





# الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة

( القَضَايا المعاصرة في فقه المعاملات المالية)

jack

بعد. مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة

المجلد الأول

معاهـ - عا - c

الطبعة الأولى

الوسوعة اليسرة في فقه القضايا العاصرة

قسم المعاملات المالية



ح جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. مركز التميـــز البحثـــي ١٤٣٥هــــ

> فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر. مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة.

۷۱۱ ص، ۲٤×۱۷ سم

ديوي ۳،۰۵۳

ردمك: ٧---٩٠٥٣٥-٩٠٦٣٩ ج١ ١- الفقه الإسلامي. ٣- موسوعات. ٣- الأموال (فقه إسلامي).

1540/1559

رقم الإيناع: ١٤٣٥/٣١٤٩

رمك: ۷-۱-۹۰۵۲۵-۱-۲-۹۷۸

جميعاكحقوق محفوظة؛ الطبعةالأولى ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م موكز النميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة

موكز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة العنوان: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية –ميني المؤتمرات

> هانسف: ۹۲۲(۰۱۱)۲۰۸۲۲۹۱ ناسوخ: ۹۳۲(۰۱۱)۲۰۸۲۲۹۲

ناسوخ: ۹۶۲(۱۱)۲۰۸۲۲۹۲ مرسال: tameiz@hotmail.com

مرسان: ameiz@notman.com الموقع: www.rej.org.sa

#### مُعَنَدُمْمَ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، الصادق المصدوق الأمين، وعلى آل بيته الطبيين، ورضي الله عن صحابته أجمعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية خاتمة للشرائع، صالحةٌ لكل زمان ومكان، فمهها استجدَّ للناس من أحوال وطرأ على تصرفاتهم من تغير فهي حاكمةٌ عليها بالحكم اللائق بها .

وفي ظلَّ التقدم التقني والتوسع العمراني، وتقارب المجتمعات، وسرعة المواصلات، وسهولة الاتصالات، وتنوع وسائل المعاش، وتعدد طرق اكتساب الرق، والتقدم المذهل في المجال الطبي، ظهرت كثير من القضايا الفقهية التي لم تعهد في عصور التأليف الفقهي ولم يتعرض لها الفقهاء السابقون، كما برزت حقائق جديدة في كثير من المسائل التي بحثها الفقهاء الأولون، لم تكن معروفة في زمانم، وتغيرت أحوال بعض المسائل من جهة أسبابها ومآلاتها ، وسائر الصفات التي لها مدخل في تحقق مناط الحكم فيها عما يستدعي إعادة النظر فيها وفق تلك المعطيات. فهذه الأنواع من المسائل هي المقصودة بمصطلح القضايا الفقهية المعاصرة التي تقم في دائرة اهتام المركز.

وانطلاقا من أهداف "مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة" وتحقيقا لرسالته يسره أن يقدم هذا المشروع العلمي الذي أطلق عليه اسم "الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة".

وهو يأخذ من التأليف الموسوعي بعض صفاته، لكونه يضم جملة كبيرة من المسائل، لكنه لما لم يستوعب كل ما قبل في كل مسألة رأينا تقييده بها يدل على الاختصار، وسهولة العبارة، والترتيب الموضوعي ليكون في متناول جميع القراء.

#### أهداف الموسوعة الميسرة :

إن أهداف الموسوعة تنبئق من الرؤية التي تحملها، وهي "إيجاد مؤلف بجهد جماعي، شامل يحوي معلومات مختصرة، عن القضايا الفقهية المعاصرة، مرتبة على موضوعات الفقه " وأبرز هذه الأهداف:

 ١-تسهيل الوصول إلى المسائل المعاصرة تصورًا وحكمًا، وتقريب ما قاله فقهاء العصر فيها مع الإيجاز.

٢-تلافي تكرار الجهود القائمة من الباحثين أو من مؤسسات البحث العلمي في تناول القضايا الفقهية المعاصرة، وذلك بإبراز هذه القضايا ليعلم ما استوفي بحثه منها عاهو بحاجة لذيد من الدراسة والبحث.

٣-مساعدة الباحثين على اختيار موضوعات رسائلهم وبحوثهم في نطاق القضايا المعاصرة التي لم تستوعب بالبحث ولم تستوف دراستها.

3-إبراز صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان وإسهامها في حل مشكلات العصر، وعدم تعارضها مع التطور في جميع مجالات الحياة.

واظهار جهود مؤسسات التعليم الشرعي من الجامعات والمجامع الفقهية
 ودور الإفتاء ونحوها، في متابعة مستجدات القضايا الفقهية وبيان أحكامها.

#### خصائص الموسوعة:

تبرز خصائص هذه الموسوعة فيها يلي :

## أولا: أنها نتجت عن جهد جماعي :

هذه الموسوعة تختص بكونها جهدا جماعيا لا فرديا، شارك في إنجازه أساتذة من خمس جامعات سعودية هي: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك خالد، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة القصيم.

## ثانيا: التركيز على القضايا المعاصرة في الفقه:

فيادة هذه الموسوعة لا تخرج عن أحكام أفعال الكلفين الفرعية، ولا تعرض للمجالات الشرعية أو المعرفية الأغرى، وهي خاصة بالقضايا الفقهية المعاصرة، ولكنها قد تذكر بعض المسائل التي لا تعد جديدة، إما لمسيس الحاجة إليها في بيان مسألة معاصرة، أو لتجدد جوانب فيها أو صور لها تستدعي إعادة النظر فيها.

#### ثالثًا: التزام التقسيم الفقهي الموضوعي:

تضم الموسوعة سبعة أقسام هي: العبادات، والمعاملات المالية، وفقه الأسرة، ومسائل الأطعمة واللباس والزينة، ومسائل الجنايات والقضاء والعلاقات الدولية، وفقه الأقليات المسلمة، والمسائل الفقهة الطبية المعاصرة. وقد تتكرر بعض المسائل في أكثر من قسم لحرصنا على أن يستوعب كل قسم ما له صلة به من المسائل و أن يستقل عن غره من الأقسام.

## رابعا: توثيق المعلومات من مصادرها العلمية:

بالنظر لطبيعة المسائل فإن المراجع والمصادر للقضايا المعاصرة تختلف عن عامة المسائر الفقهية، فاستوجب ذلك الرجوع إلى المصادر التالية:

١/ المجامع الفقهية، والإفادة من قراراتها ويحوثها، وعلى رأسها:

المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة.

 ب. مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي – منظمة المؤتمر الإسلامي سابقًا- بجدة.

ت. مجمع البحوث الإسلامية بمصر.

ث. مجمع الفقه الإسلامي بالهند.

ج. مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

- ٢/ الهيئات الشرعية والمؤسسات العلمية، وفي مقدمتها:
  - أ. هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.
  - ب.اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية.
    - ت.قطاع الإفتاء والبحوث بالكويت.
      - ث.دار الإفتاء المصرية.
      - ج. لجنة الإفتاء العام بالأردن.
    - ح. المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.
- المجلات العلمية، خاصةً المحكمة منها، وكذلك المجلات التي تصدرها المجامع الفقهية والكليات الشرعية ومراكز البحث في الدراسات الاسلامية.
  - 2/ الرسائل العلمية في الكليات الشرعية.
    - ٥/ المواقع الالكترونية الموثوقة.

#### خامسا: الإيجاز والاختصار:

وهذه سمة ظاهرة في مسائل الموسوعة، إلا ما يستدعي منها الإيضاح والبسط فإنه يُختصر أيضًا قدر الإمكان، وإن ظهر أطولَ من غيره.

## سادسا: التحكيم :

لقد قام بتحكيم الموسوعة واحدٌ وعشرون أستاذًا ومختصًّا، من داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، بواقع ثلاثة أساتذة لكل قسم، وكان التحكيم على مرحلتين، الأولى بعد إنجاز نصف العمل، والأخرى بعد الفراغ منه. كما قام المركز بمراجعتها من قبل لجنة خاصة وأعاد النظر في الصياغة والترتيب. ووضع الفهارس الخادمة لكل قسم.

## أقسام الموسوعة :

تحتوي الموسوعة على أقسام سبعة، وهي:

القسم الأول: القضايا المعاصرة في العبادات.

القسم الثاني: القضايا المعاصرة في المعاملات المالية.

القسم الثالث: القضايا المعاصرة في فقه الأسرة.

القسم الوابع: القضايا المعاصرة في الفقه الطبي.

القسم الخامس: القضايا المعاصرة في فقه الأقليات المسلمة.

القسم السادس: القضايا المعاصرة في الأطعمة واللباس والزينة والآداب.

القسم السابع: القضايا المعاصرة في الجنابات والقضاء والعلاقات الدَّولية.

## منهج الموسوعة :

يتمثل منهج الموسوعة وإعدادها في النقاط التالية:

١ -جمع القضايا الفقهية المعاصرة في كل قسمٍ من الأقسام السبعة من مصادر البحث المعتمدة، مع استيعاب المسائل التي كتبت فيها بحوث منشورة أو درست في المجامع الفقهية.

٢ - صاغة كل مسألة على و فق الفقرات التالية:

رقم المسألة التسلسلي وعنوانها.

- العناوين المرادفة، إن ومجدت.

تصوير المسألة.

- حكم المسألة، متضمناً قرارات المجامع الفقهية ونحوها.

الاكتفاء بأهم الأقوال في المسألة وأهم أدلتها ، من غير ترجيح.

- المراجع.

٣-تخريج الأحاديث بإيجاز في الصلب.

٤ - وضع فهرس المصادر والمراجع لكل قسم في آخره.

٥ -فهرسة الموضوعات.

وبعد؛

فهذا القسم هو قسم "القضايا الفقهية المعاصرة في المعاملات المالية" وقد قام بإعداده فريق علمي تألف من:

١ - الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن سعود الضويحي. (باحث رئيس)

الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن عثبان الجلعود. (باحث مشارك)
 الدكتور عبدالمجيد بن عبدالرحمن الدرويش. (باحث مشارك)
 الأستاذ عاطف فضل المولى الشيخ. (مساعد باحث)

والمركز يسره بمناسبة صدور هذا العمل أن يتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في إخراج هذا العمل من الباحثين والمستشارين والمحكمين، ونسأل الله العلي القدير أن ينفع به ويجمله خالصا لوجهه الكريم.

كما يرجو المركز من القراء الكرام تزويده بملحوظاتهم وآرائهم ومقترحاتهم على البريد الإلكتروني للمركز، للإسهام في تطوير هذا العمل، وستكون محل عناية المركز وتقديره. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

اللجنة العلمية



#### م: ١ الإجارة المنتهية بالتمليك

#### صورة المالة:

للإجارة المنتهية بالتمليك صور متعددة، منها ما ينتهي بالوعد بالتمليك، ومنها ما ينتهي بالهبة، ومنها إجارة ساترة للبيع، لكن الصورة التي تشمل أغلبها وهي الأشهر فب الواقع: أن يعقد طرفان على أن يؤجر أحدهما لأخر سلعة معينة، مقابل أجرة معينة، يدفعها المستأجر على أقساط، خلال مدة محددة، تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر عند سداده لأخر قسط بعقد جديد.

### حكم السالة:

أولاً : اختلف العلماء المعاصرون في حكم هذا العقد، وكان لهم اتجاهان :

الانتجاء الاول: جواز وصحة هذا العقد، وممن قال بذلك الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي والهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، وذهب مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى جواز بعض صور الإمجار المنتهي بالتمليك.

الانجاه الشائي: المنع من هذا العقد، وعمن قال بذلك هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

ثانيًا: ضابط الصور الجائزة والممنوعة ما يلي:

 أ. ضابط المنع: أن يرد عقدان مختلفان، في وقت واحد، على عين واحدة، في زمن واحد.

ب. ضابط الجواز:

والخيار يوازي الوعد في الأحكام.

 ا. وجود عقدين منفصلين، يستقل كل منها عن الآخر زمانا، بحيث يكون إبرام عقد البيم بعد عقد الإجارة، أو وجود وعد بالتمليك في نهاية مدة الإجارة.

٢. أن تكون الإجارة فعلية ، وليست ساترة للبيع.

#### أهم أدلة القائلين بصحة الإجارة المنتهية بالتمليك:

اجتماع البيع والإجارة في صفقة واحدة جائز ، لعدم التنافي بين العقدين .
 الوعد بالهبة بعد عقد الإيجار ملز م قطعًا .

#### أهم أدلة القائلين بعدم صحة الإجارة المنتهية بالتمليك:

أنه عقد جامع بين عقدين على عين واحدة، غير مستقر على أحدهما،
 وهما مختلفان في الحكم متنافيان فيه.

٢/ أن الأجرة تقدر سنويًا أو شهريًّا بمقدار مقسط يستوفى به قيمة المعقود عليه ، يعده البائع أجرة من أجل أن يتوثق بحقه ، حيث لا يمكن للمشتري بيعه ، ولا يخفى ما في هذا من الظلم والإلجاء إلى الاستدانة لإيفاء القسط الأخير .

٣/ أن هذا العقد وأمثاله أدى إلى تساهل الفقراء في الديون، حتى أصبحت ذمم كثير منهم مشغولة منهكة، وربها يؤدي إلى إفلاس بعض الدائنين، لضياع حقوقهم في ذمم الفقراء.

#### قرارات الجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوى العلمية.

#### أولًا: قرارات الجامع الفقهية: .

قرر مجمع الفقه الإسلامي المنبئ عن منظمة المؤتمر الإسلامي في قراره
 رقم: ١١/٤/١١) في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية
 السعودية، من جمادى الأخرة ١٤٢١ه (٢٨٦٣م)

الإيجار المنتهى بالتمليك:

۲۰۰۰) قرر ما يلي:

أولا: ضابط الصور الجائزة والممنوعة ما يلي:

أن يكون ضيان العين المؤجرة على المالك لا على المستأجر، وبذلك
 يتحمل المؤجر ما يلحق العين من غير تلف ناشئ من تعد المستأجر أو تفريطه،
 ولا يلزم المستأجر بشيء إذا فانت المنفعة.

د.إذا اشتمل العقد على تأمين العين المؤجرة، فيجب أن يكون التأمين تعاونيًا
 إسلاميًا لا تجاريًا، ويتحمله المالك المؤجر وليس المستأجر.

ه. يجب أن تطبق على عقد الإجارة المنتهبة بالتمليك أحكام الإجارة طوال
 مدة الإجارة، وأحكام البيع عند تملك العين.

وتكون نفقات الصيانة غير التشغيلية على المؤجر لا على المستأجر، طوال مدة الاجارة.

ثانيا: من صور العقد المنوعة:

أ. عقد إجارة ينتهي بتملك العين المؤجرة مقابل ما دفعه المستأجر من أجرة خلال المدة المحددة، دون إيرام عقد جديد، بحيث تنقلب الإجارة في نهاية المدة بيعا تلقائباً.

إجارة عين لشخص بأجرة معلومة ، ولمدة معلومة ، مع عقد بيع له معلق
 على سداد جميع الأجرة المتفق عليها خلال المدة المعلومة ، أو مضاف إلى وقت في
 المستقبل .

ج. عقد إجارة حقيقي، واقترن به بيع بخيار الشرط لصالح المؤجر، ويكون
 مؤجلا إلى أجل طويل محدد، (هو آخر مدة عقد الإجارة).

وهذا ما تضمنته الفتاوى والقرارات الصادرة من هيئات علمية ، ومنها هيئة كبار العلياء بالمملكة العربية السعودية .

ثالثا: من صور العقد الجائزة:

 أ. عقد إجارة يمكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، مقابل أجرة معلومة في مدة معلومة، اقترن به عقد هبة العين للمستأجر، معلقا على سداد كامل الأجرة، وذلك بعقد مستقل، أو وعد بالهبة بعد سداد كامل الأجرة، (وذلك وفق ما جاء في قرار المجمع بالنسبة للهبة رقم (٣/١/١٣) في دورته الثالثة)

ب.عقد إجارة مع إعطاء المالك الخيار للمستأجر بعد الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة، خلال المدة في شراء العين المأجورة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة (وذلك وفق قرار المجمع رقم ٤٤ (٦/٥) في دورته الخامسة).

 عقد إجارة يمكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، مقابل أجرة معلومة في مدة معلومة، واقترن به وعد ببيع العين المؤجرة للمستأجر بعد سداد كامل الأجرة بثمن يتفق عليه الطرفان.

د. عقد إجارة يمكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، مقابل أجرة معلومة، في مدة معلومة، ويعطي المؤجر للمستأجر حق الخيار في تملك العين المؤجرة في أي وقت يشاء، على أن يتم البيع في وقته بعقد جديد بسعر السوق، (وذلك وفق قرار المجمع السابق رقم ٤٤ (٥/٥)، أو حسب الاتفاق في وقته.

رابعا: هناك صور من عقود التأجير المنتهي بالتمليك محل خلاف، وتحتاج إلى دراسة تعرض في دورة قادمة إن شاء الله تعالى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

#### ۲.

## ثانيًا: قرارات وفتاوي الهيئات الشرعية:

١/ قرار مجلس هيئة كبار العلماء في الإنجار المنتهي بالتمليك في دوراته التاسعة والأربعين، الخمسين، والحادية والخمسين، بناء على استفتاءات متعددة إلى الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، واطلع على البحوث المعدة في الموضوع من قبل عدد من الباحثين وفي دورته الثانية والخمسين المنعقدة في مدينة الرياض ابتداء من تاريخ ٢٩/١٠/١ ١٤٢٠ هـ، استأنف دراسة هذا الموضوع، وبعد البحث والمناقشة رأى المجلس بالأكثرية أن هذا العقد غير جائز شرعا لما يأى:

أولا: أنه جامع بين عقدين على عين واحدة، غير مستقر على أحدهما، وهما مختلفان في الحكم، متنافيان فيه.

فالبيع يوجب انتقال العين بمنافعها إلى المشتري، وحينئذ لا يصح عقد الإجارة على المبيع، لأنه ملك للمشتري، والإجارة توجب انتقال منافع العين فقط إلى المستأجر.

والمبيع مضمون على المشتري بعينه ومنافعه، فتلفه عليه عينا ومنفعة، فلا يرجع بشيء منهما على البائع، والعين المستأجرة من ضيان مؤجرها، فتلفها عليه عينا ومنفعة، إلا أن بمصل من المستأجر تعدأو تفريط. ثانيًا: أن الأجرة تقدر سنويا أو شهريا بمقدار مقسط، يستوفى به قيمة المعقود عليه، يعده البائم أجرة من أجل أن يتوثق بحقه، حيث لا يمكن للمشتري بيعه.

مثال ذلك: إذا كانت قيمة العين التي وقع عليها العقد خمين ألف ريال، وأجرتها شهريا ألف ريال حسب المعتاد، جعلت الأجرة ألفين، وهي في الحقيقة قسط من الثمن، حتى تبلغ القيمة المقدرة، فإن أعسر بالقسط الأخير مثلا مسحبت منه العين، بوصفها أنها مؤجرة، ولا يرد عليه ما أخذ منه، بناء على أنه استوفى المنفعة.

ولا يخفى ما في هذا من الظلم والإلجاء إلى الاستدانة لإيفاء القسط الأخير .

ثالثا: أن هذا العقد وأمثاله أدى إلى تساهل الفقراء في الديون حتى أصبحت ذمم كثير منهم مشغولة منهكة، وربها يؤدي إلى إفلاس بعض الدائنين لضياع حقوقهم في ذمم الفقراء.

ويرى المجلس أن يسلك المتعاقدان طريقًا صحيحًا، وهو أن يبيع الشيء ويرهنه على ثمنه، ويحتاط لنفسه بالاحتفاظ بوثيقة العقد واستيارة السيارة ونحو ذلك. والله الموفق.

٢/ صدرت فنوى من بيت التمويل الكويتي بأن البيوع من العقود التي لا تقبل الإضافة إلى المستقبل، و لذا لا ينعقد، ولا يصح، و لكن تجوز المواعدة على التبايع، فإذا انتهت مدة الإجارة أو فسخت أحدث المتعاقدان بيمًا للعين المؤجرة(١).

٣/ قرار الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي.

وقد ستلت الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي عن موضوع الإجارة المنتهية بالتمليك(٢٠).

فأجابت:

لا ترى الهبئة مانكا شرعيًا من دخول الشركة في عقد إجارة يمنح المستأجر فيه خلال مدة العقد -و على أوقات متساوية-الحق في شراء العين المؤجرة، وفق العرض المقدم من المؤجر، بشرط أن يكون الثمن معلومًا عند توقيع عقد الإجارة، و ألا يكون ستارا لعملية قويل ربوى.

#### المراجع:

١/مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الثانية عشرة، عام (١٤٢١هـ.

۲۰۰۰م)، (ج ۱ ص ۳٦٤).

٢/ الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي ، فتوى رقم (٢٢٤ ).

٣/ قرارات الهيئة الشرعية لمصرف الواحجي ١٦٦/٢ ، قرار رقم (٩٣ ).

(١) ينظر نص السؤال في فتوى رقم ( ٢٢٤).

(٢) ينظر: نص السؤال في قرار رقم ( ٩٣).

الإسلامية ، كلية الشريعة ، الرياض .

٤/ قرارات مجلس هيئة كبار العلماء في الإيجار المنتهي بالتمليك وفي دورته الثانية والخمسين المنعقدة في مدينة الرياض ابتداء من تاريخ ٢٩٠/١٠/١٩ هـ.
٥/ الإجارة الطويلة والمنتهية بالتمليك في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير)، سليمان بن عبدالله الخميس، جامعة الإمام محمد بن سعود

 الإجارة الطويلة والمنتهية بالتمليك في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستهر)، سعيد الحازمي، جامعة الملك سعود.

٧/ عقد الإيجار المنتهي بالتمليك، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة (رسالة ماجستير)، سليهان وارد معيوف المساعيد، المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٤م).

٨/ عقد الإجارة المنتهية بالتمليك من التطبيقات المعاصرة لعقد الإجارة في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير)، محمد يوسف عارف الحاج محمد، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٢م).

## م: ٢ الأجر على استخراج ترخيص

#### صورة المسألة :

أن يقوم شخص ما بإعطاء أجرة لمن يستخرج له رخصة الاستثهار، مقابل جهده.

#### حكم السالة:

يجوز أخذ أجرة على العمل لاستخراج رخصة استثيار، شريطة أن يكون الاستثيار مشروعا، وأن تكون الوسيلة لاستخراج الرخصة مشروعة، وأن تكون الأجرة على الجهد الفعلي المبذول، هذا ما ذهبت إليه الهيئة الشرعية للبيت التمويل الكويتي.

#### قرارات الجامع الفقهية والهينات الشرعية والفتاوى العامية.

## أولًا: قرارات وفتاوى الهينات الشرعية:

فتوى الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي.

ورد للهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي سؤال يتعلق بموضوع، أخذ الأجرة على استخراج الرخص (١٠).

(١) ينظر : السؤال في فتوى رقم (٦٤٦) .

يجوز أخذ أجرة على العمل لاستخراج رخصة استمار، شريطة أن يكون الاستثمار مشروعا، وأن تكون الوسيلة لاستخراج الرخصة مشروعة، وأن تكون الأجرة على الجهد الفعلي المبذول، على أن تعرض كل حالة من حالات الاستثمار على الهئة.

## المراجع:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي ، فتوى رقم (٦٤٦).

#### م: ٣ أخذ أجرة على فحص السيارة

#### صورة المنالة :

أن يقوم المعرض، أو البنك، أو أي جهة أخرى، بفحص السيارة التي تريد شراؤها، وقبل إتمام عملية الشراء، يرجع البائع صاحب السيارة عن البيعة، فبطالب صاحب المعرض البائع بأخذ عمولة على فحص السيارة.

#### حكم السالة:

لا يجوز أخذ الأجرة على فحص السيارة، وهذا ما ذهبت إليه الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي، لأن هذا لمصلحته لا لمصلحة البائع.

#### قرارات وفتاوى الفيئات الشرعية:

فتوى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

ورد للهيئة سؤال يتعلق بموضوع أخذ الأجرة على فحص السيارة (١).

وأجابت الهيئة بها نصه: لا يجوز لبيت التمويل الكويتي أن يأخذ أجرا على فحص السيارة، لأن هذا لمصلحته لا لمصلحة البائع كها هو الظاهر، والمخرج

(١) ينظر نص السؤال في فتوى (٥٩٤).

من هذا أنه إذا باع العميل سبارته لبيت التمويل الكويتي بشرط فحصها لتين سلامتها، فلا يجوز للعميل أن يستقل بفسخ البيع بمجرد فحصها وثبوت صلاحيتها إلا إذا وافق بيت التمويل على الرجوع في هذه البيعة، أما إذا تبين أن هناك عيبًا في السيارة، فإن لبيت التمويل الكويتي الحق في رد البيعة رضي الطرف الثاني (البائع) أو لم يرض، ويمكن تخفيض الثمن المتفق عليه - في نظير العيب - برضا الطرف الثاني (البائع).

#### الراجع :

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي ، فتوى رقم (٥٩٤).

#### م: ٤ أخذ الأجرة دون عمل

#### صورة المنالة:

أن تقوم شركة بتوقيف عامل لديها عن العمل، مع حضوره يوميًا لمقر العمل، إلى حين ترتيب أمر انتقاله أو استقالته، ويتقاضى راتبه في هذه المدة.

#### حكم المسألة :

يجوز أن يتقاضي العامل الراتب في هذه المدة، لأنه بحضوره إلى مقر عمله ، وتفرغه له يستحق الراتب، مادام لم يكلف بانجاز عمل آخر مشروع، هذا ما ذهب إليه قطاع الإنتاء بوزارة الشؤون الإسلامية بالكويت.

## الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية .

سئلت لجنة الإفتاء عن موضوع العمل في مجال ربوي دون عمل (١).

فأجابت بها يلى . . .

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٠٩٦) .

لا بأس براتب الشهرين المذكورين، لأن المستفتية بعضورها إلى مقر عملها وتفرغها له تستحق الراتب، مادامت لم تكلف بإنجاز عمل آخر مشروع.والله أعلم.

#### الراجع:

 ۱ وزارة الأوقاف والشتون الإسلامية، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، فتوى رقم (۲۰۹٦).

## م: ٥ أخذ الأجرة مقابل تصفح الإعلانات في الإنترنت

#### صورة المالة:

أن يأخذ الشخص أجرة من المواقع الإعلانية، مقابل تصفحه للإعلانات. أو مقابل كل شخص يأتي من طرفه يتصفح هذه الإعلانات في الإنترنت.

## حكم السالة :

اختلف المعاصرون في حكم هذه المعاملة على اتجاهات:

الانتجاء الاول: جواز أخذ الأجرة على أن التصفح جائز بشرطين: الأول: أن يكون نشاط الشركة مباحا، والثاني: أن تكون الأجرة معلومة، وأما أخذ الأجرة على الإتيان بالأشخاص المتصفحين أو المشترين، فإذا كانت الأجرة تعطى على مجرد الإتيان بالمشتري أو المتصفح فلا بأس بها، وإذا كانت الأجرة بمقدار الأشخاص أو بمقدار ما يشترون أو يتصفحون فلا تجوز للجهالة، وهو ما ذهبت الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات.

الاتجاه الشافي: عدم جواز هذه المعاملة، وهو ما ذهب إليه بعض الباحثين (١) لأنها تشمل عدة محذورات: منها عدم كون المنتمعة المستأجر عليها معتبرة شرعًا، وهي مجرد تصفح الإعلانات، وقد ينضم إلى ذلك الغش والخلاع لبعض الشركات الراغبة في الإعلان في هذا الموقع بإيهامها بكثرة زواره، وأخذ

-

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١٨٥ ١١٥) موقع إسلام ويب .

مال بسبب عمل المحالين دون مقابل، ودفع نقود مقابل زيادة نسبة الأرباح أو شراء المحالين، وهذا لا مجوز، لأن المال المدفوع من المشترك ليس في مقابلة منفعة معتبرة شرعًا، وفي هذا مبادلة النقد بالنقد مع التفاضل والتأخير، فضلًا عن الغرر والجهالة، فهو مجمع بين الربا والميسر.

الانجاه الثالث: التفصيل، وقد ذهب إليه المعاصرين، فقسمها إلى نوعين: النوع الأول: نوع مقابل التصفح المجرد، دون دفع أي اشتراك أو رسوم من أي نوع. وهذا النوع لا حرج فيه إن شاء الله- بشرط أن تكون الإعلانات بعيدة عن المحاذير الشرعية، ولا تتضمن الدعاية لمحرم أو منكر؛ أما النوع الأخر: مقابل رسوم اشتراك غير مستردة، بالإضافة للتصفح، فيرى أن يتجنب المسلم هذا النوع من التعامل.

## القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/ الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (الإمارات).

ورد سؤال للهيئة يتعلق بموضوع أخذ الأجرة مقابل تصفح الإعلانات في الإنترنت .

فأجابت بها نصه (١).

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد . .

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١١٥٧٢) .

فإذا كانت الشركة تعطي مبلغا معينا محددا لمن يتصفح في موقعها كل ساعة مثلا بكذا، وكان النشاط الذي تقوم بالترويج له مباحا، فلا بأس بمثل هذا العمل، وأخذ الأجرة عليه بهذين الشرطين، وهما أن تكون الأجرة معلومة أي كل ساعة بكذا، وأن يكون نشاط الشركة مباحا، ويمكن تخريج هذا النوع على أنه من باب الجعالة، فالشركة مثلا تقول: كل من تصفح مدة كساعة مثلا فله نصف دولار، قال العلامة ابن جزي رحمه الله تعالى في كتابه القوانين الفقهية: (وإنها يجوز الجعل بثلاثة شروط: أحدها أن نكون الأجرة معلومة)(١).

وأما عن الأشخاص الذين يأتون عن طريق الشخص فإذا كان يتقاضى عليهم أجرة معلومة من الشركة بمجرد الإتيان بمتصفح أو من يشتري؛ فهذا لا بأس به أيضا، فهو عما يسميه الفقهاء أجرة الدلال، بمعنى دلني على من يشتري مني هذه السلعة ولك كذا، قال العلامة ابن رشد في كتابه البيان والتحصيل ناقلا عن ابن القاسم أنه قال: (من قال دلني على من أؤجره نفسي. فدل عليه فذلك لازم له؛ لأنه لا يجب عليه الإدلال عليه).

وإذا كانت الشركة تتعامل مع الأشخاص بقدر ما يأتي به من متصفحين أو مشترين، أو بقدر ما يتصفحون أو يشترون، وتعطى الأجرة على هذا الأساس، فهنا جهلت الأجرة في الجعل، ومن ثم لا يجوز التعامل بمثل هذا الصيغة، والله أعلم.

(١) القوانين الفقهية (ص: ١٨٢) .

٢/ رأي بعض الباحثين الذين ذهبوا إلى عدم جواز هذه المعاملة .

"لا يجوز التعامل مع هذه المواقع، لأنه يشمل عدة محذورات: منها عدم كون المنفعة المستأجر عليها معتبرة شرعًا، وهي بجرد تصفح الإعلانات، وقد ينضم إلى ذلك الغش والحداع لبعض الشركات الراغبة في الإعلان في هذا الموقع بإيهامها بكثرة زواره، وأخذ مال بسبب عمل المحالين دون مقابل، ودفع نقود مقابل زيادة نسبة الأرباح أو شراء المحالين، وهذا لا يجوز، لأن المال المدفوع من المشترك ليس في مقابلة منفعة معتبرة شرعًا، وفي هذا مبادلة النقد بالنقد مع التفاضل والتأخير، فضلًا عن الغرر والجهالة، فهو يجمع بين الربا والميسر"(١٠).

والله أعلم .

#### الراجع:

 الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (الإمارات) ، فتوى رقم (١١٥٧٢).

٢/مركز الفتوى بموقع إسلام ويب ، فتوى رقم (١١٥٦٨٨).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١١٥ ٦٨٨) موقع إسلام ويب .

## م: ٦ الاستلاف من أموال المشاريع الخيرية

## صورة المائة :

أن تقوم جهة خيرية ، بجمع التبرعات من غير الزكاة ؛ لبناء عقارات لمصالح الجهة مثلاً ، ثم تقوم باقراض هذه الأموال .

#### حكم المسألة:

اختلفت أنظار المعاصرين في حكم هذه المسألة:

الاقتِعاء الاقلِ: عدم جواز الإقراض منها إلا بإذن المتبرعين، وهو ما ذهب إليه بعض الباحثين، وقد استدلوا لذلك بأن هذه الأموال أمانة، واليد عليها يد أمانة، وحكم يد الأمانة ألا تتصرف فيها إلا بإذن من أهلها ؛ ولأن الاقتراض قد يعرض المبلغ للضياع عندما يفلس المقترض، وهو محتمل، وربها لا يتيسر لك الوفاء بدلا منه فيضيع المال.

الانتجاه الثنائي: جواز ذلك بشرط ضهان هذه الأموال والتبرعات، لتبذل في الغرض الذي جمعت من أجله ، وهو ما ذهب بعض المعاصرين، وذلك أن هذا الإقراض يحقق أهداف الجمعية، وأهداف ومقاصد من بذلوا هذه التبرعات.

#### القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية :

## أولا: قرارات الفيئات الشرعية:

رأي الباحثين الذين ذهبوا إلى عدم جواز الإقراض منها إلا بإذن المتبرعين:

"إن الأموال التي تجمعها ليست ملكًا لك، وإنها هي أمانة عندك، وأصحاب هذه الأموال جعلوك نائبًا عنهم في التصرف بها في وجوه الخير التي حددوها هم، وعليه فيدك عليها يد أمانة، وحكم يد الأمانة ألا تتصرف فيها إلا بإذن من أهلها، مقابل عدم ضهانها إلا بالتعدي والتقصير في حفظها، وبهذا تعلم أنه لا يجوز لك الاقتراض، أو الإقراض منها إلا بإذن منهم" (١).

## ثانيًا: الفتاوى العلمية:

رأي بعض المعاصرين الذين قالوا بجواز ذلك بشرط ضهان هذه الأموال والتبرعات:

" يجوز للجمعية صرف هذه التبرعات في مصالحها التشغيلية والإدارية، على وجه الافتراض، إلى أن تتمكن من سد هذه الاحتياجات، ثم تردها إلى الجهة التي بذلت فيها، لا سيا أن هذه المبالغ والتبرعات معطلة النفع إلى اكتبالها.

كها أن الجمعية إذا كانت قد وضعتها في حساباتها لدى البنوك والمصارف، فحقيقة ذلك أن الجمعية أقرضت تلك البنوك ما جمعته من تبرعات، ومعلوم أن صرف هذه الأموال في مصالح الجمعية بالإقراض أولى من إقراض الجهات

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٩٢ ٣٣٥) موقع إسلام ويب.

الحارجية ، كالبنوك وغيرها ، وذلك أن هذه المصالح تحقق أهداف الجمعية ، وأهداف ومقاصد من بذلوا هذه التبرعات، وعلى الجمعية ضهان هذه الأموال والتبرعات، لتبذل في الغرض الذي جمعت من أجله .

أما ما يتصل بموضوع استيار هذه التبرعات في مشاريع واستيارات، يغلب عليها الربح والسلامة ، إلى حين اكتيال المال المطلوب ، فالذي يظهر أنه لا مانع من ذلك ، فالجمعية جهة اعتبارية ، لها النظر بالإصلاح في هذه الأموال والتبرعات ، تنمية واستثهارا ؛ لئلا تتعطل ، ويُحرم باذلها من برها وتمام أجرها ، فإنها إذا استثمرت ، ولم تتعطل عظم نفعها ، فيعظم أجرها ، وينبغي أن يتحرى في استثهارها الأمن ، قصير الأجل ؛ ليمكن صرفها فيها جعت له ، وفق الله الجميع لما فيه الخير (١٠).

### الراجع:

مركز الفتوى بموقع إسلام ويب، (إلكترونيًّا).
 www.islamweb.net/fatwa/index.php

الشيخ خالد بن عبد الله المصلح، (موقع الشيخ).
 www.almosleb.com/

 <sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٣٣) موقع فضيلة فتوى الشيخ خالد بن عبد الله المصلح .

## م: ٧ استنجار عين من شخص، ثم اعادة تـــأجرها على الشخص نفسه مع رهن العين

#### صورة المسألة :

أن يمتلك شخص عبنًا، فيقوم بتأجيرها على جهة أخرى، سواء كانت تلك الجهة فردًا أو شركة أو غيرهما، ثم يقوم هذا الطرف المستأجر بتأجير هذه العين على مالكها، مع رهن هذه العين.

#### حكم السالة:

للمعاصرين في ذلك اتجاهان:

الانتجاه الاول: عدم جواز هذه المعاملة، كما وردت في ذلك فنوى عن الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي؛ لأنها عكس العينة، وقد قال بتحريم العينة جمهور أهل العلم، وذكروا رحمهم الله أن عكس العينة: كالعينة في الحكم بالتحريم.

الانجاه الثاني: الجواز إلا إذا كانت حيلة على عكس العينة، وهو ما ذهبت إليه هيئة المحاسبة والمراجعة.

## القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/ الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي.

بعد أن اطلعت الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثار على السؤال المقدم من الشركة حول جواز استئجار عين من شخص ثم إعادة تأجير هذه العين على الشخص نفسه ، مع رهن العين .

رأت عدم جواز مثل هذه المعاملة ؛ لأنها عكس العينة ، وقد قال بتحريم العينة جمهور أهل العلم ، واستندوا في تحريمها إلى نصوص صحيحة مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريمها ، وذكروا رحمهم الله أن عكس العينة كالعينة في الحكم بالتحريم ، وينبغي على الشركة عدم الدخول في مثل هذه المعاملة إن كانت تنوي القيام بها ، وإن كانت تقوم بها فينبغي عليها التوقف عن التعالم بها .

٢/فتاوي ندوة البركة الثانية للاقتصاد الإسلامي .

ورد سؤال إلى ندوة البركة الثانية عن موضوع استثجار عين من شخص، ثم إعادة تأجيرها على الشخص نفسه مع رهن العين (١٠).

فأجابت بها نصه:

يجوز استثجار شيء بأجرة معينة ، وتأجيره بمثل ما استؤجر به ، أو أكثر ، أو أقل ما لم يمنعه المؤجر الأول أو العرف •

(١) ينظر : نص السؤال في قرار رقم (٢/٤) .

كها يجوز أن تكون هذه المشاركة بمثل الأجرة المدفوعة من المستأجر الأول، أو أكثر أو أقل \* أما إذا خرج حق المنفعة من تصرفه بعقد إيجار لاحق، فلا يجوز عندئذ التصرف فيها خرج من ملكه، وأصبح دينا له في ذمة الغير.

٣/ المعايير الشرعية: (ولا بجوز ذلك إذا كان يترتب عليه عقد عينة، بتغيير في الأجرة أو في الأجل، مثل أن تقع الإجارة الأولى بهائة دينار حالة ثم يؤجرها المستأجر إلى نفس المؤجر بهائة وعشرة مؤجلة، أو أن تقع الإجارة الأولى بهائة وعشرة مؤجلة ثم تقع الإجارة الثانية بهائة نقدًا، أو تكون الأجرة في الإجارتين واحدة غير أنها في الأولى مؤجلة بشهر وفي الثانية بشهرين)(١).

## الراجع:

١/قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي قرار رقم (٤) تاريخ ١٤٠٩/١٠/١٥.

الفتاوى ندوة البركة الثانية للاقتصاد الإسلامي، تونس ١٢ - ١٣ صفر
 ١٤٠٥ - ٢-٧ نوفمبر ١٩٨٤م قرار رقم (٢/٤).

٣/ المعايير الشرعية، صادرة من هيئة المحاسبة والمواجعة، المعيار الشرعي للإجارة، البند 8/٣.

(١) المعايير الشرعية ، ص ١٣٥.

# م: ٨ اشتراط المؤجر على المستأجر الزيادة إذا تناخر في سداد الأجرة

أن يتفق المستأجر مع المؤجر، على أن يعطيه الإيجار بداية كل شهر ، وإذا تأخر عن المدة المحددة لدفع الإيجار، يقوم المالك بتغريم المستأجر، قيمة مالية معمنة نتجة التأخر في السداد.

### حكم السألة :

صورة المنالة :

الزيادة المشترطة في الأجرة عند التأخر في سدادها من الربا المحرم، ولكن بعض المعاصرين أجاز ذلك في حالة الضرورة في صورة خاصة.

## الأدلة:

 أن هذه الأجرة، هي دين في ذمة المستأجر، وأي زيادة على الدين فهي ربا باتفاق الفقهاء.

 أن مجرد القبول بهذه الغرامة، فيه إقرار للتعامل الوبوي وذريعة إليه، فلا يجوز.

#### الفتاوي العلمية :

١/ورد استفسار لمركز الفتوى بموقع إسلام ويب عن هذه المسألة(١).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١٤٥ ٦٢٦) موقع الإسلام سؤال وجواب.

فأجابوا بيا يلي:

أولا: من استأجر بينًا، وتم العقد بينه وبين صاحب البيت، فإن صاحب البيت، فإن صاحب البيت يملك الثمن من حين العقد، إذا مكن المستأجر من استيفاء المنفعة (أي: خل بينه وبين السكنى في البيت)، فتكون أجرة البيت دينًا في ذمة المستأجر لصاحب البيت.

قال ابن قدامة رحمه الله : "ولو أجر داره سنين بأجرة: ملكها من حين العقد ، وجرت في حول الزكاة ، وحكمها حكم الدين" (١١ انتهى .

فعلى هذا: إذا كانت الأجرة تجب بالعقد صارت دينًا في ذمة المستأجر، فلا يجوز لصاحب البيت أن يشترط على المستأجر دفع فائدة أو زيادة في حال تأخره عن موعد السداد ؛ لأن ذلك من الربا المحرم.

ثانيًا: إذا اشتمل العقد على اشتراط غرامة في حال التأخر عن السداد، فهو عقد عمرم، لا يجوز الدخول فيه، ولو كان الإنسان متيقنا من قدرته على السداد ؟ لأنه إقرار للربا، والنزام به، وذلك عمرم، ولأن الإنسان قد يَعرض له ما يمنعه من السداد، من مرض أو سفر ونحوه.

والله أعلم

<sup>(</sup>١) ينظر : الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل (٢٧٩/١ -٢٨٠).

فلا يجوز إبرام هذا العقد ما دامت هناك غرامة تأخير مشترطة عند التأخر عن دفع الأجرة المستحقة على السيارة لأن هذه الأجرة هي دين في ذمتك، وأي زيادة على الدين فهي ربا باتفاق الفقهاء، وسواء في ذلك إذا كنت تخشين أن تتأخري عن الدفع أم لا، لأن مجرد القبول بهذه الغرامة فيه إقرار للتعامل الربوي وذريعة إله.

لكن إذا كنت مضطرة لتأجير سيارة، ولم يجد طريقة تندفع بها الضرورة من شراء ونحوه، جاز له في هذه الحالة إبرام العقد، لأجل هذه الضرورة مع الحذر من التأخر في دفع الأجرة، فقد قال الله تعالى: ﴿ وَقَدْ فَصَلَلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا أَضَّكُرُونُكُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنماء: 119].

٣/ ومن فتاوى الشبكة الإسلامية:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ، أما بعد:

فالجواب أن تلك الزيادة التي تطالبك بها الجامعة عند تأخرك في سداد الأجرة لعسرك هي من صريح الربا، قال الحطاب وهو أحد علماء المالكية المعتمدين: وأما إذا التزم المدعى عليه للمدعي أنه إذا لم يوف حقه في كذا فله عليه

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم :(١٩٧٦) موقع إسلام ويب .

كذا وكذا فهذا لا يختلف في بطلاته لأنه صريح الربا، وسواء كان الشيء الملتزم به من جنس الدين أو غبره، وسواء كان شيئاً معيناً أو منفعة . انتهى . .

فلا يجوز لهم أخذها وإن اضطررت إلى دفعها فلا حرج عليك، وأن أمكنك التحايل عليها فلك ذلك، وينبغي أن تبحث عن سكن آخر لا يكون فيه مثل ذلك الشرط إن أمكنك.

## المراجع:

١/ الهيئة الشرعية بموقع الإسلام سؤال وجواب، فتوى رقم (١٤٥٦٢٦).

٢/ الهيئة الشرعية بموقع إسلام ويب، فتوى رقم: (١٠١٩٧٦).

٣/ فتاوى الشبكة الإسلامية ، فتوى رقم (١١٣٤٠٨)

#### م: ٩ بدل الخلو

#### العناوين الرادفة:

التقبيل، والفروغية، القفلية، والجلسة، وخلو الحوانيت، والإنزال، ونقل القدم أو نقل الرَّجل، وخلو الرَّجل.

#### صورة المسألة:

أن يقوم شخص بدفع مبلغ من المال لأخر مقابل تنازل المنتفع بالعقار عن حقه في الانتفاء به.

ويدخل في ذلك أن يدفع المستأجر للعقار للمالك مبلغًا زائدًا عن الأجرة، أو أن يدفع المالك للمستأجر مبلغًا مقابل التنازل عن المدة المتبقية في العقد، أو أن يدفع مستأجر جديد للمستأجر الأصيل مبلغًا مقابل ذلك.

#### حكم المسألة:

يختلف الحكم على بدل الخلو على حسب صوره:

١/ أن يأخذه المالك وناظر الوقف من المستأجر عند العقد.

٢/ أن يأخذه المستأجر من المالك قبل نهاية المدة.

٤٥

٣/ أن يأخذ المستأجر بدل الخلو من مستأجر آخر.

٤/ أن يأخذه مستأجر الوقف من شخص آخر.

حكم الصورة الأولى: أخذ المالك أو ناظر الوقف بدل الخلو من المستأجر:

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن ما بأخذه المالك جائز.

#### أهم أدلة هنا القول:

اله ماله، فله أن يؤجره كما يشاء، فيكون ما يأخذه جزءًا من الأجرة،
 أمّه إلى معجل ومؤجل، وهذا جائزٌ بالاتفاق، سواء سُمّي أجرةً أو بدل خلو.

٢/ القياس على البيع مقسطًا .

القول الثاني: أن ما يأخذه المالك لا يجوز .

دليل هذا القول: أنه لا وجه لأخذه ولا مبرر له، فهو أكل للمال بالباطل، وهو منهي عنه شرعًا.

حكم الصورة الثَّانية: أخذ المستأجر بدل الخلو من المالك، وله حالتان:

العالة الأولى: أن يكون ذلك بعد نهاية المدة، فلا حق له فيه، لانتهاء المدة، ولا يجبر المالك على أن يؤجر له أو لغيره. وأما إذا بني المستأجر فيها استأجره، أو أضاف شيئًا بإذن المالك، فقال بعضهم: إن كان مما ينقل فيلزمه نقله، وإن كان ما لا ينتقل فله الرجوع عليه، خاصة إذا كان مما يفقد قيمته بنقله.

العالة الثانية: أن يكون ذلك قبل انتهاء المدة، فالحكم فيها مبني على حكم الإقالة هل هي فسخ أو بيع ؟ والجمهور على أنها فسخ، وعلى هذا القول لا يجوز أخذ الزيادة، وعلى القول بأنها عقد جديد يجوز.

حكم الصورة الثائة: بدل الخلو الذي يأخذه المستأجر من المستأجر الجديد، ولها حالتان:

العالمة الأولى: أن يأخذه بعد نهاية المدة: فلا يجوز، لأنه يكون تصرفًا في ملك الغير، ولا حق له في التصرف إلا بإذن المالك.

العالة الثانية: أن يأخذه قبل نهاية المدة ففيه خلاف على قولين:

القول الأول: الجواز، وقد أفتى به اللقائي المالكي، وأنه يورث، وتبعه كثير من علماء المالكية كالمشيخ عليش والشيخ الزرقاني والحموي في شرح الأشباه، واختار هذا القول ابن عابدين من الحنفية، وبعض الحنابلة، وقالوا كها في مطالب أولي النهى: ولا تصح إجارة الخلو، ولكن يصح بيعه وهبته ووفاء الدين منه (1).

(١) غمز العيون للحموي (١٣٧/١)، فتح العلي المالك لعليش (٢٩٩٢)،
 حاشية ابن عامدين (٤/ ١٤ - ١٧)، مطالب أولى النهي (٤/ ٣٧٠).

القول الثاني: التحريم، وهو قول بعض العلياء المعاصرين.

#### أهم أدلة القائلين بالجواز:

 أن الأصل في المعاملات الجواز، ولا مانع منه في الأدلة والقواعد الشرعية.

 ٢/ إعمال العرف الذي لا يتعارض مع الشرع، والقاعدة تقول:(العادة محكمة)(١).

٣/وجود الحاجة الماسة إلى ذلك، ففي القول بالجواز دفعٌ للحرج.

## أهم أدلة القائلين بالتحريم:

أن المستأجر ليس له الحق في أن يؤجر إلا بإذن المالك، لأنه يؤدي إلى منع
 المالك من التصرف في ماله.

٢/ أنه ليس له أن يؤجر بأكثر مما استأجر.

وكم المسورة الرابعة: أن تكون العين المؤجرة وقفاً، ويأخذ المستأجر بدل الحلم من الطوف الجديد:

للعلهاء في هذه الصورة قولان:

ينظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم (٩٣/١)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٨٩/١)،
 وشرح الكوكب المنبر لابن النجار (٤٤٨/٤) . .

## أهم الأدلة التي استدلوا بها :

 انه قد تعارف الناس على جواز التصرف في الحلو، وأنه حق ثابت لصاحبه، واعتادوا عليه، والعادة محكمة.

٢/ أنه لا مخالفة فيه لنصَّ شرعي ، فيبقى على أصل الإباحة .

القول الثاني: عدم الجواز، وهو قول لبعض الحنفية.

أهم الادلة التي استدلوا بها: أنه عمت<sub>و</sub> على جهالةٍ وغرر، لأن المال في مقابلة منفعة مجهولة، وقد يؤدي إلى أن يكون دافع المال متصرفًا في الوقف إلى المهات، فمدة المنفعة محهولة.

قرارات المجامع الفقهية والهينات الشرعية والفتاوى العلمية.

أولا: قرارات المجامع الفقهية:.

قدامة (٥/٨٣٤).

بجدة في المملكة العربية السعودية من (١٨ -٢٣ جمادى الآخر ١٤٠٨ هـ الموافق ١--١ (فيرابر )٩٨٨م)، قرر ما يلي:

١/ صدر من مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع

أولًا: تنقسم صور الاتفاق على بدل الخلو إلى أربع صور هي:

١ - أن يكون الاتفاق بين مالك العقار وبين المستأجر عند بدء العقد.

 ٢ - أن يكون الاتفاق بين المستأجر وبين المالك، وذلك في أثناء مدة عقد الإجارة، أو بعد انتهائها.

 ٣- أن يكون الاتفاق بين المستأجر وبين مستأجر جديد، في أثناء مدة عقد الاجارة، أو بعد انتهائها.

 أن يكون الاتفاق بين المستأجر الجديد وبين كل من المالك والمستأجر الأول، قبل إنتهاء المدة، أو بعد انتهائها.

ثانيًا: إذا اتفق الممالك والمستأجر على أن يدفع المستأجر للهالك مبلغًا مقطوعًا زائدًا عن الأجرة الدورية – وهو ما يسمى في بعض البلاد خلوًا -، فلا مانع شرعًا من دفع هذا المبلغ المقطوع على أن يعد جزءًا من أجرة المدة المتفق عليها، وفي حالة الفسخ تطبق على هذا المبلغ أحكام الأجرة. ثالثًا: إذا تم الاتفاق بين الممالك وبين المستأجر في أثناء مدة الإجارة على أن يدفع الممالك إلى المستأجر مبلغًا مقابل تخليه عن حقه الثابت بالعقد في ملك منفعة بقية المدة، فإن بدل الحلو هذا جائز شرعًا ،لأنه تعويض عن تنازل المستأجر برضاه عن حقه في المنفعة ، التي باعها للمالك .

أما إذا انقضت مدة الإجارة، ولم يتجدد العقد، صراحة أو ضمنًا، عن طريق التجديد التلقائي حسب الصيغة المفيدة له، فلا يحل بدل الخلو، لأن المالك أحق بملكه بعد انقضاء حق المستأجر.

رابعًا: إذا تم الاتفاق بين المستأجر الأول وبين المستأجر الجديد، في أثناء مدة الإجارة، على التنازل عن بقية مدة العقد، لقاء مبلغ زائد عن الأجرة الدورية، فإن بدل الخلو هذا جائز شرعًا، مع مراعاة مقتضى عقد الإجارة المبرم بين المالك والمستأجر الأول، ومراعاة ما تقضي به القوانين النافذة الموافقة للأحكام الشعية.

٢/ صدر كذلك قرار عن مجمع الفقه الإسلامي بالهند في الندوة الفقهية الثانية في المدة: (٨-١١ من جمادى الأولى ١٤١٠ هـ الموافق ١١٦٨ ديسمبر ١٩٨٩م بجامعة همدرد، دلهي) ما يلي:

أولا: الأولى أن يقوم مالك العقار بالإبقاء على المبلغ المدفوع من قبل المستأجر مسبقًا: كمبلغ ضهان أو إبداع، إيقاء سالمًا غير منقوص، وإذا استهلكه المالك المؤجر ضمن رده إلى المستأجر، فور انتهاء مدة عقد الإجارة. ثانيا: إذا تم استئجار دكان أو دار، وتسلم مالكها من المستأجر مبلغًا مقطوعًا زائدًا عن الأجرة الدورية، يسمى بدل الخلو، فهذا يعد تعريضًا حصل عليه المالك عن تنازله عن حقه في استرداد الدار، ويجوز للمالك الانتفاع بهذا المبلغ، بصفته اعتياضًا عن حقه ذاك، ثم إن المالك إذا أراد أن يسترد الدار من المستأجر جاز للمستأجر أن يتفاضى من المالك مبلغًا يرضاه الطرفان مقابل إخلاء الدار، كما يجوز للمستأجر الأول التنازل عن حقه الثابت له من المالك؛ لقاء دفع العوض لمستأجر جديد، مقابل تسلم المستأجر الأول من المستأجر الجديد، مقابل تسلم المستأجر الأول من المستأجر الديد عوضًا يتحدد بالتراضى.

ثالثًا: إذا أجر مالك الدار داره دون أخذ بدل الخلو، ولم يتم تحديد مدة الإجارة، جاز للمالك طلب إخلاء داره في أي وقت شاء، إلا أنه ينبغي له أن يمهل المستأجر بين إشعاره بالإخلاء وتاريخه بمدة تناسب الظروف المحلية، حتى لا يتضرر أحد من المالك والمستأجر، كما ينبغي للمستأجر أن بخليها خلال هذه المدة المناسة.

رابعًا: إذا أجر المالك دارًا أو دكانًا دون بدل الخلو، لم يجز للمستأجر أخذ بدل الخلو من المالك أو من غيره وقت إخلائه الدار .

## ثَانِيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ فتوى الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة عن موضوع بدل الخلو (١).

فأحابت با نصه:

ترى مبدئيًا أن أخذ القفلية، وهو ما يعرف عند بعض الناس بخلو الرجل، ليتمكن المستأجر من العين المؤجرة، سوى الأجر المتفق عليه، أنه من قبيل أكل أموال الناس بالباطل؛ لأنه مال يؤخذ لا في مقابل عين ولا منفعة، ويدفعه المستأجر اضطرارًا، وقد أجاز بعض علماء الحنفية مثل هذه المعاملة إذا كان في العين المؤجرة بضاعة أو أعيان: كالدواليب وغيرها، واعتبروا أن ما يؤخذ هو في مقابل هذه العين، مع هذا فإني لا أستريح بالأخذ بهذه الفترى؛ لأن ذلك من قبيل التحايل على أكل أموال الناس بالباطل، ومع هذا أرى وجوب تدخل الدولة في مثل هذه المعاملة، التي عقدت على الناس حياتهم، ويكون ضحيتها الاشخاص العاديون، وهو ما يجب منعه، والله تعالى أعلم.

٢/ فتاوى مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا .

أفتى أعضاء مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا في بدل الخلو بها يلي:

لا يحل شيء مما يسمى ببدل الحلو إلا بطيب نفس من المالك، إذ لا يصح مال المرئ مسلم إلا بطيب نفس منه [فقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا يحل

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٢٠) .

مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه) [أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١٠٠/٦ ح ١٥٠/٠) وأمر (١١٣٢٥) والدارقطني في سننه (٦٦/٣ ح ٩١) وأبو يعل (١٤٠/٣ ح ١٥٠٠) وأحمد (٥/٧) وصححه الألمان في ارواء الغلم (١/٥٠).

#### الراجع:

١/مجلة المجمع الفقهي الإسلامي الدولي (ع ٤ ، ج٣ ص ٢١٧١) قرار رقم: ٣١ (٦/٤).

٢/ مجمع الفقه الإسلامي بالهند الندوة الفقهية الثانية قرار رقم: ٢ ( ١ / ٢ ).

٣/ فتاوي الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي فتوى رقم (٢٢٠).

٤/ فتاوى مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا. www.amjaonline.com

٥/ بدل الخلو، دراسة فقهية تطبيقية (رسالة ماجستير)، أحمد بن عبد الله
 الشلال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦/ بدل الخلو في الفقه الإسلامي: حقيقته وأحكامه/صالح بن عثيان الهليل (بحث محكم).

#### م: ١٠ بيع الاستجرار

#### العناوين الرادفة:

الوجيبة ، والبيع على ما ينتهي به السعر ، وبيعة أهل المدينة .

وكثير من الفقهاء لا يسمون بيع الاستجرار باسمٍ ، بل يصفونه وصفًا ، كأن يقولوا : ما يأخذه المشتري من البياع ، أو من البقال شيئًا فشيئًا ، ونحو ذلك (١٠.

#### صورة المالة:

أخذ السلع من البياع – مهم كان نوعها – شيئا فشيئا ، ثم المحاسبة على أثمانها فيها بعد بحسب سعر مثلها في الأسواق يوم أخذها .

#### حكم السالة:

لبيع الاستجرار صور متعددة ، وأهم الصور المتعارفة بين الناس هي:

أ- أن يأخذ الإنسان عن يتعامل معه من النجار ما يجتاجه من طعام أو شراب أو ثياب، وكل ما يجتاجه، يأخذ ذلك شيئًا فشيئًا مع علمه بثمن ما يأخذه، ولا يدفع الثمن للناجر وقت الأخذ، ولكن يجاسبه بعد ذلك، ويعطيه ثمن جميع ما أخذه، كأن بجاسمه أول كل شهر مثلا.

.

<sup>(</sup>١) ينظر : فتح الباري (٣٥٧/٤) وحاشية البجيرمي(١٦٨/٢).

هذه الصورة – من بيع الاستجرار – جائزة باتفاق الفقهاء ؛ لاستكمال شروط البيع: من معلومية المبيع، والشمن، وغير ذلك من الشروط، غايته: أنه بيع لأجل، والبيع لأجل: جائز.

 ب-أن يأخذ الإنسان من التاجر ما يحتاجه شيئًا فشيئًا من غير تحديد ثمن ما يأخذه وقت العقد، وإنها يكون بالسعر المعهود بيعه به، أو بسعر ما يبيع به البائع للناس يوم أخذه.

## في هذه الصورة اتجاهان:

الانتهاء الأول: عدم الجواز، وهو قول المالكية، ويعض الشافعية، ورواية عن أحمد؛ لجهالة الثمن وقت العقد، وجهالة الثمن وقت العقد تمنع صحة البيع، لأن من شروط صحة البيم كون الثمن معلومًا وقت العقد.

الانتهاه الثاني: الجواز، وهو مذهب الحنفية استحسانًا - وبعض الشافعية، كما أجازها أحمد في الرواية الأخرى - واختارها: ابن تيمية وابن القيم.

قال ابن تيمية: هو أطيب لقلب المشتري من المساومة، وليس في كتاب الله تعالى ولا سنة رسول الله ﷺ، ولا إجماع الأمة، ولا قول صاحب، ولا قياس صحيح ما يجرمه، وقد أجمعت الأمة على صحة النكاح بمهر المثل، وأكثر الفقهاء يجوزون عقد الإجارة بأجرة المثل: كالغسال والخباز، فغاية البيع بالسعر أن يكون بيعه بثمن المثل، فيجوز كها تجوز المعاوضة بثمن المثل في هذه الصورة وغيرها، وهذا هو القياس الصحيح، ولا تقوم مصالح الناس إلا به.

## القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية :

١/قررت لجنة فتاوى ندوة البركة الرابعة عشرة للاقتصاد الإسلامي، بخصوص موضوع ببع الاستجرار ما يلى.....

أ- المقصود بعقد الاستجرار أخذ السلع من البياع – مهما كان نوعها – شيئا
 فشيئا، ثم المحاسبة على أثبانها فيها بعد بحسب سعر مثلها في الأسواق يوم
 أخذها.

وقد اغتفر عدم علم المشتري بالثمن اعتبادا على رضا الطرفين بسعر السوق، وائتيان المشترى البائع في النقيد به.

وقد أقر عقد الاستجرار الحنفية وبعض فقهاء المذاهب الأخرى، ومنهم ابن تيمية وابن القيم، وجرى التعامل به دون نكير.

ب - يصلح عقد الاستجرار بديلا عن عقد التوريد ، إذا تقدم على أخذ السلع اتفاق عام مبدئي ، بأن المشتري سيطلب كميات تصل إلى حد معين ، وأنه يراعي في الثمن سعر السوق ، (كها هو أو بزيادة نسبة معينة) عند أخذ كل كمية ، فينعقد البيع عند تسليم كل كمية ، ولا يقع حينتذ المحذور الشرعي من بيع ما لا يملكه البائع .

ج- يصلح عقد الاستجرار أيضا لقيام المؤسسة المالية بدور الوسيط
 التجاري من خلال إبرام عقد استجرار مواز بينها وبين المصدر، بالإضافة إلى

التجاري من حلال إيرام عمد استجرار موار بينها وبين المصدر، بالإصاف إلى عقد استجرار بين المؤسسة وبين عميلها، دون ربط بين العقدين، ويكون الثمن المدفوع من المؤسسة إلى المصدر أقل ومواعيد المحاسبة أقصر، ما بين المؤسسة والعميل، فيتضمن الثمن هامش ربح وتتم المحاسبة في مواعيد أبعد.

لا يعد من عقود الاستجرار شراء سلعة السوق في موعد مستقبلي كسعر البورصة يوم كذا في المستقبل.

## المراجع:

 ١/ فتارى ندوة البركة الرابعة عشرة للاقتصاد الإسلامي (الحلقة الفقهية للقضايا المصرفية المعاصرة (جدة: ٩ - ١٠ رمضان ١٤١٨، ٧ - ٨ / ١٩٩٨/١ ، ، قرار رقم (١/١٤).

٢/ بيع الاستجرار وتطبيقاته المعاصرة (رسالة ماجستير)، عبدالعزيز بن عمد بن حمد الشبيب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء –الرياض.

٣/ موسوعة الفقه المصرية ، موقع وزارة الأوقاف .

## م: ١١ بيع وشراء المشاع

#### صورة المنالة:

أن تقوم جهة ما أو شخص بيع أوشراء جزء مشاع من عقار أو منقول سواء كان مؤجرًا أو لا كالأسهم.

#### حكم المسألة:

يجوز بيع وشراء جزء مشاع من عقار أو منقول، سواء أكان ذلك على سبيل المساهمة، أم شراء حصة مشاعة من معين، ويستوي في ذلك كون العين مؤجرة أو غير مؤجرة لدخوله تحت قوله تعالى: ﴿ أَوْنُواْ بِٱلْمُثُورُ ﴾، وتشمله أيضًا، هذا ما ذهبت إليه الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

#### الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.عرض على الهيئة سؤال عن موضوع بيع حصة مشاعة في سيارات مؤجرة (١٦).

فأجابت بها نصه:

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٦٧٣) .

يجوز بيع وشراء جزء مشاع من عقار أو منقول، سواء أكان ذلك على سبيل المساهمة، أم شراء حصة مشاعة من معين، ويستوي في ذلك كون العين مؤجرة أو غير مؤجرة ما يوازي حصته، ولبيت التمويل الكويتي عمولته على إدارته بوصفه وكيلا عن باقي الشركاء، وتعد هذه الشركة شركة عنان.

## المراجع:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي ، فتوى رقم (٦٧٣).

## م: ١٢ بيع عقار مؤجر مع اشتراط أن تكون الأجرة للبائع

#### صورة المائة:

أن يتم شراء عقار أو غيره، ثم يتم تأجر هذا العقار على البائع سنويًا لمدة خس سنوات، ثم يتم بيع نفس العقار على طرف ثالث بسعر يتفق عليه، بحيث إن قيمة الإيجار المحددة تبقى للباتع الثاني، وليس للطرف الثالث المشتري.

#### حكم السالة:

اختلف الفقهاء المعاصر ون في هذه المسألة على ثلاثة اتجاهات:

الانجاه الأول: جواز هذه الصورة؛ لأن العقود إذا توافرت شروطها، وترتبت عليها آثارها الشرعية تُعدّ صحيحة.

الاقتِعاء الثقافي: عدم جواز هذه الصورة؛ لأن المؤسسة المالية (المشتري - المؤجر) في الواقع قد حصلت على الثمن المدفوع، مقسطًا طوال مدة الإجارة في شكل عنصر أجرة ثابت بالإضافة إلى عنصر الأجرة المتغير، فيكون مشتري العين (المؤسسة المالية) من بالتمها الأول (العميل) قد حصل على الثمن الذي دفعه في العين في أثناء مدة الإجارة على دفعات، أو في آخرها دفعة واحدة بالإضافة إلى زيادة، وهي الأجرة التي يدفعها المستأجر (البائع الأول-العميل)، وهو ملتزم

بالشراء، أي ضامن للثمن الذي قبضه من المشتري (المؤسسة المالية)، فيكون حكمه حكم القرض المضمون.

ولأن هذا من قبيل بيعتين في بيعة المنهي عنه ، والنهي يقتضي الفساد عند كثير من الفقهاء ؛ ولأن البيع من مقتضاه نقل الملك حال التبايع ، واشتراط مثل هذا يمنم تمام الملك ' .

الاتجاه الشائف: جواز هذه الصورة في حالة التمليك بسعر السوق، أو بها يتراضى عليه العاقدان، أو جهة عايدة بجددها العاقدان؛ لأن الثمن الذي بيعت به العين غير مضمون على المستأجر (العميل – الباتع الأول)؛ لأن سعر السوق قد يزيد وقد ينقص، وكذلك ما يتراضى عليه العاقدان أو يحكم به حكم عايد.

#### القرارات والفتاوي الصادرة عن الفيئات الشرعية:

١/الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي.

عرض على الهيئة سؤال عن موضوع بيع عقار مؤجر مع اشتراط أن تكون الأجرة للبائم(٢٠).

فأجابت بها نصه:

١ كشاف القناع ١٩٣/٣

(٢) ينظر : نص السؤال في قرار رقم ( ٣٩) .

إن بقاء العقار المبيع مستحقة لشركة الراجعي خلال مدة الإيجار بعد بيع شركة الراجحي العقار للمشتري الجديد، هو شرط لا يقره معظم الأثمة الفقهاء، بل يرون فساد البيع بهذا الشرط ؛ لأن الأجرة عوض المنفعة، التي هي من حق المالك وهو المشتري الجديد، كها أنه شرط مستغرب أن يبيع المالك عقاره، ويبقى مستحقًا لأجرته عن مدة مستقبلة، بعد زوال ملكيته عنه إلى مالك جديد، فلذا لا ترى الهيئة أن تمارس الشركة هذا الأسلوب "

٢/ رأي بعض الباحثين عن موضوع بيع عقار مؤجر مع اشتراط أن تكون الأجرة للبائع (١).

إن أجرة العقار المؤجر عند بيعه تكون للبائع إذا لم يتم الاتفاق على غير ذلك، وإن لم يعلم المشتري بأن المبيع مؤجر فله الحيار في فسخ العقد أو إمضائه، وكذلك إن علم المشتري بأن المبيع مؤجر، ولكنه ظن أن الأجرة من حقه، فالأجرة واجبة للبائع في حالتكم هذه، وللمشتري حق الفسخ إن ظن أن الأجرة من حقه.

وقد سبق في الفتوى رقم (٥١٤٧٦)ما ملخصه: إن أجرة العقار المؤجر عند ببعه لها ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يتم الاتفاق على أن الأجرة للبائع، فهي له حينئذ.

\_

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١١١١٦١) موقع إسلام ويب .

الحالة الثانية: أن يتم الاتفاق على أن الأجرة للمشتري، فهي له حينتذ، وذلك لأن المسلمين على شروطهم، إلا شرطاحرّم حلالًا أو أحلّ حرامًا.

والحالة الثالثة: ألا يتم الاتفاق على شيء حول ذلك، ففي هذه الحالة الأجرة للبائع إذا كان قد أخبر المشتري أن البناية مستأجرة، فإن لم يكن قد أخبره فله الخيار في إمضاء العقد أو فسخه.

قال الأنصاري في (أسنى المطالب: (وللمشتري الخيار) في فسخ البيع (إن جهل) الإجارة بخلاف ما إذا علمها، نعم لو قال علمتها، ولكن ظننت أن لي أجرة ما يجدث على ملكي من المنفعة، فأفنى الغزالي بثبوت الخيار له إن كان ممن يشتبه عليه ذلك، والشاشي بالمنع، قال الزركشي: والأول أوجه لأنه مما يخفى. انتهى.

وقال ابن قدامة في المغني: فصل: إذا أجر عينا، ثم باعها، صح البيع، نص عليه أحمد، سواء باعها للمستأجر أو لغيره، وبهذا قال الشافعي في أحد قوليه، .... إلى أن قال: إذا ثبت هذا، فإن المشتري يملك المبيع مسلوب المنفعة إلى حين انقضاء الإجارة، ولا يستحق تسليم العين إلا حينتذ، لأن تسليم العين إنها يراد لاستيفاء نفعها، ونفعها إنها يستحقه إذا انقضت الإجارة (10. انتهى.

وعليه، فيا أيها البائع ما دام المشتري قد علم بأن المحلات مؤجرة، واشترطت عليه أن الأجرة لك، فلاحق له في المطالبة بها. والله أعلم.

<sup>(</sup>١) المغنى (٥/٢٧٣ -٢٧٤) .

الموسوعة المحرة في فقه الفضايا المعاصرة

#### الراجع:

١/ قرارات الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي ١٥٣/٢ قرار رقم (٣٩ ).

٢/ الهيئة الشرعية بموقع إسلام ويب، فتوى رقم (١١١١٦١) ،

٣/ نوازل العقار، دراسة فقهية، (رسالة دكتوراه) أحمد بن عبد العزيز

العميرة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية الشريعة - الرياض.

### م: ١٣ تأجير السجل التجاري

#### العناوين الرادفة:

تأجير رخصة المحل ، الاسم التجاري ، والترخيص التجاري.

### صورة المسألة :

أن يقوم شخص باستخراج سجلٍ تجاريً، يباح له به أن يهارس التجارة، ثم يقوم بإجارة هذا السجل لشخص آخر.

#### حكم المسألة:

في ذلك اتجاهان للمعاصرين:

الاقتِعاء الاقلِ: ذهبت بعض الهيئات الشرعية إلى حرمة تأجير السجل التجاري، وذلك لأن هذه المعاملة ليست بيمًا، بل هي بمعنى الكفالة، ولا يجوز أخذ العوض عن الكفالة؛ ولما يترتب عليه من المفاسد، إذ قد يستعمله المستأجر في أمور عرمة.

الاقتِها الثقافي: ذهب بعض المعاصرين إلى جواز بيع الترخيص التجاري أو تأجيره ؛ لأن له قيمة مالية معتبرة في عرف التجار، ويجتاج استخراجه إلى وقت وجهد ومال، هذا من حيث الأصل. لكن إذا كانت القوانين والأنظمة المعمول بها لا تسمح بذلك، فلا يجوز البيع أو التأجير.

## القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

عرض على اللجنة سؤال عن موضوع تأجير السجل التجاري (١١).

فأجابت بها نصه:

لا يجوز أخذ الأجرة على السجل التجاري ممن استعمله عن طريق الاستئجار؛ لمنع الدولة لذلك، والدولة منعته لما يترتب على المنع من جلب المصالح ودرء المفاسد.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

## المراجع:

 ا/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء السؤال الأول من الفتوى رقم(٥٨٤٦).

٢/الكفالة التجارية (بحث محكم)، أحمد محيي الدين أحمد، حولية البركة (١٤٢٦هـ).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٥٨٤٦) .

## م: ١٤ تَأْجِيرُ الْعَقَارِ عَلَى الْصَارِفُ الْرِبُويَةُ

#### العناوين المرادفة:

تأجير العقار ليستغل في محرم.

## صورة المسألة :

أن يعقد شخص مع مصرف ربوي عقد إجارة، سواء كان المؤجر أرضًا أم مبنى أم غيرهما، وسواء كان الشخص فردًا أم شخصية اعتبارية..

#### حكم المسألة:

ذهبت الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، والهيئة الشرعية لمصرف الراجحي، والهيئة الشرعية الموحدة لقطاع الأموال بمجموعة دلة البركة، وساحة الشيخ ابن باز رحمه الله إلى أنه لا يجوز التأجير على البنوك الربوية، لما في ذلك من التعاون على الإثم والعدوان، وقد نهى الله سبحانه عن ذلك في قوله عز وجل: (وَتَمَاوَنُوا عَلَى الْبُهُ مَالُمُدُوّانِ وَالتَّقُوا اللهِ إِنَّ اللَّهُ مَاللهُ لَمُدُوّانِ وَالتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهُ الل

## القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية والفتاوي العامية:

أونًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ أصدرت الهيئة الشرعية الموحدة لقطاع الأموال بمجموعة دلة البركة
 فتوى تتضمر الآق:

إنه إذا انتهى عقد التأجير للغرض المحرم خلال مدة تملك المصرف فلا يجوز للمصه ف حينتذ تجديد عقد الإيجار للغرض المحرم.

٢/ فتوى الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة عن موضوع تأجير العقار على المصارف الربوية (١٠).

فأجابت بها نصه :

إن المسلم لا يجوز له شراء بناية مؤجرة على شركة لإنتاج الخمور، إذا كانت الأنظمة تمنع من إخراج المستأجر الموجود في البناية قبل الشراء ؛ لما في ذلك من الإعانة على المنكر والمعصية .

وفي فتوى أخرى لهم رقم (١١٧٥) وأما إيجار الساحة إلى البنك لتوسعة مبناه فلا يجوز ؛ لأنه إعانة على محرم .

وفتوى أخرى رقم (٢٢٧) التأجير لبنك ربوي لإنشاء فرع لإدارة أعماله:

الإجارة الأصل فيها الإباحة .. أما بالنسبة للتأجير لبنك لا يلتزم بالتعامل وفق الشريعة الإسلامية ، ويخلط بين الحلال في معاملاته ، فالأحوط الابتعاد عنه لدره الشبهة ، وسدًّا للذريعة .

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٧٨٢ ) ، وفتوى ( ١١٧٥ ) وفتوى (٢٢٧) .

٦٩

٣/ فتوى الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي.

سئلت الهيئة عن موضوع تأجير العقار على المصارف الربوية (١).

فأجابت بها نصه:

إذا كان للشركة عقارات ترغب في تأجيرها، فإن الأصل ألا تؤجر هذه العقارات إلا فيها يباح شرعًا، فلا يجوز تأجيرها لتتخذ لعمل محرم، كبنك ربوي، أو خارة، أو ما شابهها من المحرمات.

## ثانيًا: الفتاوي العلمية:

١/ فتوى لسماحة الشيخ ابن باز رحمه الله.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع تأجير العقار على المصارف الربوية<sup>(١)</sup>.

فأجاب رحمه الله:

لا يجوز التأجير على البنك العربي الوطني ولا غيره من البنوك الربوية لما في ذلك من التعاون على الإثم والعدوان، وقد نهى الله سبحانه عن ذلك في قوله عز

(١) ينظر : نص السؤال في قرار رقم ( ١٠٧ ) .

(٢) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٣٠) .

وجل: ﴿ وَتَعَادُهُما عَلَى الَّذِرِ وَالنَّقَوَىٰ ۖ وَلَا نَمَارُواْ عَلَى الْإِنْدِ وَالشَّدُونَ وَاقْتُواْ اللَّهِ أَنَّهُ اللَّهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُم ورحمة الله شَويدُ الْهِقَابِ ﴾ . وفق الله الجميع لما يرضيه. والسلام عليكم ورحمة الله ويركاته.

مفتى عام المملكة العربية السعودية: عبد العزيز بن عبد الله بن باز .

#### الراجع:

 ١/ مجموعة فناوى ومقالات متنوعة لساحة الشيخ ابن باز، فتوى رقم (٣٣٠) (ح: ١٩ صفحة: ٣٧٦ – ٣٧٧).

٢/ الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية لبيت التمويل الكويتي (ج ٤)،
 فتوى رقم (٧٨٧)، و(٧٢٧).

٣/ قرارات الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي ١٦٩/٢ ، قرار رقم (١٠٧).

 موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (١٠٩/٨ ١٠٩/١٥).

 أوازل العقار، دراسة فقهية (رسالة دكتوراه)، أحمد بن عبد العزيز العميرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة – الرياض.

## ه: ١٥ تناجير صالات الأفراح

#### صورة المسألة:

صالات الأفراح: قاعات يستأجرها الناس لأجل إقامة احتفالات أو مناسبات، مثل ولاثم الأعراس ونحو ذلك.

#### حكم السألة:

ذهبت لجنة الافتاء العام الأردنية إلى مشروعية تأجير صالات الأفراح، شريطة عدم الاختلاط بين الرجال والنساء بجميع صورها، وألا يقدَّمَ فيها أيُّ شيء محرم من مطعوم أو مشروب لأن ذلك من باب التعاون على الإثم، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَتَصَاوَنُوا عَلَى آلَةٍ وَالتَّقَوَيُّ وَلاَ نَمَاوُوا عَلَى آلَةٍ وَالتَّقَوَيُّ وَلاَ نَمَاوُوا عَلَى آلَةٍ وَاللَّمَةُ وَنَ وَالتَّقُوا اللَّهُ إِنَّ اللهِ تعالى: ﴿ وَتَصَاوَنُوا عَلَى آلَةٍ وَالتَّقَويُّ وَلاَ نَمَاوُوا عَلَى آلَةٍ وَاللَّمَةُ وَنَ وَالتَّمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

## القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

 فتوى لجنة الإفتاء العام الأردنية (سياحة المفتي العام الدكتور نوح علي سلمان).

سئلت اللجنة عن موضوع تأجير صالات الأفراح (١).

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٣٩٧) .

فأجابت بها نصه:

الجواب: استثجار البناية المكونة من طابقين لإنشاء صالة أفراح جائز شرعًا، شريطة عدم الاختلاط بين الرجال والنساء بجميع صورها، وألا يقدَّم فيها أيُّ شيء محرم من مطعوم أو مشروب.

أما بالنسبة إلى استعمال الأغاني الدارجة في الأسواق لمثل هذه الغاية مصحوبةً
بالآلات والمعازف؛ فإنها محرمة شرعًا، ويجرم عليك تقديمها أو السياح بها، أما
إذا اقتُصر على استعمال الدف والكلام الطيب الحسن: كالمداتح النبوية،
والأناشيد الاسلامية، أو المحاضرات الدينية؛ فإن ذلك مندوب شرعًا.

وفي شأن حكم الكسب الناتج عن هذا العمل، فينبغي التفريق بين أمرين:

الأول: أن المال المقابل لتأجير المبنى مباحٌ وفيه شبهة؛ لأن العقد وإن لم يذكر فيه أمر المعازف لكنه معلوم بالعرف .

الثاني: أن المال الناتج عن تأجير آلات تبثُّ صوتَ المعازف فهو كسب غير مشروع، وهو حرام .

ولذا فالنصيحة لك ألا تستعملها، ولا تقدمها في الصالة، فقد أغناك الله سبحانه بالبديل الحلال، وهي أناشيد الأفراح التي تقتصر على استعهال الدف، أو المدائح النبوية، والمحاضرات النافعة، حيث يتحصل بها الكسب المشروع. والله تعالى أعلم

## الراجع:

ا لجنة الإفتاء العام الأردنية (سياحة المفتي العام الدكتور نوح علي سلمان)
 فتوى رقم (٣٩٧).

# م: ١٦ المشاركة في الوقت (التايم شير)

## صورة المسألة:

أن تقوم شركة بتأجير أو بيع حصة ، أو سهم لمدة أسبوع (مثلًا) ، سنويًا في فندق أو منتجع ، مدى الحياة ، مع إمكانية استبداله في عدة دول حول العالم ، مع دفع الفرق، ودفع ثمن صيانة ثابت سنويًا .

#### حكم السالة:

للمعاصرين اتجاهان في هذه المعاملة:

الاقتِداء الاولى: ما ذهبت الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات، وهو جواز هذه المعاملة إذا كان العقد مستكملًا شروط وأركان البيع، أو الإجارة الشرعية، لأنها شراء منفعة، وشراء المنافع دون الأعيان جائز، فهو كبيع الأعيان ذاتها.

الانجاه الشاني: ما ذهب إليه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ردًا على سؤال لأحد المستمعين في برنامج إذاعي، وهو القول بتحريم التايم شير للجهالة في مكان الإقامة والمدة.

# القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية الفتاوي العلمية :

١/ الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (الإمارات).

عرض على اللجنة سؤال عن موضوع التايم شير (١).

فأجابت بها نصه:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد. .

فالتايم شير له صور متعددة، والحكم عليها يختلف باختلافها، ومن تلك الصور: شراء منفعة معلومة: كأسبوع في السنة في عقار معروف للمشتري على سبيل الدوام وتورث عنه لو مات، وله حق بيعها ونحو ذلك، وهذه الصورة جائزة، لأنها شراء منفعة، وشراء المنافع دون الأعيان جائز، فهو كبيع الأعيان ذاتها.

قال العلامة الخطيب الشربيني رحمه الله في مغني المحتاج في تعريف البيع: (عقد معاوضة مالية يفيد ملك عين أو منفعة على التأبيد، فدخل بيع حق الممر ونحوه، وخرجت الإجارة بقيد التأقيت، فإنها ليست بيمًا).

(١) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (١١٨٧١).

وقال العلامة ابن مفلح رحمه الله في الفروع: (قد ذكر أكثر الأصحاب جواز بيع المنافع، لكن على التأبيد) (١٠).

وأما إمكانية استبدال هذه المنفعة بمنفعة أخرى في مكان آخر عند الحاجة، فلا مانع منه، ويكون مالك المنفعة في هذه الحالة قد جعل منفعته التي يملكها مقابل المنفعة التي طلب التحول إليها في مكان آخر، ولا حرج في دفع الفرق له أو عليه، قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله في أسنى المطالب: (ولو أبدلا أي العاقدان – منفعة بمنفعة في عقد مجدد جاز كيا لو استأجر دارًا أو قبضها، ثم استأجر بمنفعتها دابة) وظاهر أن هذا في المنفعة العينية، وهذا هو الواقع في الصورة التي نتحدث عنها، ولا حرج أيضًا في دفع مبلغ ثابت سنويا لصيانة حصته التي اشتراها، والله أعلم.

# ثانيًا: الفتاوي العلمية:

١/ فتوى فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع التايم شير.

فأجاب رحمه الله في رد على سؤال لأحد المستمعين في برنامج إذاعي إلى القول يتحريم النايم شير.

(١) الفروع لابن مفلح (٥/٧٠–٧١) .

٧٧

#### الراجع:

 الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (الإمارات) ، فتوى رقم (١١٨٧١).

٢/ الشيخ ابن عثيمين رحمه الله (شبكة النوادر الإسلامية) ، على الرابط:

.www.sohari.com

# م: ١٧ تقاضي رسوم من المستأجر عند تحويل عقد الإبجار

## صورة المائة:

أن يقوم المؤجر بأخذ رسوم من المستأجر عند قيامه بتحويل عقد الإيجار من مستأجر إلى آخر، أو تعديل الغرض من الاستعال.

## حكم السألة:

لا يجوز أن تفرض رسومًا على تحويل عقد الإيجار من مستأجر إلى آخر ، فيها عدا الرسوم الفعلية عن التكاليف التي تصرف فعلا على الورق والخدمة، والتي تعد مبلغا رمزيا لتوزيعها على العديد من المستأجرين، لأنه عبارة عن إقالة مع المستأجر الأول، وعقد إيجار مع المستأجر الثاني.

# الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة أيضًا عن موضوع تقاضى رسوم من المستأجر عند تحويل عقد الإعار (١).

(١) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (٦٢٦).

فأجابت با نصه:

لا يجوز لبيت التمويل الكويتي بصفته مؤجرا أن يفرض رسوما على تحويل عقد الإيجار من مستأجر إلى آخر، فيها عدا الرسوم الفعلية عن التكاليف التي تصرف فعلا على الورق والخدمة، والتي تعد مبلغا رمزيا لتوزيعها على العديد من المستأجرين، والبديل عن فرض رسوم على التحويل هو أنه يجوز لبيت التمويل الكويتي أن يبرم مع المستأجر الجديد عقدا بشروط جديدة، ويأجرة متفق عليها برضاء الطرفين، ولو كانت زائدة عن الأجرة السابقة.

## الراجع :

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي ، فتوى رقم (٦٢٦).

# م: ١٨ دفع المال لسكان العمارة مقابل إخلائها

#### صورة المائة:

أن يقوم شخص بدفع مبلغ من المال لسكان عهارة له، في مقابل إخلائهم للعهارة.

## حكم السألة :

يجوز أن يدفع لسكان العمارة مبلغًا مقابل إخلائهم لها، لأنه إنها يأخذه مقابل إسقاط حقه في تكملة المدة، هذا ما ذهبت إليه الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

# الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

فتوى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة عن موضوع دفع المال لسكان العيارة مقابل إخلائها (١١) .

فأجابت بها يلي:

إنه لا مانع لبيت التمويل الكويتي أن يدفع مبلغا لسكان العمارة في مقابل إخلائهم لها، وهذا تصرف جائز لا غبار عليه .

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى (٢٢٦).

ولا بد من الإشارة إلى أن الأصل في أحكام الشريعة الإسلامية، أن عقد الإجارة بين المالك والمستأجر ينتهي بانتهاء مدته، وللطرفين الحيار في تجديد العقد أو إنهائه، أما في ظل القوانين الوضعة المطبقة نجد أنها وضعت قبدًا على حرية المالك في إخلاء العين المؤجرة، إلا بموجب الأسباب المحددة بالقوانين، ففي هذه الحالة يجوز للهالك أن يدفع مبلغا معينا للمستأجر في مقابل تنازله عن شغل العين المؤجرة.

#### الراجع:

١/ الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي، فتوى رقم (٢٢٦).

٢/ بدل الخلو، إعداد الدكتور محمد سلبهان الأشقر، بحث منشور في مجلة المجمع، العدد الرابع، الجزء الثالث.

٣/ بدل الخلو في الفقه الإسلامي (حقيقته وأحكامه) للدكتور صالح بن عثمان بن عبدالعزيز الهليل، طبع دار المؤيد، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

\$/ بدل الخلو في الفقه الإسلامي، إعداد الشيخ محيي الدين قادي، بحث منشور في مجلة المجمع، العدد الرابع، الجزء الثالث.

#### م: ١٩ صكوك الإجارة

#### صورة المسألة :

صكوك الإجارة أوراق مالية تمثّل جزءًا مشاعًا من ملكية عين استعمالية.

تنقسم صكوك الإجارة إلى قسمين:

القسم الأول: صكوك الأعيان المؤجرة: كشخص يمتلك عينًا، وهذه العين مؤجرة، وله الحق في أن يبيع هذه العين مجزأة إلى شهادات وصكوك، وكل من يشتري هذه الشهادة أو هذا الصك له حق في الأجرة المتفى عليها.

القسم الثاني: شهادات المنافع، وهي شهادات إجارة، هي عبارة عن أجرة لاحقة.

## حكم المسألة:

ذهب مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وندوة البركة السابعة عشرة للاقتصاد الإسلامي إلى جواز إصدار صكوك الإجارة إذا توافرت فيها شروط الأعيان، التي يصح أن تكون عمدٌ لعقد الإجارة: كعقار وطائرة وباعرة ونحو ذلك، ما دام الصك يمثل ملكية أعيان حقيقية مؤجرة، من شأنها أن تدرَّ عائدًا معلومًا.

# قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبئق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الخامسة عشرة بمسقط (سلطنة عُمان) ١٤ - ١٩ المحرم ١٤٠٥ه، الموافق ٦ - ١١ آذار (مارس) ٢٠٠٤م. بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع صكوك الإجارة، وبعد استهاعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يأتي:

١. تقوم فكرة صكوك الإجارة على مبدأ التصكيك (أو التسنيد أو التوريق)، الذي يقصد به إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثهاري يدرّ دخلاً. والغرض من صكوك الإجارة تحويل الأعيان والمنافع، التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية (صكوك)، يمكن أن تجري عليها عمليات التبادل في سوق ثانوية. وعلى ذلك عُرّفت بأنها " سندات ذات قيمة متساوية، تمثل حصصًا شائعةً في ملكية أعيان أو منافع ذات دخل ".

 لا يمثل صك الإجارة مبلغًا محددًا من النقود، ولا هو دين على جهة معينة – سواء أكانت شخصية طبيعية أم اعتبارية – وإنها هو ورقة مالية، تمثل جزءًا شائعًا (سهمًا) من ملكية عين استعمالية: كعقار أو طائرة أو باخرة، أو مجموعة من الأعيان الاستعالية – المتهائلة أو المتباينة – إذا كانت مؤجرة، تدرُّ عائلًا محددًا معقد الاجارة.

٣. يمكن لصكوك الإجارة أن تكون إسمية، بمعنى أنها تحمل اسم حامل الصك، ويتم انتقال ملكيتها بالقيد في سجل معين، أو بكتابة اسم حاملها الجديد عليها، كلم تغيرت ملكيتها، كما يمكن أن تكون سندات لحاملها، بحيث تنتقل الملكة فيها بالتسليم.

٤. يجوز إصدار صكوك تُمثل ملكية الأعيان المؤجرة وتداولها. إذا توافرت فيها شروط الأعيان، التي يصح أن تكون محلاً لعقد الإجارة: كعقار وطائرة وباخرة ونحو ذلك، ما دام الصك يمثل ملكية أعيان حقيقية مؤجرة، من شأنها أن تدرَّ عائدًا معلومًا.

٥. يجوز لمالك الصك -أو الصكوك - يبعها في السوق الثانوية لأي مشتر، بالثمن الذي يتفقان عليه، سواء كان مساويًا أم أقل أم أكثر من الثمن الذي اشترى به، وذلك نظرًا لحضوع أثبان الأعيان لعوامل السوق (العرض والطلب).

 يستحق مالكُ الصك حصته من العائد – وهو الأجرة – في الآجال المحددة في شروط الإصدار ، منقوصًا منها ما يترتب على المؤجر من نفقة ومؤنة .
 على وفق أحكام عقد الإجارة . ٧. يجوز للمستأجر الذي له حق الإجارة من الباطن أن يصدر صكوك إجارة، تمثل حصصًا شاتعة في المنافع التي ملكها بالاستتجار بقصد إجارتها من الباطن، ويشترط لجواز ذلك أن يتم إصدار الصكوك قبل إبرام العقود مع المستأجرين، سواء تم الإيجار بمثل أجرة الإجارة الأولى أو أقل منها أو أكثر. أما إذا أبرمت العقود مع المستأجرين، فلا يجوز إصدار الصكوك، لأنها تمثل ديونًا للمصدر على المستأجرين.

 ٨. لا يجوز أن يضمن مصدر الصكوك أو مديرها أصل قيمة الصك أو عائده، وإذا هلكت الأعيان المؤجرة كليًّا أو جزئيًّا فإن غرمها على حملة الصكه ك.

# ويوصي بها يأتي:

عقد ندوة متخصصة لدراسة الحكم في الصور التطبيقية، التي اشتملت عليها بعض البحوث، ولم يتضمن هذا القرار حكيا لها، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المالية المعنية، ليصدر المجمع قراره فيها في ضوء نتائج تلك الندوة. ومن أبرز تلك الصور:

١/ الحكم في إصدار صكوك بملكية الأعيان المؤجرة إجارة منتهية بالتمليك على من اشتريت منه تلك الأعيان .

٢/ حكم إصدار الصكوك وتداولها في إجارة الموصوف في الذمة.

# ثانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

٢/ فتاوى ندوة البركة السابعة عشرة للاقتصاد الإسلامي.

سثلت لجنة الإفتاء عن موضوع صكوك الإجارة (١).

أجابت الجنة بها يلي:...

ضوابط إصدار الصكوك للتمويل الإسلامي . . . .

ج- صكوك الإجارة.

يجوز إصدار صكوك إجارة تمثل ملكية الأعيان المؤجرة للمستفيدين من منافعها، ويستحق حامل الصك حصة في أجرة هذه الأعيان بنسبة ما تمثله الصكوك التي يملكها من حصة في الأعيان المؤجرة. وكذلك يجوز إصدار صكوك إجارة تمثل منافع الأعيان القابلة للتأجير، سواء كانت إجارة تشغيلية أو منتهية بالتمليك، ويستحق حامل الصك حصته من مقابل تأجير هذه المنافع للمستفيدين فيها (المستأجرين من الباطن)، تتناسب مع قيمة ما يملكه حامل الصك في هذه المنافع، ويقتضي تأجيرها إجارة منتهية بالتمليك للمستفيد من المنطف أن يكون عقد الإجارة الأول منتهيا بالتمليك.

ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (١٧/٣).

ويجوز أيضا إصدار صكوك تمثل الخدمات المختلفة: كالحراسة والعلاج والتعليم والعالة، ويملك حامل الصك منافع مقدمي تلك الخدمات، ويعيد تأجيرها للمستفيدين منها فعلا بأجرة تحقق عائدا للصكوك، ويستحق حامل الصك نسبة من مقابل إعادة التأجير تتناسب مع ما يملكه من منافع (خدمات) الأشخاص.

## المراجع:

 قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، قرار رقم: ۱۳۷ (۱۵/۳).

٢/ فتاوى ندوة البركة السابعة عشرة للاقتصاد الإسلامي ، جدة – درة العروس ٧ – ٨رمضان ١٤٦هـ ١٥ عـ ١٦ ديسمبر ١٩٩٩.

٣/ صكوك الإجارة. دراسة فقهة تأصيلية تطبيقية (رسالة ماجستير) حامد بن حسن محمد علي ميرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء الرياض.

٤/ صكوك الاستثيار -دراسة فقهية تأصيلية (رسالة دكتوراه)، د.
 عبداللطيف بن عبدالحليم العبداللطيف.

# م: ٢٠ القرض التكميلي

#### العناوين المرادفة:

قلب الدين -القرض التعويضي - جدولة الديون.

# صورة المسألة :

أن يقوم البنك بإعطاء العميل قرضًا آخر، يسلد منه القرض السابق، والباقي يحول في حسابه على أقساط.

#### حكم السالة:

صدر قرار من مجمع الفقه الإسلامي بالمنع من ذلك إذا لزم منه زيادة في الدين وفي الأجل.

# القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيفات الشرعية والفتاوى العلمية:

# أولا: القرارات:

صدر قرار من المجمع الفقهي برقم قرار رقم: 104 (۱۷/۷) بشأن بيع الدين نصه: إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المتعقد في دورته السابعة عشرة بعهان (المملكة الأردنية الهاشمية) من ٢٨ جادى الأولى إلى ٢ جادى الآخرة ٢٤١٧ه، الموافق ٢٤ - ٢٨ حزيران (يوتيو) ٢٠٠٢م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع بيع الدين، وبعد استهاعه إلى المناقشات التي دارت حوله، واطلاعه على قرار المجمع رقم: ١٠(٤/١٠) بشأن موضوع: بيع الدين وسندات المقارضة، والذي نص على أنه "لا يجوز بيع الدين المؤجل من غير المدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه... الخ"، وبعد الاطلاع أيضاً على قرار المجمع رقم: ١٣٩(١٥/٥) بشأن موضوع بطاقات الالتيان، والذي ذكر "أن على المؤسسات المالية الإسلامية تجنب شبهات الربا أو الذرائع التي تؤدي إليه كفسخ الدين بالدين"، قرر ما يلى:

أولاً: يعد من فسخ الدين بالدين الممنوع شرعاً كل ما يُففي إلى زيادة الدين على المدين مقابل الزيادة في الأجل أو يكون ذريعة إليه، ومن ذلك فسخ الدين بالدين عن طريق معاملة بين الدائن والمدين تنشأ بموجبها مديونية جديدة على المدين من أجل سداد المديونية الأولى كلها أو بعضها، سواء أكان المدين موسراً أم محسراً، وذلك كشراء المدين سلعة من الدائن بثمن مؤجل ثم بيعها بثمن حال من أجل سداد الدين الأولى كله أو بعضه.

## المراجع:

١/ قرارات مجمع الفقه الإسلامي.

٢٠ ١ ١٥٠ ميم العد الإساراتي .

٢/ موقع الإسلام سؤال وجواب، فتوى رقم ١٥٣٣٤٨.

٣/ الماطلة في الديون، دراسة تأصيلية وتطبيقية (رسالة دكتوراة)، د.
سلهان الدخيل، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الشريعة، قسم الفقه.



# م: ٢١ الأسهم الإذنية

# صورة المسألة:

الأسهم حصص مشاعة من موجودات الشركة متساوية القبمة قابلة للتداول، وصورة الأسهم الإذنية أن يُكتب في السهم اسم مالكه مع النص على كوتها لإذنه أو لأمره، وعند بيعها يقوم بانعها بتظهيرها، عن طريق كتابة اسم المشتري على ظهر الصك، مع التوقيع ، من غير الحاجة إلى إثبات ذلك في سجلات الشركة، حيث يتم تداوها بطريق التظهير.

#### حكم السالة:

ذهب جمع من العلماء والباحثين المعاصرين إلى جوازها.

# أهم أدلة الجواز :

١/ أنه إذا تم نقل السهم إلى الشريك الثاني أصبح الشريك الثاني مالكًا حقيقيًّا للسهم، وهو نوع من انتقال الحصة إلى شريك آخر فهو جائز شرعًا، سواء أكان بعوض كالبيع ، أم بغير عوض كالهبة .

٢/ أن الجهالة منتفية بمعرفة الشريك، ولا يفضي إلى منازعة أو ضرر.

٣/ أن باقي الشركاء قد ارتضوا شركة الثاني بموافقتهم على نظام الشركة

# الداجع:

الذي يبيح ذلك ، والمسلمون على شر وطهم .

الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، للدكتور عبد العزيز
 الحناط (۲۲۰/۲).

٢/شركة المساهمة في النظام السعودي للدكتور صالح بن زابن المرزوقي (٣٥٤).

٣/الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، للدكتور علي محي الدين القره داغي رمجلة المجمع العدد السابع (١١٨/١).

٤/المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشريعة، للدكتور محمد رواس قلعه جي (٥٨).

 أر الأسواق المالية (الأسهم والسندات) ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي (رسالة دكتوراه)، د. محمد صبري هارون، المملكة الأردنية الهاشمية (۱۹۹۸م).

# م: ٢٢ الأسهم المختلطة

#### صورة المسألة:

أن يكون نشاط الشركة المساهمة في أغراض مباحة، إلاَّ أنها تتعامل أحيانًا بالحرام؛ كالتعامل بالفوائد الربوية وغيرها، فسميت مختلطة لاختلاط نشاطها المباح بالمحرم، فيا حكم المساهمة في هذه الشركة ؟

#### حكم السالة:

اختلف العلياء المعاصرون في هذا المسألة على اتجاهين:

الانتهاه الاول: القول بالتحريم، هو ما أفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وصدر به قرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، وبجمع الفقه الإسلامي الدولي.

#### أهم أدلة هذا الانجاه:

١/ قوله تعالى: ﴿ يَتَاتُهُمَا اللَّهِينَ مَاسَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّينَا أَشْكَتُنَا مُشْكَتَفَةً
 وَاتَّشُوا اللّٰهِ لَمُلَّكُمْمُ تُفلِحُونَ ﴾ [ال عمران: ١٣٠].

٢/ ما ورد في الحديث أنه "لعن رسول الله ﷺ آتِل الربا، ومؤكله،
 وكاتبه، وشاهديه"، وقال: (وهم سواء). [البخاري ح٢٠٨٦، ومسلم ح ١٥٩٩].

وجه الدلالة: أن الربا حرام كثيره وقليله، والشركة مبنيَّة على الوكالة، فالمساهم إمَّا أن يعمل بنفسه أو يوكل شريكه، فهو مراب، أو موكل المرابي.

٣/ درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، فلو كان في الشركة مصلحة فنحن ندعها خوفًا من وجد د مفسدة.

الانتجاه الثنائي: جواز المساهمة بشروط، وإلى ذلك ذهب بعض المعاصرين، مع التأكيد على أنه لا يعني الجواز أن الربا اليسير حلال، ولا يعني أيضًا إقرار الشركات على معاملاتها الربوية.

ومن أهم الشروط:

١/ ألا ينص نظام الشركة على التعامل بالربا.

٢/ أن يجتهد المساهم في معرفة الجزء الحرام والتخلُّص منه، ولا يجوز الانتفاع به بأى حال.

٣/ اشترط بعضهم تحديد نسبة معينة لا يزيد عنها نسبة الحرام في الشركة.

ومَّن يرى الجواز غالب أعضاء الهيئة الشرعية في شركة الراجحي المصرفية ، وأما الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي فلا تجيزها إلا بقصد تنقية أسهم الشركة وأسلمتها.

#### أهم أدلة هذا القول:

١/ أن من مقاصد الشريعة الإسلامية: رفع الحرج، ودفع المشقّة، وتحقيق البسر والمصالح للأمة؛ فقال الله - تعالى: ﴿ يُوِيدُ اللهُ يُعِكُمُ ٱلْلَشْرَ وَلا يُويدُ يَكُمُ ٱلْمُشْرَ ﴾ [البقرة (١٨٥)]، وبناءً على هذا أبيحت المحظورات للضرورة.

٢/ قاعدة: (يجوز تبعًا ما لا يجوز استقلالًا)؛ حيث يمكن اعتبار المساهمة في شركة ذات أغراض مباحة تتعامل بالربا من جزئيات هذه القاعدة .

٣/ وجود نسبة من الحرام في المال الحلال لا يجعله حرامًا، وإنها يجب نبذ
 المحرم فقط، وهذا قول أكثر العلماء.

# قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

١/ قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السابع
 بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٢-٧ ذي القعدة ١٤١٢ الموافق ٩-١٤ أيار (مايو) ١٩٩٢ م بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص

موضوع: "الأسواق المالية" الأسهم، الاختيارات، السلع، بطاقة الاثتيان، وبعد استباعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

أولًا: الأسهم:

١/ الإسهام في الشركات:

 أ/ بها أن الأصل في المعاملات الحل، فإن تأسيس شركة مساهمة ذات أغراض وأنشطة مشروعة أمر جائز.

ب/ لا خلاف في حرمة الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم،
 كالتعامل بالربا أو إنتاج المحرمات أو المتاجرة بها.

ج/ الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحيانًا بالمحرمات، كالربا ونحوه،بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة...

٢/ قرر المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، بشأن حكم شراء أسهم الشركات والمصارف إذا كان في بعض معاملاتها ربا، القرار التالي: الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لانبي بعده، سيدنا ونبينا عمد وعلى آله وصحبه وسلم.. أما بعد: فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته الرابعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة، التي بدأت يوم السبت ٢٠ من شعبان ١٤ ١٤هـ ١٩٩٥/١/١١ مقد نظر في هذا الموضوع وقرر مايل:  ١ - بها أن الأصل في المعاملات الحل والإباحة فإن تأسيس شركة مساهمة ذات أغراض و أنشطة ساحة أم جائز شرعًا.

لا خلاف في حرمة الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم،
 كالتعامل بالربا أو تصنيع المحرمات أو المتاجرة فيها.

 ٣ - الايجوز لمسلم شراء أسهم الشركات والمصارف إذا كان في بعض معاملاتها ربا ، وكان المشترى عالماً بذلك .

3- إذا اشترى شخص وهو لايعلم أن الشركة تتعامل بالربا، ثم علم فالواجب عليه الخروج منها. والتحريم في ذلك واضح، لعموم الأدلة من الكتاب والسنة في تحريم الربا، ولأن شراء أسهم الشركات التي تتعامل بالربا، علم المشتري بذلك، يعني اشتراك المشتري نفسه في التعامل بالربا، لأن السهم يمثل جزءًا شائعًا من رأس مال الشركة، والمساهم يملك حصة شائعة في موجودات الشركة، فكل مال تقرضه الشركة بفائدة، أو تقترضه بفائدة، فلمساهم نصيب منه، لأن الذين يباشرون الإقراض والاقتراض بالفائدة يقومون بهذا العمل نبابة عنه، والتوكيل بعمل المحرم لايجوز. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليغ كثيرًا والحمد لله رب العالمين.

# ثانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الموسوعة اليسرة في فقه الفضايا المعاصرة

ورد سؤال إلى الهيئة عن موضوع الأسهم المختلطة (١).

فأجابت بها نصه :

أولًا: وضع الأموال في البنوك بربح حرام.

ثانيًا: الشركات التي تضع فائض أموالها في البنوك بربح لا يجوز الاشتراك فيها لمن علم ذلك.

٢/ فتوى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

ورد سؤال إلى الهيئة عن موضوع الأسهم المختلطة (٢).

فأجابت بها نصه:

دار الحوار حول الجوانب الفقهية لهذه الطريقة، وجرى استعراض الآراء الفقهية التي قبلت في إمكانية شراء أسهم هذه الشركات، ثم ذكر السيد رئيس الجلسة أن هيئة الفتوى في بيت التمويل الكويتي قد استقر الرأي عندها في هذه المسألة على جواز شراء أسهم هذه الشركات بقصد تنقيتها من التعامل الربوي واعتياد المنهج الإسلامي، على أن تكون مدة هذه المحاولة ثلاث جمعيات عمومية للشركة، يمنع خلالها المتاجرة بأسهم الشركة إلا فيا بين أهل القصد،

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٧٤٦٨) .

<sup>(</sup>٢) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (٦٩٢).

فإن قدر على التخلص من الربا وأسلمة الشركة خلال هذه المدة فهو المطلوب، وإلا فيجب الانسحاب منها، أو إعطاء فرصة إذا كانت هناك فرصة سانحة في مهلة قدسة.

#### الراجع:

۱/ مجلة المجمع (العدد السادس، ج٢ ص١٢٧٣ والعدد السابع ج١ ص
 ٧٣ والعدد التاسع ج٢ ص٥)، قرار رقم: ٦٣ (٧/١) ، وقرار رقم ٧٧
 (٨/٨)، وقرار رقم ٨٧ (٩/٤).

٢/ المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، قرار رقم (٤) الدورة الرابعة عشرة.

٣/ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، فتوى رقم (٧٤٦٨).

٤/ الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي، فتوى رقم (٦٩٢).

 أر الأسواق المالية (الأسهم والسندات) ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي (رسالة دكتوراه)، د. محمد صبري هارون، المملكة الأردنية الهاشمية (۱۹۹۸م)

# م: ٢٣ إصدار أسهم التمتع

#### صورة المسألة :

أن يحصل صاحب الأسهم على قيمتها الاسمية في أثناء حياة الشركة، من دون انتظار إلى موعد انقضاء الشركة، وهو ما يسمى باستهلاك السهم.

#### حكم السالة:

اختلف الباحثون في حكم إصدار أسهم التمتع على اتجاهات:

الانتجاه الاول: عدم جواز إصدار أسهم التمتع ، وذهب إلى هذا هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وغيرهم .

#### أهم أدلة هذا الاتجاد:

 ١/ أن فيها إجحافًا وظلمًا لأصحاب الأسهم، حيث تنقص من ربحهم الحقيقي.

٢/ أنها أسهم وهمية وليست حقيقية.

الاقتِعاء الثقائي: التفصيل، فإذا كانت القيمة التي أعطيت للشريك، القيمة الحقيقية للسعر فهذا غير جائز، أما إذا كانت القيمة التي أعطيت المساهم هي القيمة الاسمية، فينظر فإذا كانت أقل من قيمتها الحقيقية فإن علاقة الشريك

1.7

المساهم بالشركة تظل قائمة ، وإذا كانت القيمة الاسمية أعلى من القيمة الحقيقية للسهم ، فإن الشريك لا يبقى له حق الشركة .

#### أهم أدلة هذا الاتجاد:

١/ إذا كانت القيمة التي أعطيت للمساهم هي القيمة الاسمية فينظر؛ فإذا كانت أقل من قيمتها الحقيقية .....فيستحق جزءا من أرباح الشركة؛ لأن الربح هنا استحق بالمال، الذي بقي له في الشركة، فكان من الجائز شرعًا أن يكون له هذا السهم، وأن يستحق به الربح.

٢/ إذا كانت القيمة الاسمية أعلى من القيمة الحقيقية للسهم فلا يستحق شيئًا من الربح؛ لأنه استوفى رأس ماله الموضوع كاملا غير منقوص، ولم يشارك بقية المساهين في أموال الشركة أو الخسارة فيها، فيكون قد انقطع عن الاشتراك فيها، فإذا ربحت الشركة بعد ذلك فلاحق له في أرباحها.

وقد اشترط الشيخ بعض الباحثين لجواز أسهم التمتع: رضاء جميع الشركاء ، إما أن ينص عليه في عقد الشركة ، أو نظامها ، أو بأن يكون معروفًا في عرف الشركة العام .

# القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

لا يجوز إصدار أسهم التمتع، وهي التي تطفأ تدريجيا من خلال توزيع الأرباح، ويؤدي ذلك إلى استردادها من المساهم قبل انقضاء الشركة.

#### الراجع:

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار الشرعي رقم (١٢).

٢/ شركة المساهمة في النظام السعودي للدكتور صالح بن زابن المرزوقي (٣٥٦).

٣/ الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي للدكتور عبد العزيز
 الحياط (٢٢٤/٢).

٤/ تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية - دراسة فقهية تطبيقية (رسالة دكتوراه)، د. سامي ابن عبدالرحمن البطي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة - الرياض.

٥/ تداول الأسهم دراسة مقارنة (رسالة ماجستير) محمد بن حسن عسيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء – الرياض.

٢/ الأسواق المالية (الأسهم والسندات) ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي (رسالة دكتوراه)، د. محمد صبري هارون، المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٨م)

## م: ٢٤ إصدار الأسهم الاسمية

#### صورة المسألة:

أن يسجل في صك الشركة اسم صاحب السهم وجنسيته على وجه الصك ، وتثبت له ملكيته في سجل المساهين بالشركة .

#### حكم المسألة:

لا حرج شرعًا في إصدار هذا النوع من الأسهم، التي تحمل اسم صاحبها، فالمساهم يدفع مبلغًا من المال، ويأخذ ما يثبت ملكيته لعددٍ من الأسهم مقابل هذا المبلغ.

فالأصل أن تكون الأسهم اسمية في الشركات، وهو المطلوب حفاظًا على الحقوق، وضهانا لعدم خلط حق شخص بحق آخر.

## الأدلة على جوازها :

 1/ أنها صكوك تحمل اسم صاحبها، وتثبت ملكيته لها، وهذا هو الأصل في الشركة شرعًا.

٢/ أن الشارع قد رغب في توثيق الحقوق وحفظها بالكتابة وغيرها، لكنه لم يحدد لذلك شكلًا معينًا، فإذا تم ذلك في باب الشركات بإصدار أسهم مكتوب عليها أسياء الشركاء ، كان ذلك جائزًا ، كيا أنه إذا تم ذلك بكتابة أسياء الشركاء في سجلات خاصة ، أو في إشعارات ، أو بأي طريقة أخرى ،أو لم تكتب الأسياء أصلاً - لا في صك ك و لا في غيرها - فإن ذلك جائز .

#### الراجع:

الوياض.

(۱۹۹۸ع)

 الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، د. عبد العزيز الحياط (۲۲۰/۲).

٢/شركة المساهمة في النظام السعودي، د. صالح بن زابن المرزوقي (٣٥٤).

٣/الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، د. علي محي الدين القره داغي (١٩٨٨).

٤/المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشريعة الملدكتور محمد رواس قلعه جي (٥٨).

٥/ الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي (رسالة دكتوراه)، د.
 أحمد بن محمد الخليل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة –

ألسواق المالية (الأسهم والسندات) ضوابطها وأحكامها من منظور
 إسلامي (رسالة دكتوراه)، د. محمد صبري هارون، المملكة الأردنية الهاشمية

# م: ٢٥ إصدار الأسهم العادية

#### صورة المائة:

أن تصدر الشركة أسهم متساوية القيم ، ونخوّل للمساهين حقوقًا متساوية ، وتعطى حاملها الحقوق المترتبة للمساهم دون أي امتيازات.

#### حكم السالة:

أجاز الفقهاء المعاصرون التعامل في الأسهم العادية بالشروط الآتية:

١/أن يكون نشاط الشركات التي تصدر هذه الأسهم حلالاً، وكذلك الاكتتاب أو الشراء أو البيع في أسهم الشركات، التي يكون نشاطها عرمًا، مثل التي تتعامل في الخبائث والربا والقبار والميسر.

٢/إذا اختلط الحلال بالحرام في نشاط الشركة، حيث تتعامل أحيانًا بالمحرمات، بالرغم من أن نشاطها الأساسي مشروع، فيجب على المساهم أن يسعى لتغيير الأنشطة المحرمة، فإن لم يستطع لأي سبب من الأسباب، فعليه التصرف في جزء من الأرباح التي يحصل عليها في وجوه الخير، وليس بنية التصدق، بمقدار نسبة الحرام التي تقدر باستخدام الأساليب المحاسبية والمالية المعاصرة. ٣/تكون مسئولية حامل السهم تجاه الغير في حدود قيمة ما يمتلك من أسمه.

٤/ يجوز أن تكون الأسهم العادية اسمية أو لحاملها، والنوع الأول أولى في الإصدار والتداول من الناحية الشرعية، وهناك من الفقها، من لا يجيز الأسهم المامها.

٥/لا يجوز استخدام الأسهم العادية لضيان قروض ربوية، أو التعامل غير المشروع في سوق الأوراق المالية، مثل: المضاربات الوهمية، والسحب على المكشوف والمستقبليات، ونحو ذلك مما يدخل في نطاق الميسر (القيار).

٦/ يجوز شرعًا تداول الأسهم العادية في سوق الأوراق المالية بيعًا وشراءً، وفقًا للضوابط الشرعية، بحيث لا تتضمن معاملات المقامرات (الميسر) والربا و الحيالة والتدلس. ونحه ذلك.

## قرارات المجامع الفقهية والغينات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٢-١٧ ذي القعدة ١٤١٢ الموافق ٩-١٤ أيار (مايو) ١٩٩٢م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص

١.٩

موضوع: "الأسواق المالية" الأسهم، الاختيارات، السلع، بطاقة الائتيان، ويعد استهاعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

أولًا: الأسهم:

. ١ الإسهام في الشركات:

أ- بيا أن الأصل في المعاملات الحل، فإن تأسيس شركة مساهمة ذات

ا جي ان دو على المحادث الحق المواقع المعادل المعادل المعادل المعادل المعادل المعادل المعادل المعادل المعادل ال المراض وأنشطة مشروعة أمر جائز .

ب- لا خلاف في حرمة الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم:
 كالتعامل بالربا أو إنتاج المحرمات أو المتاجرة مها.

ج- الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحيانًا بالمحرمات، كالربا
 ونحوه، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مثم وعة.

# ثَانيًا: قرارات وفتاوي الهيئات الشرعية:

قرر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث بشأن الأسواق المالية وتطبيقاتها ،بعد تداول أعضاء المجلس في موضوع الأسواق المالية (البورصة)، والتطبيقات التي تجري فيها، والتعامل بأسهم الشركات المساهمة، واستمعوا إلى الدراسات الشرعية والاقتصادية المقدمة من بعض الأعضاء، والمناقشات التي دارت حولها، ومن ثمَّ قرر ما يلي:

# الموموعة أليمرة في فقه الفضايا المعاصرة

يؤكد المجلس الأوروبي للإنتاء والبحوث، القرار رقم ٦٣(٧/١) الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن الأسواق المالية، مع إضافة بعض وجهات النظر الشرعية، التي اختارها المجلس، وذلك على النحو الآتي:

قرار مجمع الفقه الإسلامي:

أولًا: الأسهم:

١. الإسهام في الشركات:...

قرار تكميلي من المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث:

قرر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث بالنسبة للأقليات الإسلامية في الغرب - حيث لا تتوافر المؤمسات الإسلامية والشركات ذات الأغراض والأنشطة المشروعة - أنه: لا مانع من تعاملها بأسهم الشركات المساهمة، التي غرضها الأساسي مشروع، وتتجنب الأغراض المحرمة، مثل الخمور والخنزير والقار، ولو كانت لها إيداعات أو قروض ربوية أو موجودات ثانوية غير مشروعة، شريطة مراعاة الضوابط التي قررتها الهيئات الشرعية، وصدرت بها فتاوي في الندوات المصرفية، وهي:

أ - عدم تجاوز القروض من البنوك التقليدية ثلث موجودات الشركة.

ب - وعدم تجاوز الفوائد ٥٪ من العوائد.

ج - وعدم تجاوز الموجودات غير المشروعة ١٠٪ من الموجودات.

على أن يتم التخلص من الفوائد والكسب غير المشروع مهم كانت نسبتها ، بصرف ذلك في وجوه الخير ، وأن يكون التداول في حالة زيادة الموجودات العينية والمنافع ، على الديون والنقود .

ويرجع إلى الجهات المعتمدة من الهيئات الشرعية لتصنيف الشركات المقبولة، مثل مؤشر داو جونز الإسلامي المعتمد من الهيئة الشرعية للمؤشر وغيره.

### الراجع:

١/ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم ١٣٠ (١٤/٤).

٢/ المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، قرار رقم (١٢/٤).

٣/ الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي (رسالة دكتوراه)، د. أحمد بن محمد الخليل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة – الرياض.

 الأسواق المالية (الأسهم والسندات) ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي (رسالة دكتوراه)، د. محمد صبري هارون، المملكة الأردنية الهاشمية (۱۹۹۸م). ألموموعة الممرة ففقه الفضايا المعاصرة

#### 114

### م: ٢٦ إصدار الأسهم المتازة

#### العناوين الرادفة:

إصدار أسهم امتياز.

# صورة المسألة :

أن يكون مالك السهم مختصًا بامتيازات تمنحها الشركة له ، لا يتمتع بها صاحب السهم العادي، مثل أن يحصل مالكها على أسبقية عن حملة الأسهم العادية في الحصول على نسبة من أرباح الشركة ، كيا أن مالكها يتمتع بأولوية في الحصول على حقوقه عند تصفية الشركة قبل حامل الأسهم العادية ، وبعد حملة السندات .

# حكم السالة:

أولًا: الامتياز إما أن يكون ماليًا أو يكون إداريًا .

فالأسهم الممتازة ماليًا: لضيان نسبة ثابتة من الأرباح، أو الأولوية في صرف الأرباح، أو ضيان استرداد رأس المال؛ فهذه غير جائزة شرعًا، لأن هذا المبلغ المقطوع قد يكون كل الربح، فيؤدي إلى قطع المشاركة في الأرباح، الأمر الذي يعد مفسدًا للعقد.

أما الأسهم الممتازة إداريًا: كحق الترشيح لمجلس الإدارة، أو التصويت في الجمعة العامة للمساهمن؛ فهذه جاذة شرعًا.

# قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

## أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ٧-١٢ ذي القعدة ١٤١٢هـ الموافق ٩ ١٤ أيار (مايو ١٩٣)، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع الأسواق المالية الأسهم، الاختيارات، السلع، بطاقة الائتيان، قرر ما يلي:....

# الأسهم الممتازة:

لا يجوز إصدار أسهم ممتازة، لها خصائص مالية تؤدي إلى ضهان رأس المال أو ضهان قدر من الربح أو تقديمها عند التصفية، أو عند توزيع الأرباح.

ويجوز إعطاء بعض الأسهم خصائص تتعلق بالأمور الإجرائية أو الإدارية .

# ثانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

فتاوى ندوة البركة السادسة للاقتصاد الإسلامي.

ورد في ثنايا فتاواها عن موضوع الأسهم الممتازة ما يلي:

الامتياز غير جائز شرعًا ؛ لأنه يقطع المشاركة في بعض الحالات.

وفي فتوى أخرى:

إن إعطاء أصحاب الأسهم المعتازة الحق في الحصول على ربح منسوب إلى قيمة الأسهم، مؤداه الالتزام لهم بربح مقطوع، ومن المقرر شرعًا أنه لا يجوز الالتزام لأي من الشركاء بمبلغ مقطوع من الأرباح، لأن هذا المبلغ المقطوع قد يكون كل الربح، فيؤدي إلى قطع المشاركة في الأرباح، الأمر الذي يعد مفسدًا للمقد، لأن هذا المبلغ المقطوع يعد ديئًا في ذمة الشركة، حيث يمنم توزيع الأرباح بصورة اعتبارية إلا بعد استيفائه، فيصير أقرب للفائدة المضمونة....

وعلى هذا فجميع أنواع الأسهم الممتازة غير جائزة شرعًا ، إلا إذا كان الامتياز في إعطاء أصحاب الأسهم القدامى حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة ؛ لأنهم هم الشركاء الأولون، وهم أولى من غيرهم بأن تظل الشركة منحصرة فيهم وحرصًا على نجاح الشركة، وحق الشفعة مقرر في الشرع، أما باقي الصور فمحظررة ؛ لما فيها من مخالفة لما يقتضيه عقد الشركة، فضلًا عن وقوع الظلم والفرر بحق أصحاب الأسهم العادية .

#### الراجع:

ا/ مجلة المجمع الفقهي الإسلامي الدولي (ع 7 ، ج٢ ص ١٢٧٣)،
 والعدد السابع ج ١ ص ٣٧ والعدد التاسع ج٢ ص ٥)، قرار رقم: ٦٣(٧/١).
 ٢/فتاوى ندوة البركة السادسة للاقتصاد الإسلامي المدينة المنورة (٥-٩ شمان ١٤١هـ).

٣/ كتاب الأجوبة الشرعية في التطبيقات المصرفية الجزء الأول، إدارة التطوير والمحوث مجموعة دلة البركة، فتوى رقم (٣٥).

٤/ موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف و المؤسسات المالية الاسلامة (٩١٠/٩ ص٣٥).

أحكام الأسهم الممتازة. دراسة مقارنة (رسالة ماجستير)، نايف بن
 محمد بن صالح السالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي
 للقضاء –الرياض.

٦/ الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي (رسالة دكتوراه)، د. أحمد بن محمد الخليل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة – الرياض.

٨/ أحكام الامتياز ، إبراهيم بن صالح بن إبراهيم التنم ، جامعة الإمام محمد

بن سعود الإسلامية ، كلية الشريعة .

 ٩/ الأسواق المالية (الأسهم والسندات) ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي (رسالة دكتوراه)، د. محمد صبري هارون، المملكة الأردنية الهاشمية
 (١٩٩٨).

### م: 27 إصدار الأسهم لحاملها

#### صورة المسألة :

إصدار سهم لا يذكر فيه اسم المساهم، ويتم تداوله بالتسليم المادي (البدوي) من المتنازل إليه، ويعد حامل السهم هو مالكه في نظر الشركة.

#### حكم السالة :

اختلف العلماء والباحثون في حكم إصدارها إلى قولين:

القول الأول: الجواز، وذهب إلى هذا مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

# أهم أدلة هذا القول:

أن الصك لا يعدو أن يكون وثيقة لإثبات الحق ، ولما كانت الكتابة في أصلها غير واجبة شرعًا ، لم يلزم -إذا وجدت-أن تلزم صفة بيعها.

القول الثاني: عدم الجواز ، وذهب إلى جمع من الباحثين.

#### أهم أدلة هذا القول:

١/ أن في هذا نوعًا من الجهالة للشريك.

٢/ أن إصدار الأسهم لحاملها يؤدي إلى النزاع والخصومة.

٣/ أن إصدار الأسهم لحاملها يؤدي إلى ضياع الحقوق ، وذلك أنه إذا سرقت صكوك هذه الأسهم أو ضاعت أو استولى عليها غير المستحق سيصبح حاملها هو المالك لها.

## قرارات الجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية: .

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٢-١٢ ذي القعدة ١٤١٢هـ الموافق ٩ – ١٤ أيار (مايو) ١٩٩٢ م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع الأسواق المالية الأسهم، الاختيارات، السلع، بطاقة الانتيان، قرر ما يلى....

# ٤ - السهم لحامله:

بها أن المبيع في (السهم لحامله) هو حصة شائعة في موجودات الشركة، وأن شهادة السهم هي وثبقة لإثبات هذا الاستحقاق في الحصة، فلا مانع شرعًا من إصدار أسهم في الشركة بهذه الطريقة وتداولها.

# ثَانيًا: قرارات وفتاوى الهينات الشرعية:

قور المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، بشأن الأسواق المالية وتطبيقاتها، بعد تداول أعضاء المجلس في موضوع الأسواق المالية (البورصة)، والتطبيقات التي تجري فيها والتعامل بأسهم الشركات المساهمة، واستمعوا إلى الدراسات الشرعية والاقتصادية المقدمة من بعض الأعضاء والمناقشات التي دارت حولها، ومن ثمَّ قرر ما يلي:

يؤكد المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث القرار رقم ٦٣ (٧/١) الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن الأسواق المالية، مع إضافة بعض وجهات النظر الشرعية التي اختارها المجلس.

#### المراجع:

 جلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي(ع ٦، ج٢ ص ١٢٧٣ والعدد السابع ج١ ص ٣٧ والعدد التاسع ج٢ ص٥)، قرار رقم: ٦٣ (٧/١).

٢/ قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، القرار رقم (١٢/٤)

٣/موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامة (٣٠٥/٩).

٤/ الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي (رسالة دكتوراه). د. أحمد بن محمد الخليل ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية الشريعة – الرياض. ٥/ الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، للدكتور عبد العزيز
 الخياط (۲۲۰/۲).

٦/ شركة المساهمة في النظام السعودي للدكتور صالح بن زابن المرزوقي
 (٣٥٤).

الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي ، للدكتور علي محيي الدين القره
 داغي (مجلة المجمع العدد السابع (١١٨/١).

 ٨/ المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشريعة للدكتور محمد رواس قلعه جي (٥٨).

٩/ الأسواق المالية (الأسهم والسندات) ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي (رسالة دكتوراه)، د. محمد صبري هارون، المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٨م)

# م: ٢٨ بيع الأسهم قبل البدء في التداول

#### صورة المالة:

أن تكون هناك شركة تحت التأسيس تم ترخيصها وتسميتها، ويقوم شخص بحجز مجموعة من أسهمها، ثم يقوم ببيعها قبل بدء التداول.

### حكم المسألة:

ذهب مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، وندوة البركة العشرين للاقتصاد الإسلامي إلى عدم جواز بيع الأسهم قبل بله التداول، وذلك للآتي:

١/ وجود الربا بنوعيه: الفضل والنسيتة؛ لأن السهم يشتمل على نقد، ورصيد الشركة معظمه أو كله نقد أيضًا – وإن وجد في رأسهال الشركة أعيان وعمتلكات فهي بحكم المعدوم، لوقف التعامل فيها المتمثل بعدم التداول الأسهمها.

٢/إن ملكية الأسهم وإن تعينت عددًا وقيمة، فهي موقوفة حكمًا بعدم تداولها، فالسهم حينتذ- يشبه العين المرهونة لا يجوز ببعها عند جمهور العلماء إلا بموافقة الطرفين، وهما الشركة والمساهم -أو بأمر الحاكم.

# قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية: .

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ٢٨- ٣٣ جادى الآخرة ١٤٠٨ الموافق ٢- ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٨ م، وبعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة في موضوع سندات المقارضة وسندات الاستثار، التي كانت حصيلة الندوة التي أقامها المجمع بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية بتاريخ ٢- ٩ عرم ١٤٠٨ الموافق ٢ - ٨ أيلول ١٩٨٧ م تنفيذًا للقرار رقم وخبرائه وباحثي المعهد وغيره من المراكز العلمية والاقتصادية، وذلك للأهمية البالغة غذا الموضوع وضرورة استكيال جميع جوانيه، للدور الفعال فذه الصيغة في زيادة القدرات على تنمية الموارد العامة عن طريق اجتماع المال والعمل، وبعد استعراض التوصيات العشرة التي انتهت إليها الندوة ومناقشتها في ضوء المؤجدات المقدمة وغيرها، قرر ما يلن...

### العنصر الثالث:

أن تكون صكوك المقارضة قابلة للتداول بعد انتهاء المدة المحدة للاكتتاب، بوصف ذلك مأذونًا فيه من المضارب، عند نشوء السندات مع مراعاة الضوابط الآتة: أ/ إذا كان مال القراض المتجمع بعد الاكتتاب وقبل المباشرة في العمل بالمال ما يزال نقودًا، فإن تداول صكوك المقارضة يعد مبادلة نقد بنقد، وتطبق علمه أحكام المصد ف.

 ب/ إذا أصبح مال القراض ديونًا تطبق على تداول صكوك المقارضة أحكام التعامل بالديون.

ج/ إذا صار مال القراض موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع فإنه يجوز تداول صكوك المقارضة وفقًا للسعر المتراضي عليه ، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعيانًا ومنافع . أما إذا كان الغالب نقودًا أو ديونًا فتراعى في التداول الأحكام الشرعية التي ستبينها لائحة تفسيرية توضع وتعرض على المجمع في الدورة القادمة .

وفي جميع الأحوال يتعين تسجيل التداول أصوليًا في سجلات الجهة المصدرة.

# ثانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ فتاوى وتوصيات ندوة البركة العشرين للاقتصاد الإسلامي .

عرض على لجنة الفتوى سؤال عن موضوع بيع الأسهم قبل البدء في التداول(١).

(١) ينظر : نص السؤال في قرار رقم (٢٠/٢).

, , ,

فأجابت بيا بل:

بعد الاطلاع على ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٣٠٠ ٥/٤) من أنه " إذا كان الغالب (في موجودات الصكوك) نقودا أو ديونا فتراعي في التداول الأحكام الشرعية التي ستبينها لائحة تفسيرية توضع وتعرض على الجميع ....) وهذه اللائحة لم توضع حتى الأن.

وحيث اشتملت أوراق العمل المقدمة في هذا الموضوع على مبادئ شرعية عديدة، بديلة عن مبدأ الغلبة، في حالة اشتهال الوعاء الاستثهاري (من شركات أو صناديق أو صكوك) على أعيان ومنافع وديون ونقود، فإن المبدأ الذي يلاتم أوضاع تلك الأوعية الاستثهارية، التي يتعذر عليها تطبيق مبدأ غلبة الأعيان والمنافع على الديون والنقود، هو مبدأ اعتبار ما هو مقصود من التمامل، وإلحاق ما هو تابع له.

وعليه، فإنه يجوز التداول في أسهم الشركات أو وحدات الصناديق أو الصكوك الاستثبارية، بالسعر المتراضي عليه، إذا اشتملت أصولها على أعيان (موجودات مادية ومعنوية) ومنافع وديون ونقود، دون نظر إلى نسبة كل منها، ما دامت الديون والنقود غير مقصودة بالتعامل، بأن كانت تابعة للأعيان والمنافع، ولم تتحمض تلك الأوعية في النقود مثل الأوعية الاستثبارية قبل مزاولة أنشتطتها في الأعيان والمنافع أو قبيل تصفيتها، أو أن يكون نشاطها في الذهب

والفضة والعملات، فينطبق عليها حينتذ أحكام الصرف، أو أن تتحمض تلك الأوعية في الديون، فينطبق عليها أحكام بيع الديون، كما في قرار المجمع.

والمراد بالقصد المعتبر هو أن يكون عمل التعاقد حصة في الوعاء الاستثهاري للنشاط المشروع، القائم أصالة على الموجودات السلعية والخدمية، غير المقتصر على التعامل في النقود المحضة والديون المحضة.

ولا يجوز تطبيق مبدأ: " أن العبرة بالقصد " للتحايل، واتخاذه ذريعة لتصكيك الديون وتداولها.

ومما يستدل به لهذا المبدأ حديث بيع العبد الذي له مال، إذا اشترطه المشتري، والتطبيقات الشرعية العديدة لمبدأ التبعية، مثل تبعية التمر قبل بدو الصلاح للشجر المبيع، وتبعية الحمل للدابة المبيعة وغيرها، مما يكون تابعا غير مقصود بالعقد بالقصد الأسامي.

٢/ فتاوى الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي.

عرض على لجنة الفتوى سؤال عن موضوع ببع الأسهم قبل البدء في التداول(١).

فأجابت بها يلي:

لا ترى الهيئة جواز هذه المعاملة ، لعدم وجود أصول لهذه الأسهم، ولمنع الدولة من التداول قبل الدفع ، وكذلك لا يجوز تبايع الأسهم قبل أن تكون ممثلة لأعيان.

<sup>(</sup>١) ينظر نص السؤال في فتوى رقم (٦٩٤) .

#### المراجع:

١/ مجلة المجمع (العدد الرابع ، ج٣ ص١٨٠٩) ، قرار رقم: ٣٠ (٤/٣).

٢/فتاوى وتوصيات ندوة البركة العشرين للاقتصاد الإسلامي رقم( ٢٠/٢).

٣/الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية - ج٤، بيت التمويل الكويتي - الكويت فتوى رقم (٦٩٤)

٤/شركة دار الاستثيار الكويتية ، محضر اجتياع (٤/ ٢٠٠٠).

٥/ تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، دراسة فقهية تطبيقية (رسالة دكتوراه)، د. سامي بن عبدالرحمن البطي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة – الرياض.

 تداول الأسهم، دراسة مقارنة (رسالة ماجستير)، محمد بن حسن عسيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء – الرياض.

٧/ الأسواق المالية (الأسهم والسندات) ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي (رسالة دكتوراه)، د. محمد صبري هارون، المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٨م).

### م: ٢٩ تداول الأسهم

### العناوين المرادفة:

بيع الأسهم شراء الأسهم.

#### صورة المسألة :

أن يقوم الشريك المساهم بتحريك حصته في الشركة من الأسهم بيعًا وشراء في سوق الأسهم.

### حكم السالة:

اختلف العلماء المعاصرون في حكم بيع الأسهم وشرائها إلى قولين:

القول الأولى: الجواز، وإليه ذهب عامة الفقهاء والباحثين المعاصرين، منهم سياحة الشيخ محمد بن إيراهيم آل الشيخ، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ومجمع الفقه الإسلامي الدولى، وغيرهم.

# أهم أدلة هذا القول:

١/عموم قوله تعالى: ﴿ وَأَخَلَ أَنَّهُ ٱلْبَشِعُ وَحَرَّمُ ٱلرِّيُوا ﴾ [البقرة(٢٧٥)]، فقد دلت الآية على إباحة كل بع إلا ما خص بدليل ، وبيع الأسهم داخل في هذا العموم؛ لعدم الدليل المعتبر على المنع منه.

٢/ أن الأصل في العقود الإباحة، إلا ما دل الشرع على تحريمه، وبيع الأسهم داخل في الأصل، لعدم الذليل المحرم.

٣/ السهم -بها يمثله من أموال عينية وغيرها- ملك للمساهم، ومن حق المالك التصرف في ملكه بها يشاء؛ من ببع وغيره، ما لم يترتب على ببعه إضرار بباقي الشركاء، لاسيها أن هذا الحق مشروط في نظام الشركات، ولا يصادم نصا من كتاب أو سنة.

القول الثاني: عدم الجواز، وقد ذهب إليه بعض المعاصرين.

## أهم أدلة هذا القول:

بُني القول بالتحريم على مقدمتين ونتيجة :

المقدمة الأولى: إن الأسهم تعد ورقة مالية لها قيمة معينة.

المقدمة الثانية: إن الحكم على الأوراق التجارية ينبني على معرفة ما تمثله هذه الأوراق.

النتيجة: إن أسهم الشركات المساهمة هي سندات تتضمن مبالغ من المال المخلوط من رأس مال حلال ومن ربح حرام ، في عقد باطل ومعاملة باطلة، دون أي تمييز بين المال الأصلي والربح، وهي في الوقت نفسه سند بقيمة حصة من موجودات الشركة الباطلة ، وقد اكتسبت هذه الموجودات بمعاملة باطلة نمى الشرع عنها، فكانت حرامًا ، فتكون أسهم شركة المساهمة متضمنة مبالغ من المال الحرام، ويذلك صارت هذه الأوراق المالية التي هي الأسهم مالا حرامًا - لا يجوز بيعها، ولا شراؤها ولا التعامل بها.

# قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوى العلمية.

## أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٤٦٧هـ المباكلة العربية السعودية من ١٤٩٧هـ المباكلة العربية السعودية من ١٩٩٧م، من بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع الأسواق المالية: الأسهم، الاختيارات، السلع، بطاقة الائتيان، وبعد استهاعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

# أولًا: الأسهم:

١ - الإسهام في الشركات:

 أ- بها أن الأصل في المعاملات الحل، فإن تأسيس شركة مساهمة ذات أغراض وأنشطة مشروعة أمر جائز.

ب - لا خلاف في حرمة الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم:
 كالتعامل بالربا أو إنتاج المحرمات أو المتاجرة بها.

ج – الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحيانًا بالمحرمات: كالربا
 ونحوه، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة.

# ثانيًا: قرارات وفتاوى الفيئات الشرعية:

١/فتاوي الهيئة الشرعية لشركة الراجحي.

سئلت الهيئة عن موضوع تداول الأسهم (١).

فأجابت بها يلي:....

الشركات المساهمة التي يكون موضوع نشاطها الاقتصادي محرمًا:
 كشركات إنتاج الخمور، وشركات البنوك الربوية بحرم امتلاك شيء من أسهمها
 وتداوله بين المسلمين والتوسط في ذلك، كما تحوم أرباحها.

٢- الشركات الأخرى التي يكون موضوع نشاطها حلالاً مباكا كسائر المشاريع الإنتاجية للسلع والحدمات... يباح امتلاك أسهمها وتداولها وأخذ عائدات الأسهم من أدباحها، ولكن بشرط أن يحسب مالك الأسهم بصورة دقيقة أو تقريبية، احتياطاً لبراءة الذمة، ما دخل على عائدات كل سهم من العنصر الحرام في ربحه، فيفرز مقداره من عائدات الأسهم، ويوزعه على أوجه الحدر.

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١٨٢) .

٢/ فتوى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة عن موضوع تداول الأسهم (١).

فأجابت بها يلي:

لا مانع من شراء وبيع أسهم هذه الشركات بالأجل، إذا كان مبلغ الثمن أزيد من النقد الذي لدى الشركة فيعد النقد بمقابلة النقد، وما زاد فهو بمقابلة الأعان.

أما فيها يتعلق بالشق الآخر من السؤال، وهو الإقراض والاقتراض بفائدة ، فإذا كانت معاملاتها الإقراض والاقتراض بفائدة ، فهنا لا يجوز تداول أسهمها ، ولكن إذا كانت هذه الأمور هي أمور عارضة ، وليست غالبة على معاملاتها ، فهذا جائز شرعًا ، لا بأس معه من تداول أسهمها . ويكون هذا من قبيل عموم البلوى .

٣/مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا:

ورد إلى المجمع سؤال عن موضوعه تداول الأسهم.

فأجاب بيا يلي:

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٣٣٤) .

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد: فإن المتاجرة في الأسهم بيعا وشراء واستشارا ومضارية أمر جائز كسائر التجارات المباحة، وقد قال تعالى: ﴿ وَأَصَّلُ اللّهُ ٱلْمِتْحَ وَحَمَّرًا الرَّيُوا ﴾. ولكن يشترط لإباحة التجارة بالأسهم في السوق ضوابط نشير إلى أهمها فيها بل،:

١/ تجنب الاستثبار في الأسهم المحرمة، وهي الشركات التي يكون نشاطها أساسا في أعهال محرمة: كالربا أو صناعة الخمور أو التأمين أو الفن أو القبار أو غير ذلك مما حرم الشرع التعامل به والانتفاع به وأكل عوضه.

٢/خلو عقود الاستثمار من أسباب الفساد: كالغرر الفاحش، أو الاحتكار المحرم، أو الغش ونحوه.

أما الشركات التي تتاجر في منتجات مشروعة ، ولكنها تتعامل بالربا إقراضا واقتراضا، فإن على من يتعامل معها أن يخرج من الأرباح التي يحصل عليها قلر تلك الفوائد الربوية ، حتى يطيب له الباقي ، ويلزمه أن يحرص على اختيار الشركات، التي لا تتعامل مع البنوك بمثل هذه المعاملات الربوية إن وُجدت، أما خيارات الأسهم المتداولة في الأسواق العالمية ، سواء كانت خيارات شراء (call options) أو خيارات بيع (put options) ، فهي من عقود الغرر المنهي عنها شرعاً ، وبذلك صدر قوار مجمع الفقة الإسلامي بجدة عام (١٩٩٢م) برقم (٦٣). ووجه ذلك أنها لا تسمح بربح كلا الطرفين، بل إن ربح أحدهما خسارة للآخر لا محالة، فالاختيارات من أدوات المجازفة على الأسعار، وهي من بين العقود التي جعلت الاقتصادي الفرنسي موريس آليه يصف البورصات العالمية بأنها "كازينوهات قمار ضخمة"، وذلك أن حقيقة القيار هي أن يربح أحد الطرفين على حساب الآخر، وهو ما يحصل بالضبط في عقود الاختيارات في الأسواق الدولية. زادك الله حرصا وتوفيقًا، وجنبنا وإباك الفتن، ما ظهر منها وما بطن، والله تعالى أعلى وأعلم .

#### الراجع:

 ١/ مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي (ع ٦، ج٢ ص ١٢٧٣ والعدد السابع ج١ ص ٣٧ والعدد التاسع ج٢ ص٥) قرار رقم: ٣٢( ٧/١).

٢/ فتاوي الهيئة الشرعية لشركة الراجحي - فتوى رقم (١٨٢).

٣/ فتوى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي (٤٣٣).

٤/موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامة ٩/٨٥، ٣٢٤).

 مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الدكتور صلاح الصاوي ۲۰۰۹/۹/۲۸. ٦ الداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، دراسة فقهية تطبيقية (رسالة دكتوراه)، د. سامي بن عبدالرحمن البطي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة –الرياض.

٧/ تداول الأسهم، دراسة مقارنة (رسالة ماجستير)، محمد بن حسن عسيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء الرياض.

٨/ الأسواق المالية (الأسهم والسندات) ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي (رسالة دكتوراه)، د. محمد صبري هارون، المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٨م).

## م: 30 السلم في الأسهم

### صورة السالة :

أن يُبْرِم البنك مع العميل عقد بيع آجل على أسهم، مدفوع القيمة نقدًا عند التعاقد، من أجل الحصول على منتج، أو مادة، أو سلعة، أو عقار، أو غيرهم، في أجل لاحق محدد.

### حكم السالة:

ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى تحريم السلم في الأسهم، لأنها من القيميات وليست من المثليات، فكما لا يجوز السلم في الأثبان، فكذلك الأسهم.

# الفتاوي الصادرة عن الهينات الشرعية والفتاوى العلمية :

رأي بعض العلماء المعاصرين عن هذه المسألة:

لا يجوز السلم في الأسهم، لأنها من القيميات وليست من المثليات، فكما لا يجوز السلم في الأثيان، فكذلك الأسهم.

وبيان ذلك: أن سعر السهم يختلف من وقت لآخر، كما أنه يمثل حصة مشاعة من أموال الشركة المساهمة وموجوداتها، وهي تختلف من وقت لآخر. ١٣٥ - الفضليا الفقمية المعلصة في المعلمانات المالية

# الراجع:

١/ الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي (رسالة دكتوراه). د. أحمد بن عمد الخليل، كلية الشريعة ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فرع القصيم.

٢/ فتوى فضيلة الشيخ عبدالله بن خنين عضو اللجنة الدائمة للإفتاء وعضو
 هيئة كبار العلياء.

٣/ الأسواق المالية (الأسهم والسندات) ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي (رسالة دكتوراه)، د. محمد صبري هارون، المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٨م)

## م: ٣١ شراء الأسهم بالتقسيط

### صورة المائة:

أن تقوم شركة بطرح أسهم للبيع بالتقسيط شهريًا أو سنويًا أو حسب الاتفاق.

### حكم المسألة:

اختلف العلماء المعاصرون في حكم بيع الأسهم بالتقسيط على اتجاهين:

التجاه الاول: ذهبت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء إلى جواز ببعها بالتقسيط إذا كانت الأسهم لا تمثل نقودًا تمثيلًا كليًّا أو غالبًا، وإنها تمثل أرضًا أو سيارات أو عهارات ونحو ذلك، وهي معلومة للبائع والمشتري، وهذا ما ذهبت إليه لجنة الإفتاء العام الأردنية بشرط أن يكون تعامل الشركة مباحًا.

الانتباء الثاني: حرمة بيعها بالتقسيط، وهو ما ذهب إليه فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين؛ لأن الأسهم غائبة غير مقبوضة، حيث إنها أجزاء عددة في هذه الشركة، التي تملك نقودا مختلفة من ذهب وفضة وريالات ودنانير، وجنيهات ودولارات، وكذلك تملك الكثير من البضائع، من أقمشة وأطعمة، وأواني وأدوات ومعدات، وليست محصورة، وكذلك تملك الكثير من

الحيوانات، فلأجل ذلك تكون هذه الممتلكات غائبة عند الشركة، بعضها قريب وبعضها بعيد، في داخل المملكة وخارجها، والغائب مجهول، ومن شروط البيع ألا يكون دينا بدين، فقد روي في الحديث أن النبي ﷺ نبى عن بيع الكالئ . [أخرجه الدار قطني (رقم ٢٦٩)].

#### الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية والفتاوى العلمية:

١/ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت لجنة الإفتاء عن موضوع شراء الأسهم بالتقسيط (١).

فأجابت بها يلي:

إذا كانت الأسهم لا تمثل نقودًا تمثيلًا كليًّا أو غالبًا، وإنها تمثل أرضًا أو سيارات أو عهارات ونحو ذلك، وهي معلومة للبائع والمشتري؛ جاز بيعها وشراؤها بثمن حال أو مؤجل على دفعة أو دفعات؛ لعموم أدلة جواز البيع والشراء.

ويالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

٢/ فتوى لجنة الإفتاء العام الأردنية .

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٥١٤٩).

مئلت لجنة الإفتاء عن موضوع شراء الأسهم بالتقسيط <sup>(١)</sup>.

فأجابت بها يلي:

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله

إذا كانت الأسهم في شركات تتعامل بالمعاملات المباحة فليس في شرائها بالتقسيط أيُّ حرج، ولو زاد سعر التقسيط عن سعر النقد، فقد أجمع العلياء على جواز صورة هذا البيع بشرط تحديد السعر عند العقد، وليس بعده، واستدلوا عليه بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: (جاءتني بريرة فقالت: كاتبت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية) متفق عليه [أخرجه البخاري (رقم ٢٠٦٠) ومسلم (رقم ٥٠٠١]]. وهذا هو بيم التقسيط، والله تعالى أعلم.

# ثَانيًا: الفتاوي العلمية:

فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين -رحمه الله-.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع شراء الأسهم بالتقسيط (٢٠).

فأجاب رحمه الله بما يلى:....

(١) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (٦٠٨).

(٢) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٥٤٩١).

لا مأس تقسيط العقارات والسيارات ، حيث إن المشترى يستلمها بالقيض أو التخلية، وتكون مشاهدة ظاهرة، وأما تقسط الأسهم فأرى أنه لا يجوز ذلك، فإن الأسهم غائبة غير مقبوضة، حيث إنها أجزاء محددة في هذه الشركة، التي تملك نقودا مختلفة من ذهب وفضة وريالات ودنانبر، وجنيهات ودولارات، وكذلك تملك الكثير من البضائع، من أقمشة وأطعمة، وأواني وأدوات ومعدات، وليست محصورة، وكذلك تملك الكثير من الحيوانات، فلأجل ذلك تكون هذه الممتلكات غائبة عند الشركة، بعضها قريب وبعضها بعيد، في داخل المملكة وخارجها، والغائب مجهول، ومن شروط البيع ألا يكون دينا بدين، فقد روى في الحديث: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالئ بالكالم، وحيث إن الثمن غائب يدفع أقساطًا، وأن الأسهم غائبة فنرى أنه لا يجوز هذا التقسيط، أما إذا بيعت الأسهم بنقد حاضر فلعل ذلك يغتفر، حيث إن المبيع معلوم النسبة من هذه الشركة، ولو أنه سهم من مائة ألف أو من مليون سهم، فإذا كان كذلك صح البيع بحضور الثمن ودفعه في مجلس العقد. والله أعلم ،

### الراجع:

١/ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، رقم الفتوي (١٤٩٥).

٢/ لجنة الإفتاء العام الأردنية (سياحة المفتي العام السابق الدكتور نوح علي
 سلمان) ، رقم الفتوى (٦٠٨).

٣/ فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله- رقم الفتوى (٥٤٩١).

٤/ بيع التقسيط وأحكامه (رسالة ماجستير) ، د. سليان بن تركي التركي ، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، كلية الشريعة ، الرياض .

 الأسواق المالية (الأسهم والسندات) ضوابطها وأحكامها من منظور إسلامي (رسالة دكتوراه)، د. محمد صبري هارون، المملكة الأردنية الهاشمية (۱۹۹۸م).

# م: ٣٢ من تملك أسهما ثم علم بحرمتها

#### صورة المائة:

أن يمتلك شخص أسهم"، بطريق من طرق التملك، ثم يعلم بعد تملكه لها أنها حرام .

### حكم السألة:

للمعاصرين في ذلك اتجاهان:

الانجاه الأول: التخلص مما حصل عليه من مال محرم جهلًا بالتحريم.

التجاه الثاني: ذهب بعض الباحين المعاصرين إلى أن تملك المال المحرم بسبب الجهل ينقسم بانقسام نوع الجهل، فمنه جهل لا يصلح عذرًا في إسقاط أثر الحكم الشرعي، ومنه جهل يصلح عذرًا في إسقاط أثر ومنه جهل يصلح عذرًا، كمن أسلم في دار الحرب، والأصل أن الجهل بالشريعة لا يعتبر مانكًا من تنفيذ الأحكام على الجاهل، لكن المال المأخوذ في حال الجهل بالخرمة يكون حلالاً لآخذه، ويمكن أن يستدل بقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُنْبُدُ فَلَكُمُ مُنْ فَعَدُ مُوسَى أَمُولِكُمْ مَا يَعْمَدُ المُكلف حله دون تعمد رُمُوسُ أَمَولِكُمْ مَا وجه محره.

#### الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية :

رأي الباحثين الذي قالو بحرمتها (١).

فأجابت بها يلي:...

إن الفوائد التي تعطيها البنوك التجارية لعملائها هي الربا الحرام، الذي جاءت النصوص الشرعية بتحريمه، والإنذار بحرب فاعله. والواجب على من وقع في شراك هذه البنوك أن ينسحب منها فورًا، وأن يندم على ما حصل منه، ويتخلص من الفوائد التي حصل عليها في الماضي؛ لأنها مال لا يحل له الانتفاع به، لحرمة الطريق الموصل إليه. وما آل إلى الورثة من هذا النوع من الأموال لا حق لهم فيه، إذ هو ليس من التركة بيقين، لأنه مال عُلمت حرمته، فوجب اجتنابه، وعليهم أن ينفقوه في أوجه الخير وسبل المنافع العامة ونحو ذلك. فإذا كان الورثة المذكورون فقراء فهم كغيرهم من الناس في إمكان الانتفاع بهذه الفوائد؛ لأنهم لم يكتسبوها بأنفسهم، فكانوا كغيرهم من أهل استحقاقها. فإن كانوا من ذوي الحاجات أعطوا من هذا المال بقدر حاجاتهم، لا بحسب أنصبتهم في الميراث؛ لأنه ليس ميرانًا ولا شبيهًا بالميراث، ويوزع المنبقى منه على المستحقاق كذلك.

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم :(٥٥٤٣١) موقع إسلام ويب .

#### الراجع:

أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي
 (رسالة دكتوراه) ، د. عباس أحمد محمد الباز ، دار النفائس.

٢/ (رسالة ماجستير) أحكام التصرف في الكسب الحرام حمد بن عبد الرزاق صديق، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة.

٣/ (بحث محكم) الاحتفاظ بالأسهم المحرمة للدكتور/محمد الطبطبائي (الموقع الرسمى للدكتور).



# م: ٣٣ الإيداع في البنوك الربوية في بلاد الكفر

#### صورة المسألة:

أن يقوم العميل بإيداع أمواله في بنك ربوي، في بلاد الكفر، سواء كان الإيداع بفائدة، أو دونها.

## حكم السالة:

ذهب الشيخ ابن باز رحمه الله، وقطاع الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت إلى عدم جواز إيداع المال في البنوك الربوية، إلا عند الاحتياج لذلك مع عدم وجود البنوك الإسلامية، ويقتصر حينتذ على الإيداع في الحساب الجاري دون فوائد، من باب ارتكاب أهون الضروين ، ووجه التحريم أن البنك يستفيد من هذا المال، ويستعين به على أعهاله المحرمة من ربا وغيره.

# القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية:

فتوى قطاع الإفناء والبحوث الشرعية بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت . ورد إلى القطاع سؤال عن موضوع الإيداع في البنوك الربوية في بلاد الكفر(١).

# فأجابت بها يلي:

إذا تيسر للمسلم إيداع ماله في غير البنك الربوي، فلا ينبغي أن يودع ماله في البنك الربوي، أما إن احتاج إلى الإيداع في بنك ربوي كأن لم يكن هناك بنك إسلامي أو قامت حاجة معتبرة للإيداع في بنك ربوي، فيجوز ذلك مع وجوب أن يكون الإيداع في حساب ليس عليه فوائد كالحساب الجارى.

وإذا صح ما يذكره السائل من أن البنوك في أمريكا أو الدول الأوروبية تعطي فوائد على الحسابات الجارية، ثم إذا رفض المودع أخذ الفوائد فإن البنوك تعطيها للجهات الدينية غير الإسلامية ونحوها، فحينتلز يجوز للمودع أخذ تلك الفوائد والتخلص منها، بأن تصرف في وجوه الخير العامة، ما عدا طبع المصاحف وبناه المساجد، ولا يحل لمن هي في بده أن يؤدي منها حمّاً عليه، سواء كان نله تعلى أو للأفراد أو للدولة كالفرائد مثلاً، ولا ينفقها على نفسه أو أهله.

والأولى أن تنفق هذه الفوائد الربوية في الحالات الاضطرارية في الجوائح والمجاعات والكوارث العامة والخاصة.

وهذا الحكم ينطبق على كلّ مال محرّم، سواء نتج عن تجارة أو غيرها. والله أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٠٧٦) .

### ثانيًا: الفتاوي العلمية:

فتاوى لسماحة الشيخ ابن باز رحمه الله.

وقد سئل رحمه الله عن موضوع الإيداع في البنوك الربوية في بلاد الكفر (١١).

فأجاب رحمه الله:

لا يجوز وضع الأموال في البنوك الربوية سواء كان القائمون عليها مسلمين أو غيرهم؛ لما في ذلك من إعانتهم على الإثم والعدوان، ولو كان ذلك بدون فوائد، لكن إذا اضطر إلى ذلك للحفظ بدون فوائد فلا حرج إن شاء الله؛ لقول الله عز وجل: ﴿ وَقَدَ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَمَّ عَلَيْكُمْ إِلَا مَا اَشْطُورُقُدُ إِلَيْكِ ﴾ أما مع الله عز وجل: ﴿ وَقَدَ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَمَّ عَلَيْكُمْ إِلَا مَا اَشْطُورُقُدُ إِلَيْكِ ﴾ أما مع الكائدة فالإثم أكبر؛ لأن الربا من أكبر الكبائر، وقد حرمه الله في كتابه الكريم وعلى لسان رسوله الأمين، وأخبر أنه ممحوق وأن من يتعاطاه قد حارب الله ورسوله، وفي إمكان أصحاب الأموال الإنفاق منها في وجوه البر والإحسان، وفي مساعدة المجاهدين، والله يأجرهم على ذلك ويخلفه عليهم، كا قال سبحانه: ﴿ وَلَ اللَّهِ عَلَيْكُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَلَكُ مُنْ النَّهُ وَلَهُ مَنْ يَعْمَ وَلَا هُمْ يَعْلَيْكُمْ وَلَكُ مُنْ النَّوْقِينَ ﴾ ، وقال سبحانه: ﴿ وَمَا أَنْفَقُدُ مِنْ مَنْ وَلَهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ وَكُو هُمْ يَعْرَفُونَ ﴾ ، وقال بحرانه بالمناه في منذ ويُقالم عنه الله عنه من وقال عنه وقال عنه منه الله عنه من وقال عنه عنه الله عنه وقال عنه عنه الله عنه وقال عنه عنه الله عليهم وقاله الإنهاق منها في وعله عنه وقال عنه عنه وقال عنه عنه وقال بسرانه إلى المناه عنه عنه وقال عنه عنه الله عنه الله عنه المنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه وقال عنه عنه الله عنه اله عنه الله عليه الله عنه ا

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٥٨) .

الزكاة وغيرها، وصح عن رسول الله ﷺ أنه قال: (ما نقص مال من صدقة وما زاد الله عبدًا يعفو إلا عزًا، وما تواضع أحد لله إلا رفعه) [أخرجه مسلم (رقم ١٩٨٨)]، وصح عنه ﷺ إيشًا أنه قال: (ما من يوم يصبح فيه الناس إلا وينزل فيه ملكان، أحدهما يقول: اللهم أعط منفقًا خلفًا، والثاني يقول: اللهم أعط مسكًا تلفًا) [أخرجه البخاري (وقم ١٩٧٤)، ومسلم (رقم ١٠٠١)]، والآيات والأحاديث في فضل النفقة في وجوه الخير والصدقة على ذوي الحاجة كثيرة

لكن لو أخذ صاحب المال فائدة ربوية جهلًا منه أو تساهلًا، ثم هذاه الله إلى رشده، فإنه ينفقها في وجوه الخير وأعهال البر، لا يبقيها في ماله؛ لأن الربا يمحق ما خالطه، كما قال الله سبحانه: ﴿ يَمْحُونُ آمَةُ الرَّبُواْ وَمُرْقِى اَلْمَتْكَدَّتِ ﴾ .

#### الراجع:

 وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، فنوى رقم (٢٠٧٦).

٢/ مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة لسياحة الشيخ ابن باز - المجلد التاسع عشر - كتاب البيوع - باب الوديعة - حكم إيداع المال في البنوك في بلاد الكفر (حذه ١١ صفحة: ٤٢٥ - ٤٢٣).

## م: ٣٤ الإيداع لدى المسارف الربوية

#### صورة المسألة :

أن يقوم العميل بإيداع مبالغ من ماله في حساب المصارف التي تتعامل بالربا.

#### حكم المسألة :

ذهب مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهيئة الفتاوى والرقابة الشرعية بنك دبي الإسلامي، وفتاوى قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية بالكويت، إلى أن إيداع أي مبلغ في بنك ربوي بقصد تحصيل فائدة ربوية وإنفاقها ولو في سبيل الخير ممنوع شرعًا، ووخصت الهيئة والقطاع في ذلك في حالة الحاجة لحفظ المال وعدم وجود وسيلة أخرى للحفظ مع عدم أخذ الفوائد الربوية.

# قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوى العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة موقمره التاسع بأبي ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من ١- ٦ ذي القعدة ١٤١٥هـ الموافق ١-٢ نيسان (أبريل) ١٩٩٥م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع أولًا: الودائع تحمت الطلب (الحسابات الجارية)، سواء أكانت لدى البنوك الإسلامية أو البنوك الربوية، هي قروض بالمنظور الفقهي، حيث إن المصرف المتسلم لهذه الودائع يده يد ضهان لها، وهو ملزم شرعًا بالرد عند الطلب. ولا يو تم حكم القرض كون النك (المقترض) ملينًا.

ثانيًا: إن الودائع المصر فية تنقسم إلى نوعين بحسب واقع التعامل المصر في:

أ – الودائع التي تدفع لها فوائد، كها هو الحال في البنوك الربوية، هي قروض ربوية محرمة، سواء أكانت من نوع الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، أم الودائع لأجل، أم الودائع بإشعار، أم حسابات التوفير....

# ثَانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/فتاوي قطاع الإفتاء بالكويت.

ورد إلى القطاع سؤال عن موضوع الإيداع لدى المصارف الربوية (١).

فأجابت بها يلي:

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٨٠٦) .

أما السؤال الثالث بشأن إيداع الأموال في حسابات جارية لدى البنوك الربوية (دون فوائد) مع وجود بنوك إسلامية، فإن الأولى عدم الإقدام على ذلك لما فيه من دعم نشاط هذه البنوك وتوفير السيولة لها، إلا إذا وجد داع يعد لحفظ المال حيث لا تتوافر وسائل أخرى للحفظ . والله أعلم .

كما ورد إليهم أيضًا سؤال عن موضوع الإيداع لدى المصارف الربوية (١).

فأجابت بها يلي:

إن إيداع أي مبلغ في بنك ربوي بقصد تحصيل فائدة ربوية وإنفاقها، ولو في سبيل الحذير ممنوع شرعًا، ومن باب أولى الإنفاق منها على أجور الموظفين والنثريات وغيرها، أما إذا كان الإيداع لمجرد الحفظ ودون فوائد ربوية، فإن الإيداع في هذه الحالة جائز شرعًا. والله سبحانه وتعالى أعلم.

٢/ فتاوى هيئة الفتاوي والرقابة الشرعية ببنك دى الإسلامي.

ورد إلى اللجنة سؤال عن موضوع الإيداع لدى المصارف الربوية(٢).

فأجابت بها يلي:

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٣٢٧٩) .

<sup>(</sup>٢) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (٢٥) .

لما كان الأصل في السؤال أن الإيداع في البنك لا يتضمن فائدة محرمة، فإنه يكون جائزا شرعًا، غير أنه يتعين على المسلم التعامل مع المصارف الإسلامية، كلها أمكن ذلك توقيا من الوقوع في الحرام أو الإعانة عليه.

#### المراجع:

١/ مجمع الفقه الإسلامي الدولي قوار رقم: ٨٦ (٩/٣) مجلة المجمع (ع ٩،
 ج١ ص ١٦٧).

٢/مجموعة الفتاوى الشرعية لقطاع الإفتاء والبحوث الشرعية بالكويت –
 فتوى رقم (٣٢٧٩)،

٣/ فتاوي قطاع الإفتاء بالكويت، فتوى رقم (٨٠٦).

٤/هيئة الفتاوي والرقابة الشرعية ببنك دبي الإسلامي ، فتوى رقم (٢٥).



# م: ٣٥ أخذ الرسوم على إصدار البطاقة الائتمانية

### صورة المائة:

أن يأخذ البنك مبلغا معينًا ثابتًا من العميل عند إصدار بطاقة الانتيان.

### حكم السالة:

اختلف المعاصر ون في حكم أخذ الرسوم على إصدار البطاقة على اتجاهات:

الانجاه الأول: بحرم أخذ الرسوم ، وهذا رأي بعض أعضاء مجمع الفقه .

#### أهم أدلة هذا الاتجاد:

 ١/ أن العلاقة بين المصدر وحامل البطاقة ضيان، وأخذ هذه الرسوم من الأجر على الضيان، وهو محرم.

٢/ أن الانتهان الذي يقدمه المصدر شبيه بالقرض، فها يأخذه من رسوم فيه شبهة الربا، بوصفه من المنفعة المشروطة في القرض.

٣/ أن بعض البطاقات كالبطاقة الذهبية تقدّم خدمات محرمة كالتأمين على الحياة، وهذا مأخوذ في الاعتبار عند تقدير هذه الرسوم، فيحرم أخذها لذلك. 3/ أن هذه الرسوم في مقابل عدد مرات استفادة حامل البطاقة من التسهيلات المالية التي تمنحها البطاقة، وهذه المرات غير معلومة العدد، فالعقد لا يخلو من غرر وجهالة.

الانجاه الثاني: جواز أخذ هذه الرسوم، وهذا رأي أكثر الباحثين، الذين تصدوا لدراسة أحكام هذه البطاقات، وهو ما صدر عن المجامع الفقهية والهيئات الشرعية: كمجمع الفقه الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي -المؤتمر

والهيئات الشرعية: كمجمع الفقه الدولي النابع لمنظمة التعاون الإسلامي المؤتمر الإسلامي المؤتمر الإسلامية في الإسلامية في البحرين، والهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية، وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي، وندوة البركة الفقهية الثانية العشرة، واختاره كثير من الماحين المعاص بين

### أهم أدلة هذا الانجاه:

أن هذه الرسوم في مقابل تقديم الخدمات المصرفية ، هي أجرة مقطوعة
 لا علاقة لها يمقدار دين حامل البطاقة ، فهي أجرة في مقابل عمل .

٢/ على تكييف العلاقة بين المصدر والحامل بأنها قرض، فهذه الرسوم تعد من أجور خدمات القروض، وقد أجاز مجمع الفقه في دورته الثالثة هذه الأجور، بشرط أن تكون في حدود النفقات الفعلية. ٣/ أن إصدار هذه البطاقات تكلف المصرف أعهالًا إدارية كثيرة: كتجهيز البطاقة، وإرسال الإشعار، وإجراءات فتح الملف، وتعريف الجهات التي قد يحتاج للتعامل معها، وما يترتب على ذلك من أعهال مكتبية وموظفين واستثجار مواقع للأجهزة، وإجراء اتصالات هاتفية، وتكاليف الاشتراك في المنظهات، فهذه الرسوم في مقابل هذه التكاليف.

## الاتجاه الثالث: التفصيل ، وذلك أن الرسوم على أقسام:

أ/ التكاليف والنفقات الفعلية، وهذه جائزة إذا لم تكن تكاليف أمور محرمة:
 كالتأمين، وتم تقديرها يدقة وعدل.

ب / رسوم الضمان، وهذه لا يجوز أخذها.

ج / أجور الخدمات المقدمة لحامل البطاقة، وهذه في الواقع تابعة للضيان؛ لذا لا يجوز أخذها ؛ للقاعدة الفقهية (التابع تابع)(١)، وحكم رسوم الخدمات تابعة لحكم رسوم الضيان، ولما جاء في القاعدة الأخرى: (إذا اجتمع الحلال والحرام غُلَّب جانب الحرام)(١).

#### قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

(١) بنظر : الدر المختار (١/٤٨٢).

(٢) ينظر : لسان الحكام (ص ٣٧٧) وحاشية الدسوقي (٢٦٦/٢).

#### أولًا: قرارات المجامع الفقهية: .

قرر بجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبئق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية، من ٢٥ جمادى الأخرة ١٤٢١ هـ الديمة المعربة (٢٠٠٠ من ٢٠٠٥ م)، ويناه على قرار المجلس رقم ١٤٢١ في موضوع: (الأسواق المالية بخصوص بطاقة الاثتهان )، حيث قرر البت في التكبيف الشرعي لهذه البطاقة وحكمها في دورة قادمة، وإشارة إلى قرار المجلس في دورته العاشرة رقم ٢٠٠/٤/١٠، ويعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع (بطاقات الاثتهان غير المغطاة )، وبعد استهاعه إلى المناقشات التي دارت حوله من الفقهاء والاقتصاديين، ورجوعه إلى تعريف بطاقة الاثتهان في قراره رقم (٧/١/٢٠)).

أولا: لا يجوز إصدار بطاقة الاثنيان غير المغطاة ولا التعامل بها إذا كانت مشروطة بزيادة فائدة ربوية، حتى ولو كان طالب البطاقة عازما على السداد، ضمن مدة الساح المجاني.

ثانيا: يجوز إصدار البطاقة غير المغطاة إذا لم تتضمن شرط زيادة ربوية على أصل الدين.

#### ويتفرع على ذلك:

أ . جواز أخذ مصدرها من العميل رسوما مقطوعة عند الإصدار أو
 التجديد، بصفتها أجرا فعليا على قدر الخدمات المقدمة منه .....

# ثانيًا: قرارات وفتاوى الفيئات الشرعية:

١/ قررت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (١):

أنه يجوز للمؤسسة المصدرة للبطاقة أن تتقاضى من حامل البطاقة رسم عضوية، ورسم تجديد، ورسم استبدال.

٢/ الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار.

فقد اطلعت الهيئة الشرعية لشركة الراجعي المصرفية للاستثهار على السؤال المقدم من الشركة برقم ع س ر ١٣٨ / ٩٠ المتعلق بالرسوم والعمولات، التي تستحق للشركة من جراء اشتراكها في إصدار بطاقة فيزا العالمية، وبعد تأمل الهيئة لمجمل ما ورد حول هذا الموضوع من الشركة تبين لها أن الرسوم والعمولات، التي تستحق لشركة الراجعي جراء اشتراكها في إصدار بطاقة فيزا تنقسم إلى أربعة أقسام، هي كها يلي:

<sup>(</sup>١) ينظر : قرار رقم (٤/٣) .

١/الرسوم التي تستحق لها على عميلها لقاء إصدار البطاقة له، أو تجديدها سنويًّا، أو إصدار بطاقة بديلة في صدار بطاقة على حسابه لزوجته أو أولاده، أو إصدار بطاقة بديلة في حال فقده لبطاقته، وهذه الرسوم يجوز للشركة تحصيلها من عميلها.

٢/رسوم وعمولات تستحق للشركة على الغير، مقابل خدمة يقوم العميل بالحصول عليها منهم، بموجب اشتراكه في بطاقة فيزا ، بحيث لا يتحمل العميل شيئًا من هذه الرسوم، وهذا النوع يجوز للشركة تحصيله من قدم الخدمة للعميل.

٣/ رسوم وعمولات تستحق للشركة مقابل التوسط في عمليات المصارفة والتحويل من بلد إلى بلد، فلا بأس للشركة من تحصيلها من العميل أو غيره.

٤/رسوم تستحق لشركة الراجحي مقابل إقراضها مبلغًا من النقود لشخص يحمل بطاقة فيزا ، ففي هذه الحال:

لا يجوز للشركة أن تتقاضى أي رسوم لقاء هذا القرض، سواء أكانت هي المصدرة للفيزا ، أو كانت الفيزا صادرة من مصدر آخر :

فإذا كانت الفيزا من شركة الراجعي، وسجل لها مركز فيزا الدولي رسومًا عنها، فعلى الشركة أن تقوم بتسجيل هذه الرسوم لعميلها في حسابه الدائن (أي تردها إليه،) أما إن كانت الفيزا من مصدر آخر، وسجل مركز الفيزا لشركة الراجعي رسومًا عن هذا القرض، فعلى الشركة قيد هذه الرسوم في حساب الأعمال الخيرية، خروجًا من الشبهة.

17

٣/ فتوى هيئة الرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي .

ورد سؤال للهيئة عن موضوع أخذ الرسوم على إصدار بطاقة فيزا (١).

فأجابت بها نصه:

يجوز أخذ أجرة عن الخدمات المقدمة لصاحب بطاقة فيزا التمويل، ومنها القيام بالدفع من حسابه المشتمل على رصيد على أساس أجر الوكالة بالدفع. أما في حالة انكشاف رصيده وقيامنا بالدفع عنه منا، فلا يؤخذ منه عمولة، لأنه قرض حسن.

#### الراجع:

١/ مجلة مجمع الفقه الإسلامي مجلة المجمع ، قرار رقم: ١٠٨ (١٢/٢).

٢/ قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثهار

٣/ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، قرار رقم (٤/٣).

٤/ بطاقات الانتهان والأحكام المتعلقة بها، دراسة فقهية مقارنة (رسالة ماجستير)، د. يوسف بن عبدالله الشبيلي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالى للقضاء –الرياض.

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٣٧٦) .

٦/ أحكام البطاقات الانتيانية المسبقة الدفع (رسالة ماجستير)، أحمد بن عبدالرحمن الأحمد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء –الرياض.

٧/ البطاقات المصرفية وأحكامها الفقهية (رسالة ماجستير)، د. عبدالرحمن بن صالح الحجى، جامعة الإمام محمد بن معود الإسلامية، كلية الشريعة.

## م: ٣٦ أخذ الرسوم على السحب النقدي ببطاقة الائتمان

## صورة المائة:

أن يقوم العميل بسحب مبلغ معين من رصيده ببطاقة الانتيان، فيخصم من رصيده مبلغًا من المال: كرسوم على الخدمة، التي تقدم من بطاقة الانتيان.

مثال ذلك: سحب العميل مبلغ (١٨٠٠) ريال، ثم يخصم منه بعد (٥٤) يومًا مبلغ (١٨١٨) ريالًا، بأخذ (١٨) ريالًا زيادة على الذي سحبه من رصيده كرسوم للشيكة الدولية.

و للسحب النقدي بالبطاقة الانتمانية حالتان:

 السحب اليدوي: والمراد ما يجصل بإبراز البطاقة للبنك، والحصول على النقود مناولةً.

٢/ السحب الآلي، وهو ما يكون عن طريق أجهزة الصراف الآلي (ATM)، وهذا النوع من السحب عادةً ما يكون له تكاليف من أجهزة وصيانة واستتجار مواقم ونحو ذلك. الموسوعة المسرة في فقه الفضايا المعاصرة

#### حكم السالة :

أما في الحالة الأولى وهي السحب اليدوي ف لا يجوز أخذ أي رسوم في مقابل السحب؛ لأن ذلك من الربا الصريح، وهذه الرسوم لا يقابلها تكاليف فعلية في الغالب؛ ومن هنا فقد أكدت فتاوى الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية على حرمة استخدام البطاقة الانتيانية في السحب اليدوي من البنوك الربوية؛ لأن هذه البنوك تحتسب فائدة ربوية عبارة عن نسبة مئوية من المبلغ المسحوب.

وأما في الحالة النانية وهي السحب الآلي فقد اختلف الباحثون في حكم الرسوم المأخوذة على السحب النقدي ببطاقة الانتهان على عدة اتجاهات:

الانجاه الاول: لا يجوز أخذ الرسوم مطلقًا، سواءً أكانت في مقابل نفقات فعلية أم لم تكن.

## أهم أدلة هنا الاتجاه:

أن هذه الرسوم من الربا المحرم؛ لأنها من فوائد القروض.

الانجاه الثاني: جواز أخذ الرسوم، سواءً أكانت نسبة مثوية من المبلغ المسحوب، أم كانت مبلغًا مقطوعًا، وهذا ما صدر عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي، وفتوى ندوة البركة.

#### أهم أدلة هنا الاتحاد:

أن رسوم السحب النقدي في مقابل خدمات يقدمها المصدر من توصيل المال إلى حامل البطاقة في أي مكان عبر فروعه أو أجهزة الصرف، كها أنها في مقابل خدمات يقدمها المسحوب منه من إجراء اتصالات، وتكاليف إبراق، وأجهزة صرف، ونحد ذلك.

الاق**جاء الثناك:** يجوز أخذ الرسوم بشرط أن تكون مبلغًا مقطوعًا لا نسبةً مئويةً.

وهذا ما صدر بالأغلبية عن الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية ، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية .

#### أهم أدلة هذا الاتجاه:

أن تغير الرسم بتغير المبلغ المسحوب (النسبة المثوية) فيه شبهة الرباء وهذا منتفي في حالة كون الرسم مبلغًا مقطوعًا في كل حالة من حالات السحب.

الانتهاء الرابع: يجوز أخذ الرسوم بشرط أن تكون مبلغًا مقطوعًا في مقابل النفقات الفعلية لعملية الإقراض، ولا يجوز الزيادة على التكلفة الفعلية، وهذا رأي مجمع الفقه الإسلامي، والهيئة الشرعية لشركة الراجحي.

#### أهم أدلة هذا الاتجاد:

أن السحب النقدي في حقيقته اقتراض من المسحوب منه، فيا يأخذه المقرض من زيادة ربا محرم شرعًا، وهذا من ربا القروض، ويستثنى من ذلك النكلفة الفعلية للإقراض، فهي غير داخلة في المنفعة المحرمة لما سبق، وهي من أجور خدمات القروض، التي أجازها مجمع الفقه في دورته الثالثة، بشرط أن تكون في حدود النفقات الفعلية، وما زاد فهو ذريعة لربا القروض وستلر لإخفائه.

### قرارات الجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبئق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية، من ٢٥ جمادى الأخرة ١٤٢١ هالي غرة رجب ١٤٢١ هـ (٢٣-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م). يناء على قرار المجلس رقم ٧/١/٦٥ في موضوع: (الأسواق المالية بخصوص بطاقة الائتيان )، حيث قرر البت في التكييف الشرعي لهذه البطاقة وحكمها في دورة قادمة، وإشارة إلى قرار المجلس في دورته العاشرة رقم ٢٠/٤/١٠، وبعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع (بطاقات الاتيان

غير المغطاة)، وبعد استياعه إلى المناقشات التي دارت حوله من الفقهاء والاقتصادين...قرر ما يلي:

أولا: لا يجوز إصدار بطاقة الانتيان غير المغطاة، ولا التعامل بها إذا كانت مشروطة بزيادة فائدة ربوية، حتى ولو كان طالب البطاقة عازما على السداد، ضمن مدة السياح المجانى.

ثانيا: يجوز إصدار البطاقة غير المغطاة إذا لم تتضمن شرط زيادة ربوية على أصل الدين.

ويتفرع على ذلك: . . .

يلي:

ثالثا: السحب النقدي من قبل حامل البطاقة اقتراض من مصدرها، ولا حرج فيه شرعا إذا لم يترتب عليه زيادة ربوية، ولا يعد من قبيلها الرسوم المقطوعة التي لا ترتبط بمبلغ القرض أو مدته مقابل هذه الخدمة. وكل زيادة على الخدمات الفعلية محرمة، لأنها من الربا المحرم شرعا، كما نص على ذلك المجمع في قراره رقم ١٣ (٢/١٠) و ١٣ (٣/١/١).

## ثانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ قرر مجلس فقهاء الشريعة بأميركا في دورته التدريبية الثانية لأثمة المساجد
 والمراكز الإسلامية بالساحل الغربي للولايات المتحدة في المدة من ١٣ – ١٧ مايو
 – ٥٠٠ حول استثمار الأموال في الإسلام بمدينة سكرمتنو بولاية كاليفورنيا ما

بشأن بطاقة الائتيان:

بطاقات الانتيان هي البطاقات التي تخول لحاملها الحصول على حاجياته من السلع أو الخدمات دينًا. وتقضي بوجوب دفع فواند ربوية أو غرامات مالية عند التأخر عن اله فاء

الأصل في هذه البطاقات أنها من العقود الفاسدة ، نظرا لما تتضمنه من شرط ربوى ، يتعين قبوله من للتعامل مها ، ويلزمه الوفاء به عند الاقتضاء .

يرخص في استخراج هذه البطاقات إذا عمت البلوى بها، ومست الحاجة إليها، وانعدم البديل المشروع، وغلب على ظن المتعامل بها قدرته على الوفاء، وتجنب الوقوع تحت طائلة هذا الشرط الربوي، على ألا تستخدم فعلا إلا بقدر الحاجة، وأن يسدد ما عليه دفعة واحدة دون تأخير، وأن يتوقف عن استخدامها مطلقًا عندما يصبح لديه تاريخ التياني، يكفي لتسهيل معاملاته وحصوله على ما يريد، فإن ما رخص فيه للحاجة يقدر بقدرها.

لا يحل السحب النقدي عن طريق هذه البطاقات إلا عند الضرورات، لأن الشرط الربوى يطبق منذ اللحظة الأولى، ولا سبيل إلى الفكاك منه.

٢/ الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي.

قررت الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي في موضوع أخذ الرسوم على بطاقة الانتيان، ما يلي: ترى الهيئة أنه لا يجوز للشركة تحصيل أي رسوم تحت أي اسم لقاء السحب النقدي من عملائها، الذين يحملون بطاقة فيزا الصادرة من الشركة أو غيرها، لقاء سحبهم مبالغ نقدية بموجب حملهم لبطاقة فيزا، حتى ولو كانت العمولة مطالبًا بها من بنوك أجنبية، قامت بصرف مبلغ نقدي لحملة بطاقة الفيزا، التي تصدرها الشركة، وعلى الشركة إيجاد طريقة تتعامل بها مع البنوك الأجنبية، بحيث لا تدفع هذه الرسوم، أو تتوصل إلى طريقة من خلال شبكة مراسلها، لتزويد حملة بطاقات الفيزا التي تصدرها بحاجتهم من النقد، تحويلاً من حساباتهم مباشرة، ولا مانع في هذه الحالة من تحصيل الرسم الفعلي لتحويل المبلغ من حساب العميل إلى المنطقة التي هو فيها.

# الراجع:

 أوارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي (منظمة المؤتمر الإسلامي )، قوار رقم:١٠٨(١٢/٢).

٢/ قرار مجلس فقهاء الشريعة بأميركا، الدورة التدريبية الثانية (١٣ –١٧ مايو – ٢٠٥).

٣/ قرارات الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي (٣/١٢٠ – ١٣٤ – ١٣٧)، قرار رقم (٥٠) ورقم (١٧٤) و رقم (٢٥٥). ٤/ بطاقات الانتيان والأحكام المتعلقة بها، دراسة فقهية مقارنة (رسالة ماجستير)، د. يوسف بن عبد الله الشبيلي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالى للقضاء –الرياض.

 أحكام البطاقات الانتهائية المسبقة الدفع (رسالة ماجستير)، أحمد بن عبدالرحمن الأحمد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء –الرياض..

البطاقات المصرفية وأحكامها الفقهية (رسالة ماجستير)، د. عبدالرحمن
 بن صالح الحجى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة.

## م: ٣٧ إصدار بطاقة الائتمان

#### العناوين الرادفة:

بطاقات الاعتماد ، بطاقات الملاءة .

# صورة المسألة :

أن يقوم العميل بإبرام عقد بينه وبين المصرف (البنك)، يقوم بموجبه المصرف بإصدار مستند لعميله، يُمكّنه من شراء السلع أو الخدمات، ممن يَعْتمد المستند، دون دفع الثمن حالاً، لتضمنه التزام المصدر بالدفع. ويكون الدفع من حساب المصدر، ثم يعود على حاملها في مواعيد دورية، وبعضها يفرض فوا تد ربوية على مجموع الرصيد غير المدفوع بعد مدة محددة من تاريخ المطالبة أو غرامة تأخيرية، وبعضها لا يفرض شيئاً.

و تتفوق بطاقات الانتيان على الشيكات في عنصر: " الأمان و السهولة "، وأنها: "وسيلة دفع جاهزة مأمونة" واستخدام لها محليا أو دوليا، دون الحاجة إلى حمل النقود، أو التحويل، ومن فوائدها:

أ/الأمان على أمواله من أي اعتداء و سطو.

ب/الأمان على نفسه من الهجوم عليه لما معه من النقود.

ج/التمكن من الشراء أمام أي رغبة للشراء سابقة أو طارئة .

د/ التعامل مع الآخرين بأي عملة دون الحاجة إلى حمل العملات المتعددة.

ه/ توفر البطاقة لحاملها- الحصول على حطيطة و تخفيض - خصم من التاجر عن سعر السوق، بنسبة معينة، تتراوح بين ٥٪ إلى ٣٠٪ حسب السلعة، و المنشأة التجارية و في الحدمات الفندقية، و الحجوزات.

لهذا انتشرت في العالم حتى قدر عدد حاملي البطاقة في العالم بنحو "٥٠٠" مليون فرد.

#### حكم السألة :

اختلف الباحثون المعاصرون في حكم إصدار البطاقات الانتيانية على اتجاهين:

الانتجاء الاول: الجواز، وهو قول جمهور المعاصرين، ومنهم ندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي، وياحثون بمجمع علماء الشريعة بأمريكا، وكذلك هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والهيئة الشرعية لمصرف الراجحي، وأجازتها الهيئة الشرعية لبنك البلاد، بشرط عدم أخذ أو إعطاء أي فائدة محرمة، وأن يُشترط على حاملها عدم التعامل بها فيها حرمته الشريعة. الانتجاه الثنافي: عدم الجواز، وهو فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ومجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وذلك في بطاقات الائتهان غير المغطلة التي يتضمه: عقدها أخذ فوائد على التأخم.

## أهم أدلة التحريم:

ال أنها تشتمل على عقد إقراض ربوي، حيث يسدد حاملها ما حصل عليه
 من المصدر على أقساط مؤجلة، بفوائد ربوية.

٢/ أنها تقوم على عقد يسمح لحاملها بالحصول على قرض متجدد على أوقات بزيادة ربوية محددة؛ والربا محرم أخذًا أو إعطاء، وقد ثبت تحريمه بنصوص القرآن والسنة الصريحة القاطعة وإجماع المسلمين، وتحريمه من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة.

### أهم أدلة الجوارُ :

أن العلاقة بين مصدر البطاقة وحاملها إقراض أو ضيان، والأصل فيهها الجواز، وإنها المحظور ما ذُكر في أدلة القول الأول من الغرامات الربوية، وهذا غير لازم للعقد، ومتى وُجد كان محرمًا.

# قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

١/ قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبئق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية، من ٢٥ جادى الآخرة ١٤٢١هـ إلى غرة رجب ١٤٢١هـ (٣٣-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠)، بطاقة الانتهان، حيث قرر البت في التكييف الشرعي هذه البطاقة وحكمها إلى دورة قادمة، وإشارة إلى قرار المجلس في دورته العاشرة رقم ١٠/٤/١٠، موضوع (بطاقات الانتهان غير المغطاة)، وبعد استهاعه إلى المناقشات التي دارت حوله من الفقهاء والاقتصاديين، ورجوعه إلى تعريف بطاقة الانتهان في قراره رقم حوله من الفقهاء والاقتصاديين، ورجوعه إلى تعريف بطاقة الانتهان في قراره رقم (٧/١/٦٣)، الذي يستفاد منه تعريف بطاقة الانتهان غير المغطاة بأنه:.....

قرر ما يل*ي*:

أولًا: لا يجوز إصدار بطاقة الانتهان غير المغطاة ولا التعامل بها، إذا كانت مشروطة بزيادة فائدة ربوية، حتى ولو كان طالب البطاقة عازمًا على السداد ضمن مدة السياح المجاني.

ثانيًا: يجوز إصدار البطاقة غير المغطاة إذا لم تتضمن شروط زيادة ربوية على أصل الدين.

٢/ وناقش كذلك مجمع الفقه الإسلامي بالهند أنواع البطاقات من حيث اشتهالها على الربا وعدمه، لأن الإسلام حرم الربا لما فيه استغلال وضرر للفقراء، وبعد النقاش قرر ما يل:

- ١- لا مانع شرعًا من استخدام بطاقة إيه تي ايم (الصرف الآلي)، التي يتم بواسطته سحب الرصيد المودع في البنك، لأن الأصل في الأشياء الاباحة.
- خوز استخدام بطاقة ديبت (بطاقة السحب الفوري)، وشراء البضائع بها، ونقل الرصيد بها من حساب إلى حساب آخر.
- جوز دفع الرسوم على حصول واستخدام بطاقة ايه تي ايم وبطاقة
   دست، الأنها عوض الطاقة وأج الخدمة.
- لا يجوز استخدام بطاقة كريدت (بطاقة الاثنهان)، والبطاقة مثلها
   لاشتهال صورتها الرائجة على الربا.
- ٣/ قرر مجمع علماء الشريعة بأمريكا ، بعد نقاشه لموضوع بطاقة الانتهان ، ما
   يل:

الراجع جواز اقتناتها واستعالها في شراء البضائع بها، بشرط أن يلتزم بسداد قيمة المشتريات خلال المدة التي لا ربا فيها، والتي تكون عادة حوالي ٢٥ أو ٣٠ يوما، لكن لا يجوز استعال بطاقة الانتيان في السحب النقدي الكاش (كاش أدفانس )، لأنه سيلحقه الربا لا عمالة، لأن من سحب مبلغا نقديا عبر البطاقة فستفرض عليه فائدة ربوية، ولا يعطى أي مهلة للسداد بلا ربا، وأما مسألة اشتهال العقد على شرط فاسد فقد تقدم توضيحها في إجابة السؤال الخامس، وأما

أو هي عمولة سمسرة، وهي جائزة إن شاء الله على الراجح من قولي العلماء.

# ثانيًا: قرارات وفتاوي الفيئات الشاعية:

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت اللجنة عن موضوع بطاقة الاثتيان(١).

فأجابت بها يلي:

إذا كان حال بطاقة . . . كما ذكر فهو إصدار جديد من أعمال المرابين ، و أكل لأموال الناس بالباطل، و تأثيمهم، وتلويث مكاسبهم و تعاملهم، و هو لا يخرج عن حكم ربا الجاهلية المحرم في الشرع المطهر: ( إما أن تقضي وإما أن ترى)(٢). لهذا فلا يجوز إصدار هذه البطاقة و لا التعامل مها. و بالله التوفيق.

و صلى الله على نسا محمد و آله و صحمه و سلم ،،،

٢/ فتاوى ندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي (الحلقة الفقهية السادسة):

(١) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم ( ١٧٦١١) .

<sup>(</sup>٢) ينظر : التمهيد (٤/ ٩١) والكافي (ص ٣٠٢) وتفسير القرطبي (٣/ ٢٥٦) وتفسير ابن كثير (١/٥٠١) وشرح الزرقاني (٣/٤١٠).

المحور الأول: الضوابط الشرعية لإصدار واستخدام بطاقات الاثتيان:

بطاقة الانتهان هي مستند يعطيه مصدره (البنك المصدر) لشخص طبيعي أو اعتباري (حامل البطاقة) بناء على عقد بينهها يمكنه من شراء السلع أو الخدمات ممن يعتمد المستند (التاجر) دون دفع الثمن حالاً ، لتضمنه التزام المصدر بالدفع. ويتم التعامل ببطاقات الانتهان من خلال نظام متكامل تدخل فيه أطراف متعددة، وتنشأ بينها علاقات مختلفة، وتترتب رسوم وعمولات شتى على إعطاء البطاقة أو استخدامها للدفع، أو السحب النقدي ، أو قبول التاجر التعامل بها.

وقد أحاط المشاركون علمًا بها انتهت إليه الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية التي أصدرت بطاقات التهان، من مشروعية استخدام بطاقات الانتهان، التي يراعى في إصدارها استخدامها الضوابط الشرعية.

٣/ قررت الهيئة الشرعية لبنك البلاد ، بشأن موضوع إصدار البطاقات الانتهانية ، ما يل :

- ١- يجوز إصدار البطاقات الائتيانية مثل بطاقات فيزا وماستركارد؛ بشرط عدم أخذ أو إعطاء أي فائدة محرمة، وأن يُشترط على حاملها عدم التعامل بها فيها حرمته الشريعة.
- لا يجوز إصدار بطاقة الاثنهان ذات الدين المتجدد، الذي يسدده
   حامل البطاقة على أقساط آجلة بفائدة ربوية .

٣- لا يجوز إصدار بطاقة الائتهان لمن يعلم أو يظن أنه يستخدمها في
 أعرال مخالفة للشريعة الإسلامية .

٤/ قررت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بخصوص موضوع أنواع البطاقات ، مايل:

٢/٣ بطاقة الاثتيان والحسم الآجل

يجوز إصدار بطاقة الاثتهان والحسم الأجل بالشروط الأتية:

( أ ) ألاَّ بشترط على حامل البطاقة فوائد ربوية في حال تأخره عن سداد المبالغ المستحقة عليه.

( ب) في حالة إلزام المؤسسة حامل البطاقة بإيداع مبلغ نقدي ضهانًا لا يمكن لحامل البطاقة التصرف فيه، يجب النص على أنها تستثمره لصالحه على وجه المضاربة مع اقتسام الربح بيته ويين المؤسسة بحسب النسبة المحددة.

( ج) أن تشترط المؤسسة على حامل البطاقة عدم التعامل بها فيها حرمته
 الشريعة ، وأنه يحق للمؤسسة سحب البطاقة في تلك الحالة.

٥/ قررت الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي بشأن إصدار بطاقة التسويق
 (فيزا)، مايلي:

141

بعد تأمل الهيئة لهذه المعاملة لم يظهر لها من الناحية الشرعية ما يوجب الاعتراض على قيام الشركة بإصدار هذه البطاقة (فيزا)، بشرط ألا يترتب على قيامها بذلك أخذ أو إعطاء أي فائدة محرمة، بشكل ظاهر أو مستتر، سواء تم ذلك مع عملائها أو شركة فيزا العالمية أو شركة الخدمات المالية العربية، التي ستقوم بالوساطة الفنية والحسابية بين شركة الواجحي المصرفية للاستشار وشركة فيزا العالمية أو غيرهم من أطراف المعاملة ...

#### الراجع:

 بجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، قرار يرقم: ١٠٨ (١٢/٢).

٢/ فتاوى مجمع الفقه الإسلامي بالهند.

٣/ مجمع علماء الشريعة بأمريكا ، فتوى الدكتور: وليدبن إدريس المنيسي.

٤/ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية و الإفتاء ، فتوى رقم (١٧٦١).

٥/ ندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي (الحلقة الفقهية السادسة).

٦/ الهيئة الشرعية لبنك البلاد، قرار رقم: (١٦).

 ٧/ الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي ، قرار رقم: (٣٢) بشأن إصدار بطاقة التسهيق (فيزا). ٨/ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، المعيار الشرعي
 رقم (٢).

٩/ بطاقات الاثتيان والأحكام المتعلقة بها، دراسة فقهية مقارنة (رسالة ماجستير)، د. يوسف بن عبدالله الشبيلي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالى للقضاء الرياض.

 ا/أحكام البطاقات الالتيانية المسبقة الدفع (رسالة ماجستير)، أحمد بن عبدالرحمن الأحمد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء—الرباض..

١١/ بطاقات الاتتيان بين الواقع المصرفي والحكم الشرعي (رسالة ماجستير)، محمد عبدالعزيز محمد الجريبة، جامعة الملك سعود، كلية التربية - قسم الثقافة الإسلامية.

# م: ٣٨ العمولة المأخوذة من التاجر القابل لبطاقة الائتمان

#### صورة المائة:

أن يقوم البنك بخصم مبلغ معين من البطاقة الانتهانية من التاجر القابل لبطاقة الانتهان، جراء كل عملية تجارية يقوم بها.

#### حكم السألة:

اختلفت أنظار الباحثين إلى حكم هذه المسألة إلى اتجاهات:

الانتهاء الأولى: أن ما يوخذ من الناجر جائز شرعًا، وقال به أكثر الباحثين المعاصرين، وقد أخذ بهذا الرأي الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية في قرارها رقم (٤٦٤)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين في المعيار الشرعي رقم (٢).

# أهم أدلة هذا الانجاه:

١/أن مُصْرِد (البطاقة يقدم للتاجر خدمة وهي جلب الزبائن، وذلك من خلال إصدار هذه البطاقة، لهذا فإنه يستحق من خلال هذه الخدمة أن يطالب التاجر بأجرة لها، وهذا هو عمل السمسار. ٢/ أن البنك مُصْدِر البطاقة يقدم خدمات للتجار، منها: تأمين الجهاز الذي تمرر عليه البطاقة، ومنها: الهاتف وغيره، وهذه الخدمات لابد لها من مقابل، وهي النسبة التي تخصم على التاجر من مبلغ الفاتورة.

الانجاه الشاني: أن ما يؤخذ من التاجر في بطاقة الانتهان غير جائز شرعًا وهو قول لمعض الماحثين المعاصرين.

#### أهم أدلة هذا الاتحاد:

١/ أن البنك مُصْدِر البطاقة هو في الواقع مقرض للعميل، فإذا اشترى العميل، فإذا اشترى العميل حامل البطاقة من التاجر وأخذ البنك من التاجر نسبة من الفاتورة، فهو قرض جر نفعًا، والنفع هو هذه النسبة التي يأخذها البنك، وسبب هذه المنفعة هو العميل، ووجه آخر للربا، وهو أنه أقرض العميل منة وأخذ مئة وعشرة، مئة من التاجر، والعميل سبب في تلك الزيادة وهي محرمة، فلذا ما يؤخذ من التاجر حوام.

٢/ أن البنك حينا يطالبه التاجر بالحق الواجب على العميل، وذلك بعد أن أحال العميل التاجر إلى البنك لأخذ حقه منه، فإن البنك يصارف التاجر بأقل من القيمة، فإذا كان مبلغ الفاتورة مثلاً مئة، فيصارفه على أن يعطيه مئة بسبعة وتسعين، وهذه مصارفة باطلة. الانجاه الثنائة: إن ما يؤخذ من التاجر في بطاقة الانتيان جائز بشرط أن يكون السعر الذي يبيع به التاجر بالبطاقة نفس السعر الذي يبيع به نقدًا، وهو قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي رقم ١٠٨

#### أهم أدلة هذا الانجاه:

أنه إذا كان التاجر يبيع لمن يدفع بالبطاقة أكثر بمن يدفع نقدًا كان ذلك من القرض الذي جر نفعًا؛ فهو ربا، وجه ذلك أن البائع إذا لم يعط العميل حامل البطاقة الحصم الذي يعطيه غير من يدفع نقدًا صارت النسبة التي يدفعها التاجر للبنك مدفوعة من قبل العميل، وهذا هو الربا؛ لأن البنك أقرض العميل مئة، وأخذ منه مئة وعشرة، ثم إن العميل متضرر بذلك؛ لأنه لم يحصل على الخصم الذي يعطيه التاجر لمن يدفع نقدًا.

# قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبئق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية، من ٢٥ جمادى الآخرة ١١٤٢١هـ ١ رجب ١٤٢١هـ الموافق ٣٣ – ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠م) في قراره رقم: ١٠٨ (٢/٢٢) قرر ما يلي . . . . ثانيا: يجوز إصدار البطاقة غير المغطاة إذا لم تتضمن شرط زيادة ربوية على أصل الدين.

ويتفرع على ذلك: . . .

ب- جواز أخذ البنك المصدر من التاجر عمولة على مشتريات العميل منه،
 شريطة أن يكون بيم التاجر بالبطاقة بمثل السعر الذي يبيع به بالنقد.

# ثَانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ فتاوى ندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي .

سئلت لجنة الإفتاء عن موضوع العمولة المأخوذة من الناجر القابل لبطاقة الانتهان (١).

فأجابت بها يلي:...

تقاضي عمولة التاجر القابل للدفع ببطاقة الائتمان:

يجوز للبنك المصدر لبطاقة الانتيان، وينك الناجر (البنك الناجر) تقاضي عمولة من الناجر القابل للبطاقة في بيع السلع أو تقديم الخدمة، وذلك مقابل

(١) ينظر : قرار رقم (١٣/٣) .

الحدمات للتاجر في منح البطاقة، وقبول الدفع بها، وتوفير العملاء، وتحصيل المستحقات بالوكالة عبر التاج.

ولا مانع من اقتسام هذه العمولة بين البنك المصدر وبنك التاجر، لاشتراكها في تقديم الخدمات المشار إليها.

٢/ الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية.

ستلت الهيئة عن موضوع العمولة المأخوذة من التاجر القابل لبطاقة الانتهان(١).

فأجابت بها يلي:...

قررت الهيئة التأكيد على الحكم الذي ذهبت إليه في قرارها ذي الرقم (٤٧) والتاريخ (١٤٦-١٤٨)، من أنه لا مانع من أن تأخذ الشركة من قابل البطاقة نسبة من مبيعاته حسب ما يجري الاتفاق عليه؛ بناء على أن ذلك مقابل الحدمات المقدمة والمصروفات الفعلية، وليس مقابل الضيان.

٣/هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين.

بطاقة الائتيان المتجدد

<sup>(</sup>١) ينظر : قرار رقم (٤٦٤) .

يجوز للمؤسسات أن تتقاضى من الجهة القابلة للبطاقة عمولة مقتطعة من أثبان السلع أو الخدمات؛ لأنها من قبيل أجر السمسرة والتسويق وأجر خدمة تحصيل الدين.

#### الراجع:

١/ مجلة المجمع الفقهي الإسلامي الدولي (العدد الثاني عشر ج ٣، ص ٤٥٩ )، قرار رقم: ١٠٨ (٢/٢).

٢/ فتاوى ندوة الركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي الحلقة الفقهية السادسة للقضايا المصرفية المعاصرة عيان (١-٢ ربيع الأول ١٤١٧هـ، ١٦-۱۷ / ۷ / ۱۹۹۱م)، قرار رقم (۱۲/۳).

٣/ الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية رقم (٤٦٤) في P1/7/7731a).

٤/ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين في المعيار الشرعي ، رقم (٢) (بطاقة الحسم وبطاقة الاثتمان).

٥/ بطاقات الائتيان والأحكام المتعلقة بها، دراسة فقهية مقارنة (رسالة ماجستير)، د. يوسف بن عبدالله الشبيلي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المعهد العالى للقضاء - الرياض ١٤١٦ه. ٦/ أحكام البطاقات الانتيانية المسبقة الدفع (رسالة ماجستير)، أحمد بن عبدالرحمن الأحمد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، الرباض ١٤٣٧هـ.

٧/ بطاقات الاثنيان بين الواقع المصرفي والحكم الشرعي (رسالة ماجستير)، محمد عبد العزيز محمد الجريبة، جامعة الملك سعود، كلية التربية قسم الثقافة الإسلامية ١٤١٩هـ.

# م: ٣٩ مطالبة عميل بطاقة الانتمان بمبالغ لقاء تناخره في السداد صورة المسائة :

أن يُطالب البنك العميل الذي يستخدم بطاقة الانتيان بمبالغ معينة، نسبة لتأخره في سداد المبالغ التي استلفها من البنك يبطاقة الانتيان.

#### حكم المسألة:

في هذه المسألة اتجاهان للمعاصرين:

الانتجاه الاول: تحريم أخذ مبلغ لقاء تأخر العميل عن السداد، وهو قول عامة المعاصرين، ومنهم المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي، وقطاع الإفتاء والبحوث الشرعية بالكويت، والهيئة الشرعية لمصرف الراجحي؛ لكونه من ربا الديون، وهو ربا الجاهلية.

الانتباه الثانية الجواز، وتُصرف في وجوه البر، وصدر به قرار عن ندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي، استدلوا بأنه يستأنس لذلك بالقول بالتعزير بالمال عند بعض الفقهاء، وبها ذهب إليه بعض المالكية من صحة النزام المقترض إن تأخر عن السداد.

## قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية: .

قرر مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة في المدة من يوم الأحد ١٣ رجب ١٤٠٩ هـ الموافق ١٩ فبراير، قد نظر في موضوع السؤال الآي إذا تأخر المدين عن سداد الدين في المدة المحددة، فهل له - أي البنك - الحق بأن يفرض على المدين غرامة مالية جزائية بنسبة معينة بسبب التأخير عن السداد في الموعد المحدد بينها ؟ بعد البحث والدراسة قرر المجمع الفقهي بالإجماع ما يل:

إن الدائن إذا شرط على المدين أو فرض عليه أن يدفع له مبلغًا من المال غرامة مالية جزائية أو نسبة معينة إذا تأخر عن السداد في الموعد المحدد بينهها، فهو شرط أو فرض باطل، و لا يجب الوفاء به، بل و لا يحل، سواء أكان الشارط هو المصرف أم غيره؛ لأن هذا هو ربا الجاهلية الذي نزل القرآن بتحريمه.

# ثَانيًا: قرارات وفتاوى الفيئات الشرعية:

١/ قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية بالكويت.

مئلت لجنة الفتوى عن موضوع مطالبة عميل بطاقة الاثنيان بمبالغ لقاء تأخره في السداد(١٠).

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٠٧٩/٧) .

فأجابت بها يلي . . . .

إنه يجب أن يمتنع عن الدفع (دفع الفائدة) حتى لا يقع تحت طائلة الرباء وإن دفع يكون آثيًا، إلا إذا ألزم إلزامًا قانونيًا.

٢/ الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي.

سئلت الهيئة عن موضوع مطالبة عميل بطاقة الائتيان بمبالغ لقاء تأخره في السداد(١).

فأجابت بها يلي:...

لا ترى الهيئة أن لشركة الراجحي مطالبة عميلها حامل بطاقة فيزا بمبالغ لقاء تأخره عن سداد قيمة ما اشتراه ببطاقة فيزا ، التي أصدرتها شركة الراجحي ؟ لتأخره عن الدفع بعد مدة الساح ، التي حددتها شركة الراجحي لعميلها ؟ لأن مثل هذا العمل لو تم ، فإنه يكون من صريح الربا الذي حرمه الله ، إذ هو في معنى إما أن تفي أو تربي .

٣/ قرارات وتوصيات ندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي .

سنلت لجنة الفتوى عن موضوع مطالبة عميل بطاقة الانتيان بمبالغ لقاء تأخره في السداد<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: نص السوال في قرار رقم ( ١٩٤) .

(٢) ينظر : نص السؤال في قرار رقم : (٨/١٢).

فأجابت بيا يلى....

اشتراط غرامة في حالة تأخر السناد تصرف في وجوه البر، يجوز اشتراط غرامة مقطوعة أو بنسبة محددة على المبلغ والمدة في حال تأخر حامل البطاقة عن السداد دون علر مشروع، وذلك على أساس صرف هذه الغرامة في وجوه البر، ولا يتملكها مستحق المبلغ.

ويستأنس لذلك بالقول بالتعزيز بالمال عند بعض الفقهاء، وبها ذهب إليه بعض المالكية من صحة التزام المقترض إن تأخر عن السداد، وتكون المطالبة بذلك – عند الامتناع – على أساس دعوى الحسبة عها لصالح جهة البر الملتزم بالتصدى عليها.

ويرى واحد من الفقهاء المشاركين جواز اشتراط الغرامة على أن يستحقها الدائن، ويتم تحديد مقدارها عن طريق القضاء أو التحكيم، ويرى واحد آخر من الفقهاء منع الاشتراط، ولكن يستحق الدائن التعويض عن الضرر، ويتم تحديد مقدار، عن طريق التحكيم بالاستئناس بمستوى الربح في المؤسسات الإسلامية.

الموموعة المدرة في فقه الفضايا المعاصرة

#### الراجع:

١/ قرارات مجمع الفقه الإسلامي – الدورة الحادية عشرة ، قرار رقم (٨).

۲/ مجموعة الفتاوى الشرعية لقطاع الإفتاء والبحوث الشرعية بالكويت (۲۰۷۹/۷).

 ٣/ موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية (١٥١/١١).

٤/ قرارات الهيئة الشرعية لمصرف الراجعي ١٢٨/٣ ، قرار رقم (١٩٤).

 ٥/ قرارات وتوصيات ندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي الحلقة الفقهية السادسة للقضايا المصرفية المعاصرة عيان ٢-١ ربيع الأول ١٤١٧هـ، ٢-١٧- / ٧/ ١٩٩٦م قرار رقم: (٨/١٧).

٦/ بطاقات الانتيان والأحكام المتعلقة بها، دراسة ففهية مقارنة (رسالة ماجستير)، د. يوسف بن عبدالله الشبيلي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المعهد العالى للقضاء – الرياض.

احكام البطاقات الانتهائية المسبقة الدفع (رسالة ماجستير)، أحمد بن
 عبدالرحن الأحمد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي
 للقضاء – الرياض.

٨/ بطاقات الانتهان بين الواقع المصر في والحكم الشرعي (رسالة ماجستير) ،
 محمد عبدالعزيز محمد الجريبة ، جامعة الملك سعود، كلية التربية – قسم الثقافة الاسلامية .
 الاسلامية .



# م: ٤٠ أخذ زيادة على الدين مقابل مماطلة المدين في السداد

#### صورة المسألة:

أن يقوم المصرف، أو الشركة الدائنة، بفرض زيادة على العميل، في حال تأخره عن سداد ما عليه من ديون، ولو من غير شرط.

#### حكم السألة:

وأمر المدين الموسر بعدم المراطلة، فقال ﷺ : "مطل الغني ظلم" رواه البخارى ومسلم. الموموعة الممرة في فقه القضايا المعاصرة

## قرارات الجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٧ - ٢٣ شعبان ١٤١٠ الموافق ١٤٠٤ حَرْر (مارس) ١٩٩٠ م مبعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع البيع بالتقسيط، واستهاعه للمناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلى ....

ثالثًا: إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدين بشرط سابق أو دون شرط، لأن ذلك ربا محرم .

رابعًا: يحرم على المدين المليء أن يباطل في أداء ما حل من الأقساط، ومع ذلك لا يجوز شرعًا اشتراط التعويض في حال التأخر عن الأداء....

# ثَانيًا: قرارات الفيئات الشرعية:

١/ فتوى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي .

ورد سؤال إلى الهيئة أيضًا عن موضوع أخذ زيادة على الدين مقابل مماطلة المدين في السداد<sup>(۱)</sup>.

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٥٠١) .

. . .

فأجابت بها نصه:

لا يجوز أخذ أي زيادة على الدين مقابل عاطلة المدين، ولو كان مماطلا عن عمد، تفاديا من الوقوع في ربا النسيئة. وعلى الإدارة أن ترفع دعوى على المباطل، وتتخذ كل الإجراءات التي تصون حقها. ولو كانت الشريعة مطبقة قانونا لوجب على القاضي أن يؤدب هذا المهاطل بها يواه كافيًا، لزجوه وزجر أمثاله من المهاطلين، ولو بالعقوبة المالية ، التي تصرف في مصارفها الشرعية، ولا يأخذها الدائن.

٢/ فتوى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

ورد سؤال إلى الهيئة أيضًا عن موضوع أخذ زيادة على الدين مقابل مماطلة المدين في السداد<sup>(۱)</sup>.

فأجابت بها نصه:

إذا وقعت المباطلة من المدين فإن المستحق هو الدين فقط دون أي زيادة، لأنه يعامل معاملة الغاصب للمال المثلي، وجزاؤه رد المثل دون زيادة مع الإثم على عمله.

هذا ولم يعهد من قضاة الشرع إيجاب زيادة للدائن يأخذها من المدين المهاطل، لالتباس ذلك بالربا. ولكن لتحقيق استرجاع أموال البنك وإعادة

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٥٢٠).

استثبارها يمكن الضغط على المدين المباطل بفرض عقوية مالية عليه من باب التعزير بأخذ المال. ويتأكد هذا إن كان المدين من أعضاء مجلس الإدارة، لوجود المباطلة، وخيانة الأمانة الموكولة إليهم، والإخلال بواجبهم في حفظ أموال النتك؛ وتنميتها ما أمكن.

وفي جميع الأحوال فإن البنك لا يتمول هذه الغرامات، بل يصرفها في وجوه الحنير العامة، وينبغي لسهولة تحصيلها دون القضاء وضع شرط في العقد، يبت فيه من محكمين يتضمن تعهد المدين المياطل بأن يدفع نسبة كذا إلى البنك، لحم فها في وجوه الخبر معرفة الهنة الشرعة لدبه.

# المراجع:

ا/ مجلة المجمع (العند السادس، ج١ ص ١٩٣ والعند السابع ج٢ ص٩)
 قرار رقم: ١٥ (٦/٢).

 ۲/ الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي، فتوى رقم (٤٨٤) ، و فتوى رقم (٥٠١) ، وفتوى رقم (٥٢٠).

# م: ١١ استعمال طريقة الأعداد (النَّمُر)

## العناوين المرادفة :

طريقة النقاط.

# صورة المسألة :

أن يتفق البنك مع العميل، على قيام مشاركة بينها، ويقوم البنك بوضع شرط في العقد، أن حصة البنك في رأس المال تحدد بعبلغ كذا (بحد أقصى)، ثم يفتح البنك للشركة حسابا لديه، يسمح لإدارة الشركة بالسحب منه في حدود الحد الأقصى المذكور، وعند الإيداع في هذا الحساب بقيمة المبيعات من قبل إدارة الشركة، يخفض رأس المال بها تم دفعه (إيداعه).

# حكم السالة:

ذهبت الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي، إلى عدم جواز استعمال طريقة النمر، لأن هذه الطريقة ليس فيها تسليم لرأس المال، وإنها همي قيود مديونية دفتريا، ولا يصح أن يكون رأس المال دينا، فمن باب أولى إذا كان مجرد قيد.

# القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية:

فتوى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

ورد سؤال إلى الهيئة عن موضوع استعمال طريقة النمر (١).

فأجابت بها نصه :

لا يجوز استعمال طريقة النمر كما هو متبع في البنوك الربوية، لأن هذه الطريقة ليس فيها تسليم لرأس المال، وإنها هي قبود مديونية دفتريا، ولا يصح أن يكون رأس المال دينا، فمن باب أولي إذا كان مجرد قيد.

# المراجع:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي ، فتوى رقم (٣٥٠).

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٣٥٠) .

# م: ٢٢ اشتراط حلول كامل الدين إذا تناخر تسديد أحد الاقساط صدرة المسائلة :

أن تنص البنوك الإسلامية وغيرها، في العقود على أنه إذا تخلف المتعامل مع البنك عن سداد قسطه يجعل عليه جميع الأقساط حالة.

#### حكم المسألة :

هذا الشرط لا يخلو من حالين:

العال الاولى: أن يكون المدين معسرًا، ففي هذه الحال، لا يجوز إلزامه بتعجيل الأقساط المؤجلة، ولا اشتراط حلولها بالتأخر في أداء بعضها، لأن الواجب تجاه المعسر الإنظار والإمهال، يقول الله تعالى: ﴿ وَإِن كَاكَ دُو عُسْرَةٍ فَنَظِرهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [المقرة: ٢٨٠]، فإذا وجب إنظاره في دينه الحال بسبب الإعسار، فمن باب أولى أن يبقى دينه المؤجل إلى أجله، ولا يسقط الأجل بسبب الإعسار.

العال الثانية: أن يكون المدين موسرًا مليًا، ففيه خلاف في جواز هذه المسألة على قولين: القول الأول: الجواز، وهو قول الحنفية، وقول مخرج عند الحنابلة، واختيار ابن القيم، وهو ما صدر به قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، ولجنة الإفتاء العام الأردني.

## أهم أدلة هذا القول:

أن هذا شرط، لم يحل حرامًا، ولم يحرم حلالًا، فجاز اشتراطه، لأن الأصل في الشروط الحل والإباحة.

القول الشائي: المنع، وهذا قول غرج عند الحنابلة، وهو اختيار اللجنة الدائمة للإنتاء، وبه أفتى الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

#### أهم أدلة هذا القول:

 أ- أن هذا الشرط مناف لمقتضى العقد الذي هو التأجيل، فلا يصح اشتراطه.

ب-أن في هذا الشرط ظلمًا للمشتري.

# قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية: .

 ١/ قرر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٧-٣٣ شعبان ١٤١٠ الموافق ١٤٠٠ آذار (مارس) ١٩٩٠م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع البيع بالتقسيط، واستهاعه للمناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلى:...

خامسًا: يجوز شرعًا أن يشترط البائع بالأجل، حلولَ الأقساط قبل مواعيدها، عند تأخر المدين عن أداء بعضها، ما دام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد.

سادسًا: لا يحق للبائع الاحتفاظ بملكية المبيع بعد البيع، ولكن يجوز للبائع أن يشترط على المشتري رهن المبيع عنده لفسإن حقه في استيفاء الأقساط المؤجلة.

ويوصي بها يلي:

تأجيل دراسة بعض المسائل المنصلة ببيع التقسيط للبتّ فيها إلى ما بعد إعداد دراسات وأبحاث كافية فيها، ومنها:

أ/ حسم البائع كمبيالات الأقساط المؤجلة لدى البنوك.

ب/ تعجيل الدين مقابل إسقاط بعضه ، وهي مسألة (ضع وتعجل) .

ج/ أثر الموت في حلول الأقساط المؤجلة.

٢/ وقرر أيضًا مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السابع
 بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٣-١٧ ذي القعدة ١٤١٢ الموافق ٩ –
 ١٤ أيار (مايو) ١٩٩٢ م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع البيع بالتقسيط، واستكيالًا للقرار ١٥(٢/١) بشأنه، وبعد استياعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلى ....

خامسًا: بجوز اتفاق المتدايين، على حلول سائر الأقساط، عند امتناع المدين عن وفاه أي قسط من الأقساط المستحقة عليه مالم يكن معسرًا.

سادسًا: إذا اعتبر الدين حالًا لموت المدين أو إفلاسه أو مماطلته، فيجوز في جميع هذه الحالات الحط منه، للتعجيل بالتراضي.

سابعًا: ضابط الإعسار الذي يوجب الإنظار: ألا يكون للمدين مال زائد عن حواثجه الأصلية ، يفي بديته نقدًا أو عينًا .

# ثَانيًا: قرارات وفتاوي الفيئات الشرعية:

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

ورد سؤال إلى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن موضوع اشتراط حلول كامل الدين إذا تأخر تسديد أحد الإقساط (١٠).

(١) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (١٨٧٩٦).

1.1

فأحابت با نصه:

إذا كان الواقع ما ذكر فإن الشرط المذكور، وهو حلول المبالغ المؤجلة بكاملها دفعة واحدة عند تأخر المدين في تسديد أحد الأقساط خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ الاستحقاق، غير صحيح؛ لأنه ينافي مقتضى العقد، وهو التأجيل الذي استحقت به الزيادة، وإذا كان المدين معسرًا فإنه يجب إنظاره؛ عملًا بقول الله عز وجل: ﴿ وَإِنْ كَانَ مُثْكَرُ فَعُسْرَةً فَنَظِارَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ [الفرة : ٢٨٠]. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

٤/ فتوى لجنة الإفتاء العام الأردني.

ورد سؤال إلى اللجنة عن موضوع اشتراط حلول كامل الدين إذا تأخر تسديدأحد الإقساط<sup>(۱)</sup>.

فأجابت بها نصه:

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله

لا حرج في اشتراط الدائن على المدين حلول سائر الأقساط في حال تأخره في الوفاء؛ إذ ليس ثمة ما يمنع من هذا الشرط، فإذا وافق المدين ورضي وجب عليه الالتزام بشرطه، فالنبي ﷺ يقول: (المشلِمُونَ عَلَ شُرُوطِهِمْ، إلاَّ شَرْطًا حَرَّمَ

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٩٣٩) .

حَلاَلًا، أَوْ أَحَلُّ حَرَامًا) [اخرجه الترمذي (رقم ١٣٥٢) والبيهقي في الكبرى (٢٤٨٧) رقم ١٤٢١٠) وفي الصغرى (٣٤٩/٥ رقم ٢٠٨٨) والطبراني في الكبرى (٢٢/١٧ رقم ٣٠) وقال أبو عيسى: حسن صحيح، قال ابن بطال: وعبدالله بن عمرو والده مجهول الحال، وانظ: إرواء القلما ((٤٤/٥)].

جاء في كتاب "خلاصة الفتاوى" من كتب الحقية: "لو قال: كلما دخل نجم ولم تؤد فالمال حال: صح، ويصير المال حالًا" انتهى. انظر: "البحر الرائق" (١٣٣/٦).

وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: ٥١ (٦/٢) ما يلي: "يجوز شرعًا أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل مواعيدها عند تأخر المدين عن أداء بعضها، ما دام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد" انتهى. وكذا في القرار رقم: (١٤٤)، ورقم: (١٣٣).

والحاصل: أنه بجوز للبنك اشتراط حلول جميع الأقساط في بعض الظروف، فإذا قصَّر المشتري الذي رضي بهذا الشرط حين تعاقد مع البنك الإسلامي، فمن حق البنك مطالبته ببقية الأقساط حالة. والله أعلم.

#### الراجع:

١/ مجلة المجمع (العدد السادس، ج١ ص ١٩٣ والعدد السابع ج٢ ص٩)
 قرار رقم: ٦٤ (٧/٧)، وقرار رقم: ٥١ (٦/٢).

 ٢/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، الفتوى رقم (١٨٧٩٦).

٣/ لجنة الإفتاء العام الأردني، فتوى رقم (٩٣٩):

٤/ بيع التقسيط وأحكامه (رسالة الماجستير)، د. سليهان بن تُركي التُركى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة.

٥/ ثمرات التدوين من مسائل ابن عثيمين، للشيخ أحمد القاضي، المسألة
 (٣٧٩).

# م: ٤٣ الاقتراض بفائدة ربوية لضرورة ماسة

## صورة المنالة :

أن يقوم شخص بالاقتراض بفائدة من البنك ، لضرورة ماسة ألمت به .

# حكم السالة :

في هذه المسألة اتجاهان:

الانجاه الاول: أنه لا ضرورة إلى الربا، وأنه يحرم أحمَّذ الفوائد الربوية، وهو ما أفتى به عدد من المعاصرين .

وذلك أن الضرورة ما يترتب عليها تلف نفس أو فوات عضو، وعدم أخذ المال الربوي لا يترتب عليه شيء من ذلك، ومن خشي على نفسه الهلاك حتى حلت له الميتة بالضرورة فرضًا فإن له فيها غَناءً عن الربا.

الانجاه الثنافي: يجوز الاقتراض بالفائدة، إن لم يجد الشخص وسيلة للتعايش غير هذه، على ألا يزيد في الاقتراض عن حاجته الماسة، ولا إثم عليه لحالته المبينة في السؤال، والإثم على المقرض بالربا. هذا ما ذهب إليه قطاع الإفتاء بوزارة الشؤون الإسلامية بالكويت.

## القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

 ال قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت.

ورد إلى القطاع سؤال عن موضوع الاقتراض بفائدة ربوية لضرورة ماسة (١٠).

فأجابت بها نصه:

إنه يجوز له أن يقترض بالفائدة المذكورة، إن صح ما يذكره أنه لم يجد وسيلة للتعايش غير هذه، على ألا يزيد في الاقتراض عن حاجته الماسة، ولا إثم عليه لحالته المبينة في السؤال، والإثم على المقرض بالربا. والله أعلم.

# الراجع :

 ا وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، فتوى رقم (۲۰۷۰).

٢/ موسوعة الفقه الإسلامي، محمد بن إبراهيم التويجري ٣/ ٩١.

٣/ فتاوى منوعة ، عبد العزيز بن عبد الله الراجحي ، تفريغ موقع الشبكة الإسلامية .

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٠٧٠).

# م: ٤٤ بطاقة التخفيض

## صورة المسألة :

أن تقوم إحدى الشركات بإصدار بطاقة تتضمن تخفيضًا على سلعة أو خدمات أخرى من عملات تجارية أو شركات أو غيرها، تكون مؤقتة، وإذا انتهت تنتهي صلاحيتها، سواء أستفيد منها أو لم يتم استخدمها البتة، وتكون النسب في الخصم تختلف من شركة إلى شركة أخرى.

و تصرف هذه البطاقة للمستفيد مقابل مال يدفعه.

## حكم السالة:

اختلف العلماء المعاصرون فيها على اتجاهين:

الانجاه الاول: التحريم، وهو قول اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة، وعدد من العلم؛ المعاصرين، منهم ابن باز وابن عثيمين رحمها الله وغيرهما.

#### أهم أدلة هنا الانجاه:

أن في ذلك أكلًا للمال بالباطل ، لأن البائع يأخذ قيمتها بغير عوض ، وقد
 لا يستفيد المشتري منها.

٢-أن فيها غررًا، فإن المشتري لا يعرف تحديدًا مقدار الخصم الذي سيحصله والبائع كذلك، فلو فرضنا أن البطاقة بهائة واستخدمها المشتري، فحصل على خصم يبلغ ٢٠٠، فيكون المشتري غانيًا والبائع غارمًا،أما لو كان مقدار الخصم الذي حصل عليه خلال مدة الاشتراك مثلاً ٥٠ فقط فيكون البائع غانيا والمشترى غازما، ومهذا يكون العقد دائرًا بين الغنم والغرم.

الانجاد الشاني: جواز التعامل بهذه البطاقات، وهو قول بعض الباحثين بمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

#### أهم أدلة هذا الاتجاد:

 ان الأصل في المعاملات الحل، فلا ينتقض هذا الأصل إلا بدليل صحيح صريح.

٢-أن الغرر الذي في المعاملة غير مؤثر، لأنه لا يسبب ضررا على أي منها، أما البائع فإنه رابح على كل حال، سواء اشترى المشتري بالبطاقة أو دونها، لأن المحلات تضع هامش ربح حتى في حال استخدام البطاقة نعم يتصور الفرر لو كان البائع يبيع السلعة على صاحب البطاقة بأقل من رأس ماله فيها، لكن هذا غير واقع ، وأما المشتري فالبطاقة بيده فمنى شاه استخدمها، وهذا كل لو استأجر سبارة فقد يستعملها طبلة مدة الإجارة، وقد لا يستخدمها إلا للحظات

معدودة، ولايعد ذلك غررا،وكذلك البيت قد يستأجرها سنة، فلا يحتاج للسكني فيها إلا أيامًا ، وقد يسكنها طبلة السنة .

# القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

ورد للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء سؤال عن موضوع بطاقة التخفيض (١).

بعد دراسة اللجنة للاستفتاء، أجابت بما يلي:

بطاقة التخفيض المذكورة لا يجوز التعامل بها إصدارًا أو اشتراكًا، لأمور عدة ، منها:

أولًا: اشتمالها على الغرر والمخاطرة؛ لأن دفع المبلغ مقابل الحصول عليها دفع بلا مقابل حقيقة ، إذ قد تنتهي صلاحيتها ولم يستعملها حاملها ، أو يكون استعماله لها لا يقابل ما دفعه من رسومها ، وفي هذا غرر ومخاطرة ، والله سبحانه يقول: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم مِّنْكُم مِّ الْيَطِل ﴾ .

ثانيًا: اشترالها على الربا؛ لأن دفع مصدرها نسبة التخفيض لحاملها في حال امتناع صاحب المتجر عن التخفيض هو الربا المحرم، والتخفيض هنا قد يتجاوز رسم إصدار البطاقة، وقد أثبتت الوقائع حصول هذا، فحصل غرم على مصدرها.

(١) ينظر نص السؤال في فتوى رقم (٣٦٧٨) .

ثالثًا: أن لها آثارًا سالبة، ومنها: إثارة العداوة والبغضاء بين أصحاب المحلات المشتركين في التخفيض وغير المشتركين، بنفاق السلعة المخفضة وكساد غيرها من بضائع الذين لم يشتركوا في (دليل التخفيض).

رابعًا: ومن آثارها أيضا: دفع حاملها إلى الاسترسال في الشراء، لقاء التباهي بحملها والاغترار بالدعاية من ورائها، وفي هذا تصفية لمدخراته، وزيادة في الاستهلاك والإسراف فيه، فالبطاقة في حقيقتها تعود بتنامي المصاريف وزيادتها، لا بالتوفير وزيادة الادخار.

ويالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

٢/ فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

ورد للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء سؤال آخر عن موضوع بطاقة التخفيض (١٠).

فأجابت بها يلي:

لا يجوز استعمال البطاقة المذكورة لما يلي:

أولًا: إن دفع المشترك الرسم المحدد (مائة وخسين ريالًا) للشركة التي تصدر البطاقة دون مقابل، هو من باب أكل المال بالباطل، وقد نهى الله جل وعلا عن أكل المال بالباطل، فقال تعالى: ﴿ يَكَانَهُمُ اللَّذِينَ مَامَنُواً لَا تَأْكُلُواً مَنْوَاً لَا تَأْكُلُواً مَنْوَاً لَا تَأْكُلُواً اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُمُ بَيْنَكُمُ بَيْنَكُمُ بَيْنَكُم بَالْبَطِل ﴾ [النساء: ٢٩].

(١) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم : (١٢٤٢٩).

ثانيًا: إن استعمال البطاقة المذكورة يدخلها الربا في حال امتناع صاحب المحل

من التخفيض، ودفع الشركة مصدرة البطاقة قيمة التخفيض للمستهلك. ثالثًا: إن تداول الطاقة المذكورة بحر إلى إحداث العداوة والخضاء من

اصحاب المحلات -المشتركين في التخفيض وغير المشتركين- حيث تنفق سلع عملات التخفيض، وتكسد بضائع الذين لم يشتركوا في التخفيض.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

٣/فتاوي مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا:

سئل المجمع عن موضوع بطاقة التخفيض فأجاب:

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى الله وعلى الله وعلى الله وصحبه ومن والاه ، أما بعد: فلا حرج في استصدار هذه البطاقة المذكورة ، التي تنال بها عضوية هذا المتجر ، وتتمتع بالتخفيضات التي يجعلها على سلعه ، إذ الأصل في ذلك الحل ، ولا يوجد مقتض للتحريم ، والله تعالى أعلى وأعلم .

### الراجع :

 المحقق اللجة الدائمة للبحوث العلمية والإقتاء، الفتوى رقم:(١٢٤٢٩)جزء:(١٤ صفحة: ٣ - ١٠)، وفتوى رقم:(١٩١١٤) جزء: (١٤) صفحة:(١٣ - ١٦). ۲/ فتاوى مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الدكتور صلاح الصاوي (۲۰۰۹/۹/۹).

٣/ بطاقات التخفيض وأحكامها في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير)، عقيلة بنت أحمد محمد، جامعة الملك سعود، كلية التربية - قسم الثقافة الإسلامية.

٤/ بطاقات التخفيض، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي -مكة المكرمة (ربيع الثاني ١٤٢٦ه - ٢٠٠٥م).

### م: ٤٥ الرسوم على الخدمات الصرفية

#### صورة المائة:

أن يقوم العميل بدفع عمولة مقابل أعمال البنوك من فتح الحسابات الجارية وصرف الشيكات وحسابات الاعتهاد، والكمبيالات الداخلية والخارجية، وخدمات أخرى يقوم بها البنك جراء فتح حساب جار للعميل.

# حكم السالة :

# في هذه المسألة اتجاهان:

الانتجاه الاول: جواز أخذ الرسوم المصرفية على الحسابات الجارية، وذهب إليه أكثر المعاصرين، ومن ذلك هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني، وأضافت الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي شرطًا للجواز، وهو: (ما لم تكن من صعيم عمل البنك).

الانتباء الثاني: عدم الجواز، وهو ما ذهبت إليه هيئة الرقابة الشرعية لبنك التنمية والانتيان الزراعي بمصر عبناءً على أن الحساب الجاري هو قرض في ذمة البنك الإسلامي دون مقابل، وطالما أن البنك يضمن رد هذا القرض في أي وقت، فإنه يحصل على خواجه، أي العائد منه، مصداقًا للحديث الشريف (الخواج بالضيان) [أخرجه ابن حبان في صحيحه (رقم ٤٩٢٧) والنسائي في الكبرى (رقم ١٠٨١) وأبو داود (رقم: ٢٠٥٨) والترمذي (رقم ١٢٨٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح. وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود وفي إرواء الغليل (١٥٨/٥) ١٥٠٠)]. وعلى ذلك فإن الحساب الجارى لا يجوز شرعًا احتساب أي عائد عنه.

# ثَانيًا: الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية :

١/ هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني.

سئلت الهيئة عن موضوع الرسوم المصرفية على الحسابات الجارية.

فأجابت بها يلي:

أن المصاريف التي يأخذها البنك ليست أجرًا على القرض، وإنها هي مقابل المخدمات التي يؤديها البنك لصاحب الحساب، فلا حرج على البنك في أن يتقاضى الأجر الذي يتناسب مع الخدمات الفعلية، التي يقدمها لصاحب الحساب، وكذلك لا يوجدما يمنع شرعًا في ألا يأخذ شيئًا.

٢/ هيئة الرقابة الشرعية لبنك التنمية والاثتهان الزراعي بمصر.

سئلت الهيئة عن موضوع الرسوم المصرفية على الحسابات الجارية.

فأجابت بها يلي:

أن التكييف للحساب الجاري هو قرض في ذمة البنك الإسلامي دون مقابل، وطالما أن البنك يضمن رد هذا القرض في أي وقت فإنه يحصل على خراجه، أي العائد منه، مصداقًا للحديث الشريف " الخراج بالضمان "، وعلى ذلك فإن الحساب الجاري لا يجوز شم عًا احتساب أي عائد عنه.

٣/ فتوى الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة عن موضوع الرسوم المصرفية على الحسابات الجارية.

فأجابت بها يلي (١).

أنه يجوز أخذ الرسوم على الخدمات التي يقدمها بيت التمويل الكويتي، إذا لم تكن من صميم عمله، أو داخلة ضمن واجبات البائع في عقد البيع والصرف في عقد المصارفة.

# الراجع:

١/ فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني .

٢/هيئة الرقابة الشرعية لبنك التنمية والائتيان الزراعي، الكتاب الدوري في

۱۹۹۱/٥/٣٠ م ورقم ٦/٧٨٦ في ٨٧/٨/٩ –مصر.

"/ الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية لبيت التمويل الكويتي ج ٤
 فنوى رقم (٧١٣).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى (٧١٣).

\$/ العمولات المصرفية حقيقتها وأحكامها الفقهية (رسالة دكتوراه)، عبد الكريم بن محمد بن أحمد السماعيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة الإسلامية، الرياض.

### م: ٤٦ الرسوم لفتح الاعتماد أو خطاب الضمان

### صورة المائة:

أن يتقاضى المصرف عمولة عن فتح الاعتهاد، سواء استغله العميل فاتح الاعتهادأم لم يستغله.

#### حكم المسألة :

ذهبت الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، والهيئة الشرعية لمجموعة دلة البركة، وهيئة الرقابة الشرعية بنك فيصل الإسلامي المصري، والهيئة الشرعية لشركة الراجعي المصرفية للاستثمار إلى جواز أخذ الرسوم على فتح الاعتماد، لأنه عبارة عن أجرة وكالة بالنسبة للبنك الفاتح للاعتماد.

#### القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية :

١/ فتوى الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة عن موضوع الرسوم لفتح الاعتباد أو خطاب الضيان(١١).

فأجابت بها يلي:

ينظر: نص السؤال في فتوى (٢٨٦).

لا يجوز أخد أجر على الضهان، ولكن إذا كان عميل البنك في قضاء مصلحة لدى الجهة المضمون لها، فيجوز أخذ الأجر على ذلك، سواء كان أجرا مقطوعا أو بنسبة ما يقوم بتحصيله من الجهات المضمون لها، على أن يكون ذلك في حدود أجر المثل، ابتعادًا عن شبهة الربا.

" لبيت التمويل أن يأخذ عمولته من العميل، على أساس قيمة الاعتياد الحقيقية، التي استخدمها العميل فعلاً... " وفي فنوى أخرى: " لا ترى الهيغ مانمًا من زيادة تكاليف إصدار خطابات الضيان وفتح الاعتيادات بوصفها وكالة بأجر ".

٢/ فتوى الهيئة الشرعية لمجموعة دلة البركة .

سئلت الهيئة عن موضوع الرسوم لفتح الاعتماد أو خطاب الضمان(١١).

فأجابت بها يلي:

إن العمولة في فتح الاعتهاد هي عبارة عن أجر وكالة بالنسبة للبنك الفاتح للاعتهاد، أما بخصوص الشركة التي تتوسط تبذل جهدًا لمساعدة العميل، لفتح اعتهاد له لدى البنوك الأخرى، فعملها هو من قبيل الوساطة (السمسرة) و لا مانع من أن تأخذ عمولة تتناسب تناسبًا طرديًا مع قيمة الاعتهاد المستندى؛ لأن

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى (٢) .

أجر السمسرة يمكن أن يكون مبلغاً مقطوعًا أو نسبة من مبلغ معلوم. وهذا يجوز على ألا يكون هناك ضهان (كفالة) من الشركة المتوسطة لقاء جزء من العمولة، وبشرط ألا يكون معروفًا منذ البداية أن هذا الاعتهاد سيؤول إلى قرض ربوي للمميل، أو المطالبة بأجرة على الكفالة من قبل السنك فاتح الاعتهاد.

٣/ فتوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي المصري.

سئلت الهيئة عن موضوع الرسوم لفتح الاعتباد أو خطاب الضيان(١١).

فأجابت بها يلي:

فإن للبنك في هذه الحالة أن يتقاضى عمولته بوصفها أجرًا لما بذله من جهد وعمل، وليست فائدة ربوية.

٤/ الهيئة الشرعية لشركة الواجحي المصرفية للاستثمار.

سئلت الهيئة عن موضوع الرسوم لفتح الاعتباد أو خطاب الضيان (٢).

فأجابت بها يلي:

يجوز للشركة أن تأخذ قيمة التكاليف الفعلية على الاعتيادات المستندية، كما يجوز لها أن تأخذ أجرة على الفيام بالخدمات المطلوبة، سواء أكانت مبلغًا مقطوعًا

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى (٢٩).

<sup>(</sup>٢) ينظر : نص السؤال في قرار رقم (٤١٩) .

أم نسبة من مبلغ الاعتباد، ويشمل ذلك الاعتبادات الصادرة والواردة، كما يشمل تعديل الاعتبادات ما عدا التعديل بزيادة مدة الاعتباد، فلا يجوز لها أن تأخذ عليه إلا المصاريف الفعلية فقط، وتكون حينتذ مبلغًا مقطوعًا لا نسبة منه. ق.

وعلى الشركة أن تراعي ما يأتي:

ألا يلحظ جانب الضهان عند تقدير الأجرة في الاعتهادات المستندية ، وعليه فلا يجوز للشركة أن تأخذ زيادة على المصاريف الحقيقية في حال تعزيزها ، لاعتهاد صادر من بنك آخر؛ لأن تعزيز الاعتهاد ضهان محض .

ألا يترتب على ذلك فائدة ربوية ، أو يكون ذريعة إليها .

وهذا القرار معدل للقرار ذي الرقم (٢٨٨) ولما ورد في القرار ذي الرقم (١٣٣) فيها يتعلق بالمصاريف فقط. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعل آله وصحبه أجمعين.

### الراجع:

 الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية ببيت التمويل الكويتي، فنوى رقم (٢٠٠) وفتوى رقم (٢٨٦).

٢/فتاوى المستشار الشرعي لمجموعة دلة البركة الأجوبة الشرعية في التطبيقات المصرفية الجزء الأول ، فتوى رقم (٢). ٣/ الهيئة الشرعية لشركة الواجعي المصرفية للاستثهار، قوار رقم:
 (٤١٩)السنة الثانية.الدورة الثانية.

 ٤/ فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ، بنك فيصل الإسلامي المصري ، فتوى رقم (٢٩).

٥/ أحكام خطاب الضيان المصرفي، دراسة مقارنة (رسالة ماجستير) عمد بن بلج بن عبدالرحمن العتيبي، جامعة الإمام عمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالى للقضاء الرياض.

الاعتيادات المستندية في نظر الشريعة الإسلامية (رسالة ماجستير)،
 خالد رمزى سالم كريم، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠١م).

#### م: ٤٧ وضع رسوم على الحسابات المُغلقة

#### صورة المنالة :

أن يقوم البنك بأخذ رسوم على الحسابات المغلقة.

# حكم المسالة :

لا تجوز التفرقة بين الحسابات، فإما أن توضع رسوم على جميعها، وتكون عفضة، أو تعفى جميعها، وتكون عفضة، أو تعفى جميع الحسابات من الرسوم، ولا مانع شرعا من احتساب التكاليف الإضافية، لقاء الإشعارات، ودفاتر الشيكات، ونحوها. هذا ما ذهبت إليه الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

### الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة عن موضوع وضع رسوم على الحسابات المغلقة (١٠).

فأجابت بها يلي:

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٤٨٢).

لا مسوغ للتفرقة بين الحسابات، فإما أن توضع رسوم على جميعها، وتكون مخفضة، أو تعفى جميع الحسابات من الرسوم، ومثل هذه التفرقة لها مضاعفات معنوية، ولا سبيا في قطاع عدودي اللخل.

ويحق وضع شرط لفتح الحساب من حيث كمية المبلغ.

ولا مانع شرعا من احتساب التكاليف الإضافية، لقاء الإشعارات، ودفاتر الشيكات، ونحوها، على أن تكون على جميع من يستفيد منها، وأن تكون في حدود التكالف الفعلية.

# الراجع:

١/ الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي، فتوى رقم (٤٨٢).



# م: ٤٨ الاتجار بأموال جمعيات الموظفين

### العناوين المرادفة:

الجمعيات التعاونية .

# صورة المسألة :

أن يقوم شخص بالاتجار بأموال إحدى الجمعيات التعاونية، بيعًا وشراء، على أن يكون الربح والخسارة بينهها.

### حكم المسألة:

ذهب اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ولجنة الإفتاء العام الأردنية إلى مشروعية البيع والشراء في أموال جمعيات الموظفين، لما في ذلك من زيادة النفع لأهداف الجمعية وللمساهمين فيها.

# الفتاوى الصادرة عن الفيئات الشرعية:

 دائرة الإفتاء العام الأردنية فتوى ساحة المفتي العام الدكتور نوح علي سلمان. سئلت لجنة الإفتاء عن موضوع جمعيات الموظفين (١).

فأجابت بيا نصه:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله

يجوز تشغيل أموال الجمعية في البيع والشراء بها يسميه العلماء: (المرابحة للامر بالشراء) إذا وافق أعضاء الجمعية على ذلك، وبشرط أن تقبض المادة التي تشتريها وتدخل في ضهانك، ثم تبيعها نقدًا أو مقسطة بربح متفق عليه.

وتجب الزكاة في أموال هذه الجمعية إذا حال عليها الحول الشرعي حسب الأشهر القمرية؛ لأنها مال مُشترَك يُزكّي زكاةَ المال الواحد. والله تعالى أعلم.

٢/ فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت لجنة الإفتاء عن موضوع جمعيات الموظفين (٢).

فأجابت بها نصه:

إذا كان المال المذكور في السؤال من الزكاة، فالواجب صرفه في مصارفه الشرعية، من حين يصل إلى الجمعية، وأما إن كان من غير الزكاة، فلا مانع من

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٤٠١) .

(٢) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١٢٣٣٠) .

التجارة فيه لمصلحة الجمعية؛ لما في ذلك من زيادة النفع لأهداف الجمعية وللمساهم: فها.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

# المراجع:

 دائرة الإفتاء العام الأردنية فتوى سهاحة المفتي العام الدكتور نوح علي سلمان فتوى رقم (٤٠١). http://www.aliftaa.jo

٢/ فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتوى رقم (١٢٣٣).

#### م: 24 أخذ الرسوم على نقل الكمبيالات

### صورة المائة:

أن يقوم شخص ما بشراء سيارة بالأجل، ثم يقوم بدفع مقدم من الثمن، والباقي يتعهد بدفعه على شكل أقساط شهرية لمدة سنتين تقريبا، وخلال هذه المدة يقوم المشتري ببيع السيارة لشخص آخر، ويُطلب منه أن يغير الكمبيالات المحررة من اسمه إلى اسم المشتري الجديد. فتطلب الجهة البائعة رسومًا على التحويل.

# حكم المسألة:

إن هذه المعاملة لا مانع منها شرعًا، إذا كانت هذا الرسوم متعارقًا عليها تجاريًّا وممن ذهب إلى ذلك الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

# القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/ فتوى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي:

سئلت الهيئة عن موضوع أخذ الرسوم على نقل الكمبيالات (١).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٤٩) .

٢٣٧ الفضليا الففهية المعاصرة في المعاملات الخالية

فأجابت بما نصه:

يجوز لبيت التمويل أن يأخذ رسم محددا لمثل هذه المعاملة، على ألا يكون هناك تفاوت في الرسم بين معاملة وأخرى، تبعًا لاختلاف المبالغ، وأن يكون الرسم متعارفًا عليه تجاريًّا.

# الراجع:

١/ الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي ، فتوى رقم (٤٩).

### م: ٥٠ البرامج المنسوخة

#### صورة المسألة :

أن تقوم شركة بإصدار برنامج معين، ونكتب على صفحته عبارة (حقوق النسخ محفوظة)، ويقوم شخص بنسخه وبيعه إلى الناس.

### حكم المسألة:

ذهب مجمع الفقه الإسلامي الدولي، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ومجلس الإفتاء العام الأردني إلى عدم جواز نسخ البرنامج، الذي يمنع صاحبه نسخه إلا بإذنه؛ وذلك للآتي:

١/ قوله ﷺ : (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه [ الحرجه البيهقي في الكبرى (رقم ١٩٧٠) والدارقطني (رقم ٩١) وأبو يعلى (رقم ١٩٧٠) وأحمد (٧/٥).

٢/قوله ﷺ: (من سبق إلى مباح فهو أحق به) (١٠). [هو معنى ما رواه أبو داود بسند جيد: (من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له) أخرجه أبو داود (رقم ٣٠٧١) والبيهتي في الكبرى (رقم ١١٥٥٩) والطيراني في الكبرى (رقم ١٨١٤) وضعفه الألباني في

(١) ينظر : كشاف القناع (٢٣٣/٢) .

ضعيف أبي داود وفي إرواء الغليل (٩/٦ -١١) قال البغوي: لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث وصححه الضياء في للختارة].

# قرارات الجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة موقمره الخامس بالكويت من ١-٦ جمادى الأولى ١٤٠٩ الموافق ١٠ – ١٥ كانون الأولى ديسمبر) ١٩٨٨م، بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع الحقوق المعنوية، واستهاعه للمناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلى....

ثالثًا: حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعًا، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها.

# تُانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت اللجنة عن موضوع البرامج المنسوخة (١).

# فأجابت بها يلي:

<sup>(</sup>١) ينظر نص السؤال في فتوى رقم (١٨٤٥٣).

لا يجوز نسخ البرامج التي يمنع أصحابها نسخها إلا بإذنهم؛ لقوله ﷺ (المسلمون على شروطهم) [أخرجه أبو داود (رقم ٢٥٩٤) والبيهقي في الكبرى (رقم ١١٢١١) والترمذي (رقم ١٢٥٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح. وكذا قال الألباني في صحيح سنز أبي داود وصححه في الإرواء (م/١٤٢)]، ولقوله ﷺ (لا يحل مال المرئ مسلم إلا بطبية من نفسه) [أخرجه البهقي في الكبرى (رقم ١١٣٢٥) والدارقطي (رقم ١٩٥١) وأحد (م/٧٧) وصححه الألباني في إرواء الغليل (١٨٠٨)]. وقوله ﷺ (من سبق إلى مباح فهو أحق به) [أخرجه أبو داود (رقم (٢٥٠١)]. وقوله ﷺ (من سبق إلى ما لم يسبته إليه مسلم فهو له)) وضعفه الألباني في إرواء الغليل (٢٠/١٠)]، مواء كان صاحب هذه البرامج مسلماً أو كافرًا غير حرو، لأن حق الكافر غير الحرق عدر الحرق المسلم.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

٢/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت اللجنة عن موضوع البرامج المنسوخة (١).

فأجابت بها يلي:

لا مانع من تسجيل الأشرطة النافعة وبيعها، وتصوير الكتب وبيعها؛ لما في ذلك من الإعانة على نشر العلم إلا إذا كان أصحابها يمنعون من ذلك، فلا بد من إذنهم.

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١٨٨٤٥) .

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

٣/ فتوى مجلس الإفتاء العام الأردني.

سئل المجلس عن موضوع البرامج المنسوخة (١).

فأجاب بها يلي:

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله

القرارات التي أصدرتها المجامع الفقهية، والمؤسسات العلمية المعتمدة: أن حقوق الابتكار محفوظة لأصحابها، وهي وإن كانت أمورا معنوية إلا أن تعارف الناس اليوم على تملكها، وقيام المصالح على هذا العرف يقضي باعتبارها من الأشياء القابلة للملك في الفقه الإسلامي، وبناء عليه فلا يجوز الاعتداء عليها، ولا التصرف بها من غير إذن أصحابها. والله أعلم.

### الراجع:

١/ مجلة المجمع (العدد الخامس ، ج٣ ص ٢٢٦٧) ، قرار رقم: ٤٣ (٥/٥).

٢/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتوى رقم (١٨٤٥٣)،
 والسؤال الثاني من الفتوى رقم (١٨٨٤٥).

<sup>(</sup>١) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (٨٢٩).

٣/ مجلس الإفتاء العام الأردني، رقم الفتوى:(٨٢٩) التاريخ:

٤/ الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية الحاسب الألي وشبكة المعلومات (الإنترنت) (رسالة دكتوراه)، د. عبد الرحمن بن عبد الله السند.

٥/ حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير)، حسين بن معلوي الشهراني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشبعة، الرياض.

# م: ٥١ بيع التأشيرات

# العناوين المرادفة: بيع الفيزا

#### صورة المسالة:

أن يقوم صاحب العمل ببيع تأشيرات استقدام لعمالة وافدة، على أن يستقدمهم إلى بلده، ويعملوا في مؤسستة، أو شركته، أو يقوم بتفريغهم للعمل لجهة أخرى.

#### حكم المسألة:

ذهبت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإنتاء، والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله إلى تحريم بيع التأشيرات، لأن في بيعها كذبًا وغالفة واحتيالًا على أنظمة الدولة، وأكلا للمال بالباطل، قال الله تعالى: ﴿ وَلا تَأْكُواً أَمْوَلَكُمْ مُنْكُمْ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ ال

# قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية والفتاوى العلمية:

# قرارات وفتاوي الهينات الشرعية :

١/ فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سثلت اللجنة عن موضوع بيع التأشيرات(١).

<sup>(</sup>١) ينظر نص السؤال في فتوى رقم (١٩٨٨٣).

فأجابت بها يلي:

بيع الفيزا لا يجوز؛ لأن في بيعها كذبًا ومخالفة واحتيالًا على أنظمة الدولة ، وأكثر للمال بالباطل ، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَأَكُّلُوا آمَوْلَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِي وَتُدْلُوا يهما إلى لَلْمُصَادِم ﴾ ، وعلى ذلك فإن ثمن الفيزا التي بعتها والنسب التي تأخذها من العهال كسب محرم ، يجب عليك التخلص منه ، وإبراء ذمتك منه ، فها حصلت عليه من ثمن الفيزا تنفقه في وجوه البر والخير ، من فقراء وإنشاء وبناء مرافق تنفع المسلمين .

وأما الأموال التي أخذتها من العهال أنفسهم نسبة في كل شهر، فإنه يجب على ردها إليهم إن كانوا موجودين، أو تيسر إيصالها إليهم في بللهم على عناوينهم. وإن تعذر معرفتهم أو إيصالها إليهم، فإنك تتصدق بها عنهم؛ لأن هذه النسبة اقتطعت منهم بغير حتى، ودون عوض، وعليك الاستمرار في التوبة من هذا العمل، وعدم العودة إليه مستقبلاً، ومن ترك شيئًا لله عوضه الله خيرًا منه، قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يَنِّي الله يَجْمَلُ للهُ عَمْرَهُا ﴾ [الطلاق: ٢-١]. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

# ثانيًا: الفتاوي العلمية:

١/ فتوى الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله.

سئل الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله عن حكم بيع فيزا الاستقدام (التأشيرة)(١). فأجاب رحمه الله:

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١١٢٦٥) .

\_

لا يجوز ذلك، حيث إن المقاول أو صاحب المؤسسة قد يحتاج إلى أربعة عهال، فيقدم في طلب عشرة، ومتى حصلت الموافقة عليهم جاءه رجل من مصر مثلاً أو من سوريا، فقال: أعطني فيزا الأستقدم بها أخي أو صديقي ولك مني خسة آلاف، فيبيعها وهو لم يخسر عليها ولا سدس هذا المبلغ ولو كان المشتري على مصلحة؛ حيث إن أخاه عاطل هناك لم يجد عملاً، فمتى حصلت له فيزا الاستقدام وخسر عليها خسة آلاف وقد وجد له عملاً مناسبًا له واكتسب في السنة أضعاف ما خسره، ولذلك رخص بعض المشايخ في بيعها، ولكن الصحيح: أنه لا يجوز؛ فإن استقدام العامل بدون بع عليه جاز استخدامه، وقرض مرتبا له، وإلا تركه في بلاده، ولم يكلف عناء القدوم بلا فاتلة. والله وصحيه وسلم.

# الراجع:

۱/ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتوى رقم:(١٩٨٨٣)
 ج:(١٣) ص(٧٩) - ٨٠).

٢/ موقع الشيخ ابن جبرين رحمه الله ، فتوى رقم (١١٢٦٥).

# م: ٥٢ بيع الحقوق العنوية

# العناوين المرادفة: الحقوق المعنوية

# صورة المائة :

أن بمتلك أحد اسمّ تجاريًا ، أو عنوانًا تجاريًا ، أو علامة تجارية ، أو حق تأليف أو اختراع أو ابتكار لشيء ، ويريد بيعه .

#### حكم السالة:

أولًا: اختلف العلماء المعاصرون في بيع حق التأليف على اتجاهين:

الانجاه الاول: ذهب بعض المعاصرين إلى عدم اعتبار حق المؤلف مالًا ، ومن ثم عدم المقابل المالي لهذا الحق .

# أهم أدلة هنا الاتجاه:

١/ أن اعتبار هذا الحق قد يؤدي إلى حبس المؤلف لمصنفه العلمي عن الطبع والتداول إلا مقابل ما يحصل عليه، وهذا يعد من قبيل كتيان العلم الذي نهى الشارع عنه في قوله - تعالى -: ﴿ إِنَّ النَّذِينَ يَكُمُنُونَ مَا أَذَلَكَ مِنَ الْبَيْنَتِ وَأَفْكَمَا مِنْ الْمَالِمِ عَنه في قوله - تعالى -: ﴿ إِنَّ النَّذِينَ يَكُمُنُهُمْ أَمَّةُ مُ اللَّهِ مُنْ مِنْ اللَّهِ مُنْ اللَّهِ مُنْ اللَّهِ مُنْ اللَّهِ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهِ مَنْ اللَّهِ مَنْ اللَّهِ مَنْ اللَّهِ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهِ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهِ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ الْمُنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ الللْمُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ م

٢/ أن العلم يعد قربة وطاعة، والقربة لا يجوز الحصول على أجر مالي في أدائما.

٣/ قياس حق المؤلف على حق الشفعة ، من حيث كونه حمًّا مجردًا ، وما كان من هذا القبيل فلا يجوز الاعتياض عنه ، ومن ثم فلا يجوز للمؤلف الحصول على مقابل مادي لتتاجه الذهني .

الانتجاه الشانع: ذهب كثير من العلماء المعاصرين إلى اعتبار حق التأليف، ومن ثم جواز أخذ المقابل المالي لهذا الحق، هو رأي المجامع الفقهية وهيئة كبار العلماء في السعودية.

#### أهم أدلة هذا الاتحاد:

١/ أن المنافع تعد أموالاً عند جهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة، وهي من الأمور المعنوية، ولا ريب أن النتاج الذهني يمثل منفعة من منافع الانسان، فعد مالا تجوز المعاوضة عنه شرعًا.

٢/ دليل العرف، فوقوع هذا الأمر وتواطؤ الناس عليه دليل على تعارف الناس على جوازه، ولا يخفى أن للعرف أثره في الحكم الشرعي إذا لم يصادم نصا.

٣/ من ناحية القواعد الفقهية ، فإن الإنسان محاسب على ما يصدر عنه من أقوال وأفعال ، ويناء على ذلك يكون له الحق فيها أبدعه من خير ، عملًا بقاعدة "الغنم بالغرم"(١) و وقاعدة "الحراج بالضيان".

.

<sup>(</sup>١) ينظر : الهداية شرح البداية (٢٧/٣) والوسيط (٣/ ١٣٩) حاشية السندي (٧/ ٢٥٥)

٤/ من ناحية المصالح المرسلة، فالقول بهالية حقوق التأليف بحقق مصلحة عامة، وهي: استمرار مسيرة البحث العلمي وتشجيع العلماء والباحثين، وصيانة مؤلفاتهم وحقوقهم فيها من العبث.

#### قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوى العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من ١١- جمدى الأولى ١٤٠٩ الموافق ١٠- ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨م، بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع الحقوق المعنوية ، واستهاعه للمناقشات التي دارت حوله ، قرر ما يلي:

أولاً: الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، والتأليف والاختراع أو الابتكار، هي حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة، لتمول الناس لها. وهذه الحقوق يعتد بها شرعًا، فلا يجوز الاعتداء عليها.

ثانيًا: يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية، ونقل أي منها بعوض مالي، إذا انتفى الغور والتدليس والغش، باعتبار أن ذلك أصبح حقًا ماليًا .

ثالثًا: حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعًا، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها.

# ثانيًا؛ قرارات وفتاوي الهيئات الشرعية:

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن موضوع بيع الحقوق المعنوية(١).

# فأجابت بها يلي:

لا يجوز نسخ الرامج التي يمنع أصحابها نسخها إلا بإذنهم؛ لقوله ﷺ: (المسلمون على شروطهم) [اخرجه البخاري تعليقًا، قبل حديث (رقم ١٩٥٤) والترمذي (رقم ١٣٥٧) وقال: هذا حديث حسن صحيح]، ولقوله ﷺ: (الا يحل مال امرئ مسلم إلا بطبية من نفسه) [اخرجه البيهني في الكبرى (رقم ١٩٣٥) والدارقطني (رقم ١٩٠) وأبو يعلى (رقم ١٥٧٠) وأحد (٧٢/٥) وصححه الألباني في إرواء الغليل (١٨٠٠١)].، وقوله ﷺ: (من سبق إلى مباح فهو أحق به) [اخرجه أبو داود (رقم (١٨٠٠)]، وقوله ﷺ: (من سبق إلى مباح فهو أحق به) [اخرجه أبو راواء الغليل (١٨٠١)]، سواء كان صاحب هذه البرامج مسلمًا أو كافرًا غير حود؛ لأن حة الكافق غير الحد و، عترم كحق، المسلم.

٢/ فتاوى هيئة الفتاوى والرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي .

سئلت الهيئة عن موضوع بيع الحقوق المعنوية (٢).

(١) ينظر : نص السوال في فتوى رقم : (١٨٤٥٣).

<sup>(</sup>٢) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم ( ٨١).

فأجابت بها يلي:

شهرة المحلات التجارية تعد عنصرًا معنويا متقومًا بقيمة مادية في العرف التجاري، ولا يوجد شرعًا ما يمنع العمل بهذا العرف، لأن الشهرة لا تتوافر إلا بعدة عوامل مادية: كنفقات الدعاية والإعلان، وجودة السلع، وحسن التعامل، مما يولد ثقة في نفوس الجمهور، و يؤدي إلى ازدياد النشاط وتحقيق الأرباح.

٣/ الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة عن موضوع بيع الحقوق المعنوية(١).

فأجابت بها يلي:

أولا: إذا كانت الدولة تمنع القيام بهذا العمل، فيصبح غير جائز شرعًا.

ثانيا: أما إذا سمحت الدولة بمثل هذا العمل، فيرى البعض أنه جائز شرعًا، بشرط أن يكون شراء ترخيص المشروع الصناعي في مقابل خبرة وسمعة الشركة الحسنة، وليس في مقابل ترخيصها فقط، بمعنى أن تكون قد قامت بأعمال إيجابية، يمكن أن تعوض عنها وعن سمعتها، بينها يرى البعض الآخر أن هذا من قبيل بيع الحقوق المجردة، وفيه خلاف كبير، ولكن إذا كان عن طريق إدخال الجدد في الترخيص كشركاء، فهو جائز بالمبلغ المتفق عليه.

(١) ينظر : نص السؤال في فترى رقم ( ٢٨٢ ) .

40

وفي فتوى أخرى رقم (٥٢٩):

يجوز شراء ترخيص شركة منهجها ربوي، لتصحيح مسارها، بجعل جميع معاملات الشركة مشروعة، وخالية من المعاملات المحرمة كالربا وغيره، سواء أعلن عن ذلك بالنظام الأساسي أو لم يعلن، والهيئة تؤيد مثل هذه الفكرة وتشكر المازمين على القيام مها، كلما أمكن ذلك.

أ. قرارات وتوصيات ندوة البركة الحادية والعشرين للاقتصاد الإسلامي ،
 شأن التعويض عن التعدى على الحقوق المعنوية والسمعة التجارية:

أ - يقتضي ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٢٣ ( ٥/٥) بشأن الحقوق المعنوية من أنها لا يجوز الاعتداء عليها - ثبوت الحياية لتلك الحقوق، لمنع التعدي عليها واستحقاق التعويض، استنادا إلى قواعد إزالة الفرر المادي، وضيان الإنلاف: حقيقيًا كان أو حكميًّا، بفقدان الجدوى من المنتج.

ب- يشترط لتوفير الحياية للمنتج الفكري ثبوت الحق فيه، ومشروعيته، واتسامه بقدر من الابتكار والإبداع، ويروزه بشكل محسوس بحسب طبيعته، سواء نص صاحب الحق على حفظ حقه بالعبارات أو الرموز المتعارف عليها، أو كان هناك عرف مستقر بحفظ الحق لصاحبه، ولو لم يصرح بذلك.

ج- التعدي على المنتجات الفكرية، يقع على كل من الحق المعنوي، وهو الاختصاص المستوجب نسبة المنتج إلى مبتكره، واحتفاظه بحقه في تطويره، والحق المالي المتمثل في الاختصاص بها ينشأ عن المنتج من ريع وربح.  د- التحقق من وقوع التعدي مرجعه العرف، تبعا لطبيعة الحق، ويستعان بالاتفاقيات الدولية الصادرة في هذا الشأن، فيها لا تخالف فيه أحكام الشريعة الاسلامة.

 ه - لا بد لاستحقاق التعويض عن التعدي من المطالبة به، وهي لا تتقيد بزمن بعد العلم بالتعدي، لكن يمتنع ساع الدعوى بالتقادم (مرور الزمان )،
 حسب المدد المعارف علمها في كار حق.

 و- تقتضي حماية الحق المعنوي إزالة مظهر التعدي عليه بإعلان حقيقة الأمر ،
 وإتلاف ما نشأ عن التعدي من استخدامات مادية ، لأنها غير مشروعة فلا تكون مصونة .

ز- يستحق صاحب الحق التعويض عها وقع عليه من ضرر بالاعتداء على حقه، بالإضافة لما فاته من كسب فعلي مؤكد بتعثر تسويق ما أنتجه، أو ما شرع في إنتاجه. أما ما أصابه من ضرر معنوي فإنه تترتب عليه العقوبة، لما فيها فرض الخرامة على سبيل التعزيز بالمال، حسب مقررات بعض الفقهاء.

ح- الاستثنار أو المغالاة في استغلال الحق، أو الإخلال بتقديم الميزات المعتادة، لا يعد مسوغا للتعدي على الحق، للمنع شرعا من مقابلة المضرر بالضرر (لا ضرر ولا ضرار) [أخرجه مالك في الموظأ (رقم ١٤٢٣ والدوقطني (رقم ٨٣) واليبهقي (رقم ١٣٥٤) والزم ماجه (رقم ٢٣٥١) والخاكم (رقم ٢٣٥٤) وأحمد

(٣١٣/١) قال ابن الملقن في خلاصته البدر المدير (٤٣٨/٢): وقد رواه مالك عن عمرو بن يُحي الممازق مرسلًا وابن ماجه مسئدًا.... والحاكم من رواية أبي سعيد الحدري وقال: صحيح على شرط مسلم. وقال ابن الصلاح: حسن. وقال أبو داود: وهو أحد الأحاديث التي يدور عليها الفقه، وصححه إمامنا. وصححه الألباني في إرواه الغليل (٤٠٨/٣)] وللجهة المتضررة مطالبة الجهة المستغلة برفع الضرر وإزالته، والرجوع لتحقيق ذلك إلى الطرق المتاحة عن طريق القضاء أو التحكيم.

#### الراجع:

١/ قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، قرار رقم: ٤٣ (٥/٥).

٢/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ،(الفتوى رقم:٩٨٤٥٣)
 جزء: ١٣ صفحة: (١٨٨).

٣/ فتاوى هيئة الفتاوى والرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي، فنوى رقم (٨١).

٤/ كتاب الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية بيت التمويل الكويتي،
 فتوى رقم (٢٨٢) ، وفتوى رقم (٥٢٩).

ه وارات وتوصيات ندوة البركة الحادية والعشرين للاقتصاد الإسلامي ،
 قرار رقم (۲۱/۱).

7/ التعويض عن الضرر المالي والمعنوي وتطبيقاته القضائية (رسالة دكتوراه)، د. خالد بن عبدالعزيز الجريد، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامة كلية الشديعة –الرياض.

٧/ حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير)، حسين بن معلوي الشهراني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، الرياض.

٨/ الحقوق المعنوية للدكتور بكر أبو زيدر حمه الله ، ضمن فقه النوازل.

### م: ٥٣ بيع اللم

#### العناوين المرادفة:

أخذ العوض عن الدم.

# صورة المسألة :

أن يأخذ شخص على دمه عوضًا جراء نقله إلى شخص آخر .

#### حكم السالة:

ذهب المجمع الفقهي الإسلامي ، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء إلى تحريم بيع الدم ، إلا ما دعت الضرورة إليه ، للأغراض الطبية ولا يوجد من يتبرع به ، إلا بعوض ، للأدلة الآتية :

١/ ما جاء في قوله تعالى في أكثر من موضع ، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿
 إِنَّهَا حَرْمَ عَلَيْحِكُمُ النّمَيْسَةَةَ وَاللَّمَ وَلَمْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُلْصِلًى بِهِ. لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ انشَطْرً
 غَيْر كَاخ وَلَا عَالِو فَلاَ إِنْمَ عَلَيْهُ إِنْهَا فَمَعْ مَقُورٌ رَحِيدُ ﴿ ﴾ [البغرة: ١٧٣].

ووجه الدلالة على حرمة هذه الأشياء الأربعة أنها جاءت عقيب التحليل في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ يَكَانِّهُمُا الَّذِيرَے مَامَنُوا كُلُوا مِن كَلِيْمَتِ مَا رَفَقَتُكُمْ ۖ ﴾ • ومن القواعد الشرعية المعروفة: أن الله تعالى إذا حرَّم شيئا حرَّم ثمنه، ومن ثم يصبح بيم هذه الأشياء حرام لا يجوز.

٢/ما رواه البخاري بسنده إلى عون بن أبي جحيفة قال: رأيت أبي اشترى حجاما فسألته، فقال: (نهى النبي عليه عن ثمن الكلب وثمن الدم، ونهى عن الواشمة والموشومة، وآكل الربا وموكله، ولعن المصور). [البخاري (رقم (۲۱۲۳)].

وجه دلالة: تحريم بيع الدم، لأنه حرام، وأن الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه ، وهذا محل الشاهدهنا (ثمن الدم).

#### قرارات الجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوى العلمية.

# أونًا: قرارات المجامع الفقهية: .

قرر مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الحادية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في المدة من يوم الأحد ١٣ رجب ١٤٠٩هـ الموافق ٢٦ فبراير الموافق ١٩ فبراير ١٩٨٩م الم إلى يوم الأحد ٢٠ رجب ١٤٠٩هـ الموافق ٢٦ فبراير ١٩٨٩م قد نظر في الموضوع الخاص بنقل اللم من امرأة إلى طفل دون سن الحولين، هل يأخذ حكم الرضاع المحرم أو لا ؟ وهل يجوز أخذ العوض عن هذا الدم أو لا ؟ وبعد مناقشات من أعضاء المجلس انتهى بإجماع الآراء إلى أن نقل الدم لا يحصل به التحريم، وإن التحريم خاص بالرضاع.

أما حكم أخذ العوض عن الدم وبعبارة أخرى: بيع الدم، فقد رأى المجلس أنه لا يجوز؛ لأنه من المحرمات المنصوص عليها في القرآن الكريم مع المية ولحم الخنزير، فلا يجوز بيعه وأخذ عوض عنه، وقد صح في الحديث (إن الله تعالى إذا حرم شيئا حرم ثمنه) كما صح أنه علي الله تعالى إذا حرم شيئا حرم ثمنه) كما صح أنه علي الله المرورة إليه البخاري (رقم ١٩٦٧)، (رقم ١٩٥٥)]، ويستثنى من ذلك حالات الضرورة إليه للأغراض الطبية، ولا يوجد من يترع به إلا بعوض، فإن الضرورات تبيح المحظورات بقدر ما ترفع الضرورة، وعندتذ يحل للمشتري دفع العوض، ويكون الإثم على الآخذ. ولا مانع من إعطاء المال على سبيل الهبة أو المكافأة تشجيعًا على القيام بهذا العمل الإنساني الخيري؛ لأنه يكون من باب التبرعات لا من باب التبرعات لا

# ثانيًا: قرارات وفتاوى الهينات الشرعية:

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن موضوع بيع الدم (١).

## فأجابت بها نصه:

لا يجوز بيع الدم؛ لما في صحيح البخاري، من حديث عون بن أبي جحيفة قال: (رأيت أبي اشترى حَجَّامًا، فأمر بمحاجه فكسرت، فسألته عن

<sup>(</sup>١) ينظر: نص السؤال في الفتوى رقم (٨٠٩٦).

ذلك فقال: إن رسول الله عَيْنَا لِلهِ عَنْ ثَمِنَ الدم، وثمن الكلب، وكسب الأمة، ولعن الواشمة والمستوشمة، وآكل الربا وموكله، ولعن المصور).

قال الحافظ في (الفتح): المراد تحريم بيع الدم كما حرم بيع الميتة والخنزير، وهو حرام إجماعًا، أعنى: يبع الدم وأخذ ثمنه. ١. ه(١).

### الراجع:

١/ مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي (٧/١٣) ٩٠٤١ه-١٩٨٩م.

٢/فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (الفتوي رقم:٨٠٩٦ جزء:١٣ صفحة (٧٢).

٣/ الانتفاع بأجزاء الآدمي في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستر)، عصمت الله بن عنايت الله محمد، الناشر: مكتبة جراغ إسلام - باكستان -الطبعة: الأولى - سنة الطبع (١٤١٤هـ).

٤/ بيع الدم (رسالة ماجستير)، محمد العمر، جامعة العلوم والتكنولوجيا. ٥/ بيع الدم ، عبدالله بن محمد الطريقي .

(١) ينظر : فتح الباري (٤٢٧/٤) .

### م: ٥٤ بيع السلع الكتوب عليها لفظ الجلالة

#### صورة المسألة :

أن تقوم شركة، أو مؤسسة تجارية ببيع سلع استهلاكية، أو ملبوسات مكتوب عليها لفظ الجلالة.

## حكم السالة:

لا يجوز بيع السلع المكتوب عليها لفظ الجلالة، وهذا مما عليه الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية؛ كاللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ومجلس الإفتاء العام الأردني، والفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية وقد استدلوا لذلك بأن في ذلك امتهائا للفظ الجلالة.

#### القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت اللجنة عن موضوع بيع السلع المكتوب عليها لفظ الجلالة (١١).

فأجابت بها نصه:

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم : ( ١٧٦٥٩) ، وفتوى رقم : (٢٠٧٧) .

بيع الحلي المكتوب عليها لفظ الجلالة لا يجوز ، إلا إذا رفعت منه. وسبق أن ورد الى اللجنة سة ال مماثل لهذا السة ال.....

نظرًا لأن هذه الحلبة كتب عليها لفظ الحلالة لغرض تعلق نساء المسلمين لها على الصدر ، كما بعلق النصاري حلبة رسم عليها الصلب ، ونساء النهود حلية رسمت عليها نجمة داود، ونظرًا لأن ما فيه اسم الله قد يعلق للتعلق به في دفع ضم أو جلب نفع، وقد يعلق لغير ذلك، ويفضى تعليقه إلى امتهانه، كأن ينام عليه، أو يدخل به في أماكن يكره دخولها بشيء فيه كلام الله أو كتب عليه اسم الله ؛ ترى اللجنة أنه لا يجوز استعمال هذه الحلية التي كتب عليها اسم الجلالة ؛ ابتعادًا عن التشبه بالنصاري واليهود، الذين (نُهي المسلمون عن التشبه مهم) [أخرجه أبوداود (رقم ٤٠٣١) وأحمد (٢/٥٠) والبزار (رقم ٢٩٦٦) وعبدين حميد (رقم ٨٤٨) وحسنه الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٢٧١)]، وسدًّا للذريعة، وحفاظا على اسم الله من الامتهان، ولعموم النهي عن تعليق التمائم [فعن عقبة بن عامر رَضَوْلَتُهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله عَلَيْكُ يقول: (من علق تميمة فلا أتم الله له، ومن علق ودعة فلا ودع الله له) [أخرجه الحاكم (رقم ٧٥٠١) وصححه والنرحان (رقم ٢٠٨٦) والبيهقي في الكبرى (رقم ١٩٣٨٩) وأبو يعلى (رقم ١٧٥٩) وأحمد .[102/2)

٢/ فتوى مجلس الإفتاء العام الأردني.

ورد سؤال إلى المجلس عن موضوع بيع السلع المكتوب عليها لفظ الحلالة(١).

فأجاب بها نصه:

بعد مشاهدة ما كتب على السجاد تبين أنه يجرم استعمال قطع السجاد المذكورة بفرشها على الأرض، لما في ذلك من امتهان للفظ الجلالة، وتعريضه ليداس بالأقدام.

والله تعالى أعلم .

٣/ الفتاوي الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية .

سئلت اللجنة عن موضوع بيع السلع المكتوب عليها لفظ الجلالة (٢).

فاطلعت اللجنة على الحذاء المشار إليه المرفق، وبعد التدقيق في الرسم المطبوع في أسفل نعل الحذاء المشار إليه أجابت اللجنة بها يلي:

إن هذا الرسم بحتمل احتمالاً كبيراً أنه رسم حروف لفظ الجلالة (الله)، وعليه فإن اللجنة ترى عدم جواز استعماله بحالته الراهنة وبيعه وشرائه وتداوله، صوناً

(١) بنظر: نص الساءال في قرار رقم: (١١٤).

<sup>(</sup>٢) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٠٠٢) ، وفتوى رقم (٢٠٠١) .

للفظ الجلالة من الامتهان، فإذا أمكن طمس الحروف المحتمل أنها تشكل لفظ الجلالة من نعل الحذاء المشار إليه فإنه يجوز تداوله لزوال المانع.

واللجنة تنبه المسؤولين عن الرقابة على هذه الموضوعات إلى أن يتثبتوا من الطمس الكامل لهذه الحروف، من جميع الكمية المستوردة من هذا النوع من الأحدية قبل الإذن بالبيع والتداول، وذلك صوناً للفظ الجلالة من الامتهان. والله أعلم.

#### الراجع:

ا فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتوى رقم: (٢٠٧٧)،
 وفتوى رقم: (١٧٦٥٩).

٣/ الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية بالكويت،
 فنوى رقم (٤٨٥٥).

٤/ مجلس الإفتاء العام الأردني، قرار رقم (١١٤) بتاريخ: ٢/٢٧/٨٦هـ الموافق: ٩١٤٧/٨/٦ المعافق: ٩١٤٧/٨/٣٠م.

# م: ٥٥ بيع الشخص الميزات التي له الحق في الحصول عليها

#### صورة المسألة :

أن يقوم شخص ببيع منحة الإعفاء الجمركي الممنوح من الدولة لشريحة من الناس: كالمعوقين أو نحوهم، أو يبيع حفيظة النفوس، أو شهادة الجنسية أو غيرهم.

### حكم السالة :

ذهبت لجنة الإفتاء العام الأردنية، واللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء إلى حرمة البيع؛ لأن ذلك ممنوع بحسب اللوائح القانونية التي تنظمه، فوجب الالتزام بشروط تلك اللوائح؛ ولأنه حق غير متمول.

# القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية:

 ١/ فتوى لجنة الإفتاء العام الأردنية (سياحة المفتي العام السابق الدكتور نوح علي سلمان).

ستلت اللجنة عن موضوع بيع الشخص الميزات التي له الحق في الحصول عليها(١).

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٦٠٧) .

فأجابت بها نصه:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وبعد:

إن رعاية المواطنين والقيام على شؤونهم واجب من واجبات الدولة على قدر الوسع والطاقة، والفسان الاجتباعي هو جزء من أداء هذا الواجب، حيث يقوم هذا النظام بكفالة المواطنين المحتاجين، الذين تقدمت بهم السن، وتنظيق عليهم الشروط الموضوعة، ومنها: دفع الاشتراكات المالية، سواء كان دفعًا عاجلًا أم مقسطًا، فمن قام بدفع الاشتراك المقرر دفعة واحدة، فقد سعى في تحصيل الشرط الموضوع، وليس عليه في ذلك بأس ولا حرج. وهذا أولى من التعبير الوارد في السؤال: "شراء سنوات الضيان"؛ لأن الشراء يكون في المقود التجارية، وهذا عقد إرفاق وإحسان، وليس عقد تجارة، وإلا كان عرقًا من أصله.

وينبغي الانتباه إلى أن ما يعطى من الضهان الاجتهاعي إنها يحل للفقير المحتاج إليه ، لينفق على نفسه وعياله ، ولا يحل للغني . والله تعالى أعلم .

٢/ فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء.

سئلت اللجنة عن موضوع بيع الشخص الميزات التي له الحق في الحصول عليها (١).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١١٩٨٥) .

فأجابت بها نصه:

إذا كان الأمر كما ذكر، فلا يجوز لمن يعمل في الحارج أن يبيع الحق الذي يخوله النظام؛ لأنه غير متمول. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

# الراجع:

ا. لجنة الإفتاء العام الأردنية (سهاحة المفتي العام السابق الدكتور نوح علي سلمان)، فتوى رقم (١٠٧٧).

٢/ فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء، فتوى رقم (١١٩٨٥) .

### م: ٥٦ بيع المحار

#### صورة المسألة :

أن يقوم شخص ببيع صدف المحار في عبوات مختلفة ، وقد يوجد في داخله لؤلؤ ، وقد لا يوجد.

#### حكم السألة:

صدرت عن قطاع الإفتاء بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (الكويت) فتوى بأنه إذا كان قصد المشتري الاستفادة من صدف المحار، لا من اللحم الذي بداخله، فإنه لا يجوز بيعه لما فيه من الغرر الفاحش، وقد "بمى النبي في النبي في المناح بيع الحصاة وبيع الغرر" كما رواه مسلم، فهو من قبيل أكل المال بالباطل، وشبيه بالقبار المحرم. لكن إن تغير الحال وصار صدف المحار أو ما بداخله من اللحم مما يقصد للشراء لجريان الانتفاع به، فحينتذ يجوز بيع المحار أصالة، أما بيع اللوا الذي في المحار قبل فتحد فلا يجوز بأي حال، لأنه لا يعلم وجوده.

# القرارات والفتاوى الصادرة عن الهينات الشرعية:

 الإفتاء والبحوث الشرعية وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

Y 7.

سئلت اللجنة عن موضوع بيع المحار (١).

# أجابت بها يلي:

أنه ما دام الوضع . كما هو الآن في الكويت. على عدم اتجاه القصد في البيع إلى المحار نفسه لعدم الاستفادة من صدفه لا من اللحم الذي بداخله ، فإنه لا يجوز بيعه لما فيه من الغرر الفاحش ، وقد " نهى النبي ﷺ عن بيع الحصاة وبيع الغرر " كما رواه مسلم ، فهو من قبيل أكل المال بالباطل ، وشبيه بالقبار المحرم . لكن إن تغير الحال وصار صدف المحار أو ما بداخله من اللحم عما يقصد للشراء لجريان الانتفاع به ، فحينتني يجوز بيع المحار أصالة ، أما بيع اللؤلؤ الذي في المحار قبل فتحه فلا يجوز بأي حال ، لأنه لا يعلم وجوده . والله تعالى أعلم .

#### الراجع:

 وزارة الأوقاف والشنون الإسلامية، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، فتوى رقم (٢٠٨٥).

-

<sup>(</sup>١) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (٢٠٨٥).

# م: ٥٧ بيع الحفظة العقارية

#### صورة المسألة :

أن يقوم البنك أو غيره ببيع المحفظة العقارية للدولة، بسعر إجمالي محمد، مراعيا فيه الأرباح التي ستوزع على المستثمرين، ويتعهد في عقد البيع بشراء المحفظة العقارية نفسها بالثمن نفسه، خلال عشرين سنة.

### حكم السالة:

ترى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويت جواز بيع المحفظة العقارية، بوصفه بيعا صوريا وفيه مصلحة عامة .

## الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية :

فتوى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي <sup>(١)</sup>.

ورد سؤال إلى الهيئة عن موضوع حكم بيع المحفظة العقارية .

فأجابت با نصه:

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٦٢٠).

ترى الهيئة أنه لا مانع شرعا من أن يجد بيت التمويل الكويتي مخرجًا لمثل هذه الصورة، التي ليست بيع عينة وليس فيها ربا، وترى الهيئة جواز ذلك، بوصفه بيعا صوريا وفيه مصلحة عامة.

# الراجع:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي ، فتوى رقم (٦٢٠).

### ه: ٥٨ بيع الراد

#### العناوين الرادفة:

المزاد العلني، وبيع الدلالة، بيع المزايدة

### صورة المنالة :

أن يعرض البائع سلعته في المزاد، ويقوم من يتولى المزاد بالترويج لها، بالنداء أو الكتابة، على ألا يتم عقد البيع إلا برضا البائع .

#### حكم السالة:

للعلماء قولان في هذه المسألة:

القول الأول: جواز بيع المزايدة، وهو مذهب الحنابلة.

القول الثاني: جوازه بشرطين: ألا يكون فيه قصد الإضرار بأحد، وبإرادة الشراء، وإلا حرمت الزيادة، لأنها من النجش، وهو مذهب الشافعية.

## دليل جواز بيع المزايدة:

١/ ما روي عن أنس بن مالك رَعَلَشَتَنَة : أن رجلا من الأنصار أتى النبي
 ساله فقال له: ما في بيتك شيء ؟ قال: بلي حلس يلبس بعضه ، ويسلط

بعضه، وقعب يشرب فيه الماء. قال: التنبي بها. فأتاه بها، فأخذهما رسول الله وقال: (من يشتري هذين ؟) فقال رجل: أنا آخذهما بدرهم، قال: (من يشتري هذين ؟) فقال رجل: أنا آخذهما بدرهمين، فأعطاهما يزيد على درهم ؟) مرتين أو ثلاثًا، فقال رجل: أنا آخذهما بدرهمين، فأعطاهما إلى وأخدا الدرهمين، فأعطاهما الأنصاري، وقال: (اشتر بأحدهما طمامًا فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدومًا، فالتنبي به). فأناه به، فشد رسول الله على عودًا بيده، ثم قال له: (اذهب فاحتطب ويع، ولا أرينك خمسة عشر يومًا)، فذهب الرجل يحتطب ويبيع، فجاه وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوبًا، ويبعضها طعامًا، فقال له رسول الله على الله تأثير داهم، فاشترى ببعضها المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة. إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجع) [أخرج أبو داود (رقم ١٦٤١) وابن ضعيف الزغيب والترعيب (رقم ٢٦٤١) وصعفه الألباني في ضعيف سن أي داود وفي ضعيف الزغيب والترعيب (مزم ٢٤٢)) و.

٢/ أن المسلمين لم يزالوا يتبايعون في أسواقهم بالمزايدة .

٣/ أنه بيع الفقراء ، كما قال المرغيناني ، والحاجة ماسة إليه .

٤/ أن النهي إنها ورد عن السوم حال البيع ، وحال المزايدة خارج عن البيع .

<sup>(</sup>١) ينظر : بدائع الصنائع (٥/٢٣٢).

# قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوى العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية: .

قرر بجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الثامن ببندر سبري بيجوان ، بروناي دار السلام من ١-٧ عرم ١٤١٤ه الموافق ٢١-٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٩٣م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع عقد المزايدة ، وبعد استهاعه إلى المناقشات التي دارت حوله ، وحيث إن عقد المزايدة من العقود الشائعة في الوقت الحاضر ، وقد صاحب تنفيذه في بعض الحالات تجاوزات دعت لضبط طريقة التعامل به ضبطاً يحفظ حقوق المتعاقدين طبقاً الأحكام الشريعة الإسلامية ، كما اعتمدته المؤسسات والحكومات ، وضبطته بتراتيب إدارية ومن أجل بيان الأحكام الشرعية لهذا العقد قرر ما يلي ....

ب- عقد المزايدة: عقد معاوضة يعتمد دعوة الراغبين نداءً أو كتابةً
 للمشاركة في المزاد، ويتم عند رضا البائع....

٢ - يتنوع عقد المزايدة بحسب موضوعه إلى بيع وإجارة وغير ذلك، وبحسب طبيعته إلى اختياري كالمزادات العادية بين الأفراد، وإلى إجباري كالمزادات التي يوجبها القضاء، وتحتاج إليه المؤسسات العامة والخاصة، والهبتات الحكومية والأفراد. ٣- إن الإجراءات المتبعة في عقود المزايدات من تحرير كتابي، وتنظيم، وضوابط وشروط إدارية أو قانونية، يجب ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامة.

3 - طلب الضيان عمن يريد الدخول في المزايدة جانز شرعًا، ويجب أن يُرد
 لكل مشارك لم يرس عليه العطاء، ويجتسب الضيان المالي من الثمن لمن فاز
 بالصفقة.

لا مانع شرعًا من استبفاء رسم الدخول -قيمة دفتر الشروط بها لا يزيد
 عن القيمة الفعلية - لكونه ثمنًا له .

٦- يجوز أن يعرض المصرف الإسلامي، أو غيره، مشاريع استثبارية، ليحقق لنفسه نسبة أعلى من الربح، سواء أكان المستثمر عاملًا في عقد مضاربة مع المصرف أم لا.

٧- النجش حرام(١)، ومن صوره:

أ- أن يزيد في ثمن السلعة من لا يريد شراءها ليغري ، المشتري بالزيادة .

ب- أن يتظاهر من لا يريد الشراء بإعجابه بالسلعة وخبرته بها، ويمدحها
 ليغة المشتري، فبرفع ثمنها.

(١) ينظر : فيض القدير (٢٩٣/٦) .

ج - أن يدعي صاحب السلعة، أو الوكيل، أو السمسار، ادعاء كاذبًا أنه
 دفع فيها ثمنًا معينًا، ليدلس على من يسوم.

د – ومن الصور الحديثة للنجش المحظورة شرعًا اعتباد الوسائل السمعية ،
 والمرتبة ، والمقروءة ، التي تذكر أوصافًا رفيعة لا تمثل الحقيقة ، أو ترفع الثمن ،
 لتغر المشترى ، وتحمله على التعاقد .

# ثانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

عرض على اللجنة سؤال عن موضوع بيع المزاد (١)

فأجابت بها نصه:

إذا كان الدلال الذي يقوم بالحراج على السلعة، ويرغب في شراء السلعة، فلا بأس أن يبدأ الحراج بسعر من عنده، أو يزيد في أثناء الحراج بعد سوم أحد الراغبين فيها، بحيث لو لم يزد أحد من الحاضرين لأخذها به، ويحرم أن يبدأ سعرها أو يزيد فيها، وهو لا يريد شراءها، أو يزيد فيها لإيهام المشتري بأن سعرها أعلى من ذلك، أو ليقطع السوم عند سومه، فيأخذها بسعر أقل من ثمنها، وإن كانت السلعة خاصة به، فلا يبدأ بسومها ولا يزيد فيها.

.

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في ( جزء : ١٣ صفحة : ١٢١) .

#### الراجع:

المجمع الفقهي الإسلامي الدولي(ع ٨، ج٢ ص ٢٥) قرار رقم:
 ٧٣ (٨/٤).

٢/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٣١/١٣).

٣/ بيع المزاد (رسالة ماجستير)، يحيى بن علي العمري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، الرياض.

٤/ بيع المزاد، الشيخ عبدالله المطلق، دار المسلم للنشر والتوزيع (بحث محكم).

 بيع المزايدة وتطبيقاته المعاصرة، دراسة فقهية مقارنة بالقانون المدني الأردني (رسالة ماجستير)، نجات محمد إلياس قوقازي، المملكة الأردنية الهاشمية (۲۰۰۲م).

# م: ٥٩ بيع الوفاء

#### العناوين الرادفة:

بيع الأمانة ، بيع الثنيا ، بيع العهدة .

### صورة المنالة:

البيع بشرط أن للبائع متى رد الثمن ، يرد المشتري المبيع إليه؛ لأن المشتري يلزمه الوفاء(١).

## حكم المسألة :

في هذه المسألة قولان:

القول الأولى: أنه بيع محرم فاسد، وهو مذهب الجمهور من المالكية والحنابلة والمتقدمون من الحنفية والشافعية، وبه صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي<sup>(۲)</sup>.

# أهم أدلة هذا القول:

(١) ينظر : الدر المختار (٢٧٦/٥ -٢٧٩) وكشاف القناع (٣/ ١٤٩).

 (٢) سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن بيع الأمانة ، فأجاب رحمه الله بأن بيع الأمانة بيع باطل . ينظر : مجموع فناوى شيخ الإسلام (٣٩٧/٢٩) (٣٦/٢٩) . أن اشتراط البائع أخذ المبيع إذا رد الثمن إلى المشتري يخالف مقتضى البيع
 وحكمه ، وهو ملك المشتري للمبيع على سبيل الاستقرار والدوام.

٢/ أن البيع على هذا الوجه لا يقصد منه حقيقة البيع بشرط الوفاء، وإنها هو حيلة إلى الربا المحرم، وهو إعطاء المال إلى أجل، مع منفعة المبيع وهي الربح، والربا باطل في جميع حالاته.

٣/ أن كل قرض جر نفعًا فهو ربا [أخرجه اليهقي في السنن الكبرى (رقم ١٩٥٨) وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (رقم ١٩٥٨)؟

ا**نقول الشاني:** أن بيع الوفاء جائز، وممن ذهب إليه بعض المتأخرين من الحنفية والشافعية.

### أهم أدلة هذا القول:

أن البيع بهذا الشرط تعارفه الناس، وتعاملوا به لحاجتهم إليه، فرارًا من الربا، فيكون صحيحًا لا يفسد البيع باشتراطه فيه، وإن كان مخالفًا للقواعد، لأن القواعد تترك بالتعامل، كما في الاستصناع.

# قرارات المجامع الفقهية والهينات الشرعية والفتاوى العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية: .

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٢-١٧ ذي القعدة ١٤١٢هـ الموافق ٩ – ١٤ أيار (مايو) ١٩٩٦ م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع بيع الوفاء، وبعد استهاعه إلى المناقشات التي دارت حول بيع الوفاء، وحقيقته: "بيع المال بشرط أن البائع متى رد الثمن يرد المشتري إليه المبيع"، قور ما يلى:

أولًا: إن حقيقة هذا البيع قرض جر نفعا، فهو تحايل على الربا، وبعدم صحته قال جمهور العلياء.

ثانيًا: أن هذا العقد غير جائز شرعًا.

# الراجع:

ا مجلة المجمع الفقهي الإسلامي الدولي (ع ٧، ج٣ ص ٩) ، قرار رقم:
 ٢٦ (٤/٧).

٢/ العقود المسهاة في الفقه الإسلامي ، مصطفى أحمد الزرقا .

# م: ٦٠ البيع بالتقسيط

# العناوين المرادفة:

البيع الآجل

### صورة المسألة:

أن تقوم شركة، أو مؤسسة، بعبادلة سلعة تُسلّمها حالا للمشتري، بثمن مؤجل يسدده على دفعات معلومة في أوقات محددة، مع زيادة في الثمن.

#### حكم المسألة:

للعلماء في هذه المسألة عدة أقوال:

المقول الأولى: أن بيع التقسيط غير جانز شرعًا، وممن قال بذلك زين العابدين علي بن الحسين، وأبو بكر الرازي الجصاص الحنفي.

# أهم أدلة هنا القول:

١/ قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَخَلَّ اللَّهُ ٱلْسَيْمَ وَحَرَّمُ الرَّيْوَا ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. فهي تفيد تحريم البيوع، التي يؤخذ فيها زيادة مقابل الأجل، لدخولها في عموم كلمة الرباء والمبيع بالتقسيط يزاد في ثمنه عن ثمن بيعه حالاً. ٢/ ما روي عن عبد الله بن مسعود رَضَيَّتَهَ قَال: (نهى رسول الله ﷺ وَعَنْ صَفَقَيْن فَي صَفَقَة واحدة) [اخرجه ابن جبان في صحيحه (رقم ١٠٥٣) وابن أبي شبية (ورقم ١٠٥٣) والطبراني في الأوسط (رقم ١٦١٠) وأحمد (٣٨٩/١) وقال عنه أحمد شاكر: إسناده صحيح. وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٢٠/٥)] قال أسود: قال شريك: قال سياك: الرجل يبيع البيع فيقول: هو بنساء بكذا وكذا، وهو بنقد بكذا وكذا.

القول الثقافي: أن بيع التقسيط جائز شرعًا، وهو قول جماهير العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم، وهيئة كبار العلماء في المملكة.

#### أهم أدلة هذا القول:

١/ عموم الأدلة القاضية بالجواز كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَصَّلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَهُمُ اللَّهِ الْبَيْعَ وَهُو نَصَ عام يشمل جميع أنواع البيع، إلا الأنواع التي ورد نص بتحريمها ، ولم يرد نص يقضي بتحريم بيع السلعة بثمن مؤجل أو مقسط ، فكن حلالًا .

٢/ ما روي أن رسول الله ﷺ أمر عبد الله بن عمرو بن العاص أن يجهز جيشًا، فكان يشتري البعير ببعيرين إلى أجل [أخرجه الحاكم (٢٥/٦ ح ٢٣٤٠) وأبو داود (ح ٣٥٧٥) والبيهقي في الكبرى (٥/٨٥ ح ١٣٠٥) الدارقطني (٦٩/٣ ح ٢١٢١) وعبدارزاق (٢٢/٨ ح ١٤٤٤) وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٩/٤) : أخرجه الدارقطني وغيره وإسناده قوي. وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٢٠٥/٥-٢٠٦]. وهو دليل واضح على جواز أخذ زيادة على الشمن، نظير الأجل

القول الثَّالث: أنه مكروه، وشُبُّهةٌ الأولى اتقاؤها، وقال به بعض الباحثين.

# أهم أدلة هذا القول:

قوله ﷺ: (إن الحلال بين، والحرام بين، وبينها أمور متشابهات، لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام: كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه) [أخرجه البخاري (ح ٥٢) ومسلم (ح ١٩٩٧) وينظر: فتح الباري (١٢٧/١) (٢٩٠/-٢٩١)].

### قرارات الجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوى العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:

١/ قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٧ - ٣٠ شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٤ - ٢٠ أذار (مارس) ١٩٩٠م، وبعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع البيع بالتقسيط، واستهاعه للمناقشات التي دارت حوله، قرر ما يل: أولًا: تجوز الزيادة في الثمن المؤجل عن الثمن الحال، كما يجوز ذكر ثمن المبيع نقذا، وثمنه بالأقساط لمدد معلومة، ولا يصح البيع إلا إذا جزم ثمن المبيع نقلة المبيع البيع إلا إذا جزم

\_\_\_

العاقدان بالنقد أو التأجيل. فإن وقع البيع مع النردد بين النقد والتأجيل بأن لم يحصل الانفاق الجازم على ثمن واحد محدد، فهو غير جائز شرعًا.

ثانيًا: لا يجوز شرعًا ، في بيع الأجل ، التنصيص في العقد على فوائد التقسيط ، مفصولة عن الثمن الحال ، بحيث ترتبط بالأجل ، سواء اتفق العاقدان على نسبة الفائدة أم رطاها بالفائدة السائدة .

ثالثًا: إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد، فلا يجوز الزامه أي زيادة على الدين شه ط سابة أو دون شه ط، لأن ذلك رما محرم.

رابعًا: يحرم على المدين المليء أن يهاطل في أداء ما حل من الأقساط، ومع

ذلك لا يجوز شرعًا اشتراط التعويض في حالة التأخر عن الأداء. خامسًا: يجوز شرعًا أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل

مواعيدها ، عند تأخر المدين عن أداء بعضها ، ما دام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد .

سادسًا: لا حق للبائع في الاحتفاظ بملكية المبيع بعد البيع، ولكن يجوز للبائع أن يشترط على المشتري رهن المبيع عنده لضهان حقه في استيفاء الأقساط المة حلة.

٢/ قرر مجمع الفقه الإسلامي بالهند في ندوته الفقهية العاشرة في المدة: ٢١ ٢٢ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ الموافق ٢٤-٢٧ أكتوبر ١٩٩٧م في حج هاؤس

(بيت الحجاج) مومباي بولاية مهاراشترا (الهند): بشأن البيع بالتقسيط قرَّرت الندوة ما يلي:

أولًا: تجوز زيادة ثمن السلعة في البيع نسيئة على ثمنه نقدًا، كما يصح مثل هذا البيع والشراء بشرط أن يكون الثمن والمدة معلومين عند إنجاز الصفقة.

ثانيًا: يدفع ثمن السلعة دفعة واحدة أو في أقساط، تجوز كلتا الصورتين.

ثالثًا: لا بد لصحة مثل هذا البيع والشراء أن يكون النمن متمينًا عند إنجاز الصفقة، سواء كان المذكور في البداية الثمن المؤجل فقط، أو كلًا من الشمن المؤجل والمعجل.

رابعًا: لا تدخل زيادة الثمن في البيع نسية في حكم الربا، فكما يكون الثمن المعين لسلعة في البيع الحالّ مقابل المبيع، كذلك يكون الثمن المعين في البيع نسية مقابل المبيع.

خامسًا: اشتراط زيادة شيء في صورة عدم أداء الثمن أو القسط في المدة المعينة، يأتي تحت حكم الربا، سواء كان ذلك مشروطًا عند إنجاز الصفقة، أو يطالب به فيها بعد....

تاسعًا: في صورة البيع بالتقسيط لو أمسك الباتع المبيع عنده حتى يحصل على جميع الأقساط فهذا لا يصح ، إلا إذا اتفق الطرفان عل أن المبيع سيبقى عند البائع حتى تدفع إليه جميع الأقساط. عاشرًا: بعد دفع بعض الأقساط في المدة المعينة لا يجوز للباتع في صورة عدم أداء الأقساط المشقية أن يسترد السلعة المبتاعة ، ولا يد الأقساط المدفوعة .

حادي عشر: لا يجوز اعتبار السلعة التي تم شراؤها رهنًا بعد تسليمها إلى المشتري، إلا أنه يجوز للبائع أن يأخذها من المشتري كرهن ثم يعيرها للمشتري.....

خامس عشر: تجوز مطالبة أداء الدين قبل المدة المعينة في حالة عدم دفع الأقساط في الموعد المحدد، لأن أحد الطرفين قد خالف ما انفقا عليه، فلا يجب الالتزام به على الطرف الآخر.

سادس عشر: تبقى الصفقة على حالها إن مات المدين (المشتري) قبل دفع جميع الأقساط، كما تبقى بوفاة الدائن، بشرط رضا البائع به.

# ثَانيًا: قرارات وفتاوي الهيئات الشرعية:

١/ الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي.

عرض على الهيئة سؤال عن موضوع بيع التقسيط(١)

فأجابت بها نصه:

إن شراء الشركة لبضاعة وبيعها على عميل لها بيع أجل بالتقسيط جائز شرعًا.

<sup>(</sup>١) ينظر: نص السؤال في قرار رقم (١٨).

YA

٢/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

عرض على اللجنة سؤال عن موضوع بيع التقسيط (١).

فأجابت بها نصه:

البيع بالتقسيط جائز، ولا يلتفت إلى القول بعدم جوازه؛ لشذوذه، وعدم الدليل عليه.

# ثَالثًا: الفتاوي العلمية:

فتوى سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله.

سئل فضيلة الشيخ عن موضوع بيع التقسيط.

فأجاب رحمه الله:

البيع بالتقسيط لا حرج فيه ، إذا كانت الأجال معلومة والأفساط معلومة ، ولو كان البيع بالتقسيط أكثر ثمنًا من البيع نقدًا؛ لأن البائع والمشتري كلاهما ينتفعان بالتقسيط. فالبائع ينتفع بالزيادة والمشتري ينتفع بالمهلة .

وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها: "أن بريرة رضي الله عنها باعها أهلها بالتقسيط تسع سنوات، لكل سنة أربعون درهمًا" [ثبت عن عائشة

<sup>(</sup>١) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (١٦٤٠٢) .

رضي الله عنها أنها قالت جامتني بريرة فقالت: كاتبت أهلي على تسع أوراق في كل عام أوقية فأعينيني. فقالت: إن أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولاؤك في فعلت. فذهبت بريرة إلى أهلها... إلخ الحديث. آخرجه البخاري (رقم ۲۰۲۰) ومسلم (رقم ۲۰۱۶)]، فدل ذلك على جواز بيع التقسيط، ولأنه بيع لا غرر فيه، ولا ربا ولا جهالة، فكان جائزًا كسائر البيوع الشرعية، إذا كان المبيع في ملك البائم وحوزته حين البيع.

# أهم المراجع :

۱/مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي –ع ۲، ج ۲/ص ۲۷ه (ع٣ ج ١ ص ۲۷) قرار رقم: ۱۳ (۳/۱) ومجلة المجمع (ع ٦ج ١ص ۱۹۳ وع٢ج٢ص٩)
 قرار رقم: ٥١ (۲/ ٢) و قرار رقم: ١٤ (٧/٢).

٢/ قرارات مجمع الفقه الإسلامي بالهند، قرار رقم:٤٣ (٣/١٠).

٣/قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثبار ٤٨/١ ، قرار رقم( ١٨ ).

٤/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، (فتوى رقم:(١٦٤٠)- ١٣٠٠).

 ٥/ مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة لسهاحة الشيخ ابن باز (جزء: ١٩ صفحة:١٠٥). ٦/ مصرف التنمية الإسلامي للدكتور رفيق المصري (١٨٩ - ١٩٠) مؤسسة
 ال سالة الطبعة (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).

/٧ بيع التقسيط وأحكامه (رسالة ماجستير) ، د. سليهان بن تركي التركي ،
 جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية الشريعة – الرياض .

٨/ البيع بالتقسيط دراسة مقارنة (رسالة ماجستير)، عبد الرحيم بن عبد
 الله القاسم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء
 الرياض.

٩/ بيع التقسيط (تحليل فقهي واقتصادي) د. رفيق بن يونس المصري.

# م: ١٦ البيع بشرط ألا يبيع المشتري إلى الأخرين بالجملة

### صورة المسألة:

أن تشترط إحدى شركات في عقد البيع ألا يبيع المشتري السلعة التي اشتراها منها إلى شركات أخرى بالجملة .

#### حكم المسألة:

إن هذا الشرط في العقد جائز شرعًا، لا غبار عليه، لأن من المذاهب مَن يجيز اشتراط أي شرط، إلا شرطا نهى الإسلام عنه، هذا ما ذهبت إليه الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

# القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

فتوى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

عرض على الهيئة سؤال عن موضوع البيع بشرط ألا يبيع المشتري إلى الآخرين بالجملة(١٠.

فأجابت بها نصه:

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٤٨) .

إن اشتراط مثل هذا الشرط في العقد جائز شرعا لا غبار عليه، لأن من المذاهب ما يجيز اشتراط أي شرط إلا شرطا نهى الإسلام عنه.

### الراجع:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي ، فتوى رقم (٤٨).

## م: ٦٢ البيع على المُشوف

العناوين الرادفة: البيع القصير

#### صورة المالة :

قيام شخص ببيع أوراق مالية لا يملكها، عن طريق اقتراضها من آخرين، مقابل الالتزام بإعادة شرائها، وتسليمها للمقرض في وقت محدد.

#### حكم المسألة:

ذهب المجمع الفقهي الإسلامي، والهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف إلى تحريم هذا النوع من المعاملات، لاشتياله على الربا والغرر، ولأنه يدخل في بيع الشخص ما لا يملك، وهذا منهي عنه شرعًا، لما صح عن النبي ويشخر أنه قال: (لا تبع ما ليس عندك) [أخرجه النسائي في الكبرى (رقم ٢٠٦٦) وأبو داود (رقم ٢٥٠٣) والترمذي (رقم ٢٣٢٧) وأحد (٤٠٢/٣) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود وفي الإرواء (١٣٢٠)].

# قرارات الجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوى العلمية.

## أولا: قرارات المجامع الفقهية:.

نظر مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في موضوع سوق الأوراق المالية والبضائع (البورصة)، وما يعقد فيها من عقود بيعا وشراء على العملات الورقية وأسهم الشركات، وسندات القروض التجارية والحكومية، والبضائع، وما كان من هذه العقود على معجل، وما كان منها على مؤجل، كما اطلع مجلس المجمع على الجوانب الإيجابية المقيدة فذه السوق في نظر الاقتصاديين والمتعاملين فيها، وعلى الجوانب السلبية الضارة فيها.

## أ/ فأما الجوانب الإيجابية المفيدة فهي:

أولا: إنها تقيم سوقا دائمة تسهل تلاقي البائعين والمشترين، وتعقد فيها العقود العاجلة والآجلة على الأسهم والسندات والبضائع.

ثانيا: إنها تسهل عملية تمويل المؤسسات الصناعية . . . .

خامسا: إن العقود الآجلة بأنواعها، الني تجرى على المكشوف، أي على الأسهم والسلع التي ليست في ملك البائع، بالكيفية التي تجري في السوق المالية (البورصة) غير جائزة شرعا؛ لأنها تشتمل على بيع الشخص ما لا يملك، اعتبادا على أنه سيشتريه فيها بعد ويسلمه في الموعد. وهذا منهي عنه شرعًا، لما صح عن رسول الله على أنه قال: (لا تبع ما لبس عندك)، وكذلك ما رواه الإمام أحمد وأبو داود بإسناد صحيح عن زيد بن ثابت رضيً المتحققة : (أن النبي للهي نبى أن تباع السلع، حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحافم) [أخرجه أبو داود (رقم الدوع) والليهقي في الكبرى (رقم 277) والعاراق في الكبرى القلاراق في الكبرى القلاراق في الكبرى القلاراق في الكبرى القلاراق في الكبر

(رقم ٤٧٨٦) والحاكم (رقم ٢٢٧١). نقل الحافظ ابن حجر في فتح الباري تصحيح ابن حبان للحديث. انظر: الفتح (٤٠٠/٤) وحسنه الألباني لغيره في سنن أبي داود].

سادسا: ليست العقود الأجلة في السوق المالية (البورصة) من قبيل بيع السلم الجائز في الشريعة الإسلامية، وذلك للفرق سنهما من وجهين:

أ/ في السوق المالية (البورصة) لا يدفع النمن في العقود الآجلة في مجلس العقد، وإنها يؤجل دفع الثمن إلى موعد التصفية، بينها أن الثمن في بيع السلم يحب أن يدفعر في مجلس العقد.

ب/ في السوق المالية (البورصة) تباع السلعة المتعاقد عليها وهي في ذمة البائع الأول، وقبل أن يحوزها المشتري الأول، عدة بيوعات، وليس الغرض من ذلك إلا قبض أو دفع فروق الأسعار بين البائعين والمشترين غير الفعليين، مخاطرة منهم على الكسب والربح، كالمقامرة سواء بسواء، بينها لا يجوز بيع المبيع في عقد السلم قبل قبضه.

وبناء على ما تقدم يرى المجمع الفقهي الإسلامي أنه يجب على المسئولين في البلاد الإسلامية ألا يتركوا أسواق البورصة في بلادهم حرة تتعامل كيف تشاء في عقود وصفقات، سواء أكانت جائزة أو عرمة، وألا يتركوا للمتلاعيين بالأسعار فيها أن يفعلوا ما يشاءون، بل يوجبون فيها مراعاة الطرق المشروعة في الصفقات التي تعقد فيها، ويمنعون المقود غير الجائزة شرعاء ليحولوا دون التلاعب الذي

يمر إلى الكوارث المالية ، ويخرب الاقتصاد العام ، ويلحق النكبات بالكثيرين ؛ لأن الحذير كل الحذير في النزام طريق الشريعة الإسلامية في كل شيء. قال الله تعالى: ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاعِى مُسْتَقِيمًا فَأَنْمِهُوا ۗ وَكَا تَنْيِمُوا ٱلسُّبُلُ فَنَفَقَ بِكُمْ عَن سَهِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَنَّكُم بِهِ لَقَاصَمُ تَنْقُونَ ﴾ [الأنماء: ١٥٣].

والله سبحانه هو ولي التوفيق، والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

# ثَانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

فتوى الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.

عرض على الهيئة سؤال عن موضوع البيع على المكشوف(١).

فأجابت بها نصه:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن العقود الآجلة بأنواعها التي تجرى على المكشوف، أي على الأسهم والسلع التي ليست في ملك البائع بالكيفية التي تجري في السوق المالية (البورصة) غير جائزة شرعًا؛ لأنها تشتمل على بيع الشخص ما لا يملك اعتهادًا (ا) ينظر: نصر السدال في قدى زفر (١٩٣٩). أمو سوعة المرة في فقه القضايا المعاصرة

على أنه سيشتريه فيا بعد ويسلمه في الموعد، وهذا منهي عنه شرعًا، لما صح عن رسول الله - ﷺ - أنه قال: (لا تبع ما ليس عندك)، وكذلك ما رواه الإمام أحمد وأبو داود بإسناد صحيح عن زيد بن ثابت رَهَافِلَهَمَّةُ : (أن النبي - ﷺ - أخمد أن تباع السلم حيث تباع حتى يجوزها النجار إلى رحافه).

#### الراجع:

١/ قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ، القرار الأول.

٢/فتوى الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، فتوى رقم(١٩٣٩)
تاريخ النشر: ٢٠٠٩/٨/٢٢م.

٣/ المتاجرة بالهامش في الأسواق المالية (رسالة ماجستير)، ياسر بن إبراهيم الخضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة بالرياض.

## م: ٦٣ بيع كروت التهنئة لأعياد الكفار

#### العناوين المرادفة:

بطاقات عيد الكريسياس، وبطاقات عيد ميلاد المسيح، وبطاقات التهنئة بعيد الحب.

#### صورة المسألة :

أن يقوم رجل مسلم ببيع بطاقات عيد الكريسماس على الكفار.

#### حكم السالة:

ذهب مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا إلى حرمة هذه المعاملة .

## أهم أدلة التحريم:

١/ أن في ذلك إعانة على الإثم والعدوان، وقد قال تعالى: ﴿ وَتَسَاوَقُوا عَلَى اللهِ وَتَسَاوَقُوا عَلَى الْإِنْمِ وَالْمُدَّدِينَ ﴾ [الماند:٢].

٢/ أن في ذلك موافقة لهم على أعبادهم وتأييدهم عليها، مع ما فيها من الشركيات والبدع والإثم.

## قرارات الجامع الفقهية والهينات الشرعية والفتاوي العلمية.

## قرارات المجامع الفقهية:.

مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا:

التعامل مع المخالف (خارج ديار الإسلام حدوده وضوابطه):

المبحث الأول: التعامل مع المخالف في أصل الدين من غير المسلمين: ...
۱۹/ البيع و الشراء و الإجارة جائز بين المسلمين و غيرهم ما لم يبع لهم ما هو عرم لذاته، أو ما يستمينون به على المحرمات: كزينة أعيادهم الدينية أو الصلب، و نحد ذلك.

# الراجع:

١/ مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا www.amjaonline.com .

#### م: ١٤ التجارة بلعب الأطفال

#### صورة المسألة :

بيع وشراء ألعاب الأطفال ، كالدمي والعرائس وغيرها .

### حكم السالة:

ما كان من هذه الألعاب ليس على هيئة ذوات الأوراح فهو جائز، وما كان كذلك ففيه للمعاصرين اتجاهان:

الانتجاه الاول: الجواز، وإليه ذهبت الهيئة الشرعية ببيت النمويل الكويتي، وهو مقتضى قول طائفة من المعاصرين.

# أهم أدلة هذا الاتجاه:

ما ورد في الحديث الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أنه كان لها بنات تلعب بهن، وكان يأتي إليها البنات يلعبن معها في ذلك، وكان النبي ﷺ يقرهن على ذلك عليه الصلاة والسلام.

الانجاه الشاني: التحريم، وقال به بعض المعاصرين، ويرى سهاحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله أن تركه أحوط.

#### أهم أدلة هذا القول:

ما جاه في الأحاديث الصحيحة من اللعن على ذلك والشدة في ذلك ، فالنبي على عائشة رَحَوْلَيَهَمَهُمُا ورأى عندها سترًا فيه تصاوير غضب، وهتكه ، وقال: (إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، ويقال لهم: أحيوا ما خلقتم) ، وقال لعلى رَحَوْلَيْهَمَّنَة: (لا تدع صورة إلا طمستها).

#### الفتاوي الصلارة عن الهيئات الشرعية:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي .

سئلت الهيئة عن موضوع التجارة بلعب الأطفال(١).

فأجابت بها يلي:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه، أما بعد:

فإن لعب الأطفال مما رخص فيه رسول الله ﷺ لا سيا إذا كانت للتعليم وتوسيع مدارك الأطفال، والتياثيل التي يحرم اقتناؤها هي التي تكون للزينة، وأفحش منها ما كانت للتكريم، كالتياثيل التي توضع في الميادين للعظاء

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٩).

والزعهاء وغيرهم، وأفحش من ذلك كله ويدخل في باب الكفر ما كانت للعبادة، كالتهائيل التي ينسبونها للعذراء والمسيح وبوذا وغيره.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

## ثَانيًا: الفتاوى العلمية:

فتوى سهاحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله.

سئل رحمه الله عن موضوع التجارة بلعب الأطفال.

# فأجاب رحمه الله:

هذه المسألة فيها خلاف بن أهل العلم، منهم من أجازها لما فيها من الامتهان والتسلية للأطفال، وتمزين البنات على حضانة الأطفال، وتنظيف الأطفال، وتحتجوا على هذا بها ورد في الحديث الصحيح عن عائشة وَطَيَّلْهَعَهَا أَنه كان فا بنات تلعب بهن، وكان يأتي إليها البنات يلعبن معها في ذلك، وكان النبي كان لها بنات تلعب بهن، وكان يأتي إليها البنات يعدد عائشة ليست مجسمة، وإنها هي الصور المجسمة، وقالوا: إن البنات اللاي عند عائشة ليست مجسمة، وإنها هي عادة العرب في إبجاد لعب من عرام أو أعواد وتلبس ملابس، كأنها صورة وليست مصورة، فالأحوط للمؤمن عدم هذه الألعاب المصورة، الأحوط والأقرب أنه ينبغي تركها حذرًا نما جاء في الأحاديث الصحيحة من اللعن على والأقرب أنه ينبغي تركها حذرًا نما جاء في الأحاديث الصحيحة من اللعن على منذ في ذلك، فالنبي وليكه، وقال: (إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم سترًا فيه تصاوير غضب، وهتكه، وقال: (إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم

القيامة ، ويقال لهم: أحيوا ما خلقتم) ، وقال لعلي يَوْلَيَقِيَّقَةُ: (لا تدع صورة إلا طمستها) ، فالمسلم يتباعد عن الشيء الذي نهى الله عنه ، وهذه التي تسمى اللعب يخشى أن تدخل في ذلك ، فالأحوط للمؤمن تركها ، أما جزم تحريمها فهو محل نظر ، وحلها فهو محل نظر ، ولكن على كل حال أقل ما فيها أنها مشتهة ، وقد قال – عليه الصلاة والسلام – : (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) ، وقال – عليه الصلاة والسلام – : (من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه) ، نسأل الله

#### الراجع:

التوفيق للجميع والهداية.

 أحكام التصوير في الفقه الإسلامي، محمد بن أحمد واصل، دار طيبة للنشر والتوزيع.

 ٢/ فتوى سياحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله الموقع الرسمي(نور على الدرب).

٣/ لعب الأطفال لعبد الله بن حمد العبودي بحث منشور في مجلة البحوث الاسلامة العدد (١١).

٤/ الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي، فتوى رقم (٩).

## م: ٦٥ التسويق الشبكي

#### العناوين المرادفة:

التسويق الهرمي.

### صورة المسألة:

يعتمد التسويق الشبكي على بيع المنتج من المصنع إلى المستهلك مباشرة، موفرًا بذلك مصروفات كثيرة للوسطاء، حيث تعتمد على مشاركة المستهلك لها في التسويق عن طريق ترويج المنتج لاخرين، وعليه يأخذ المستهلك من شركة النسويق عمولة مالية عن كل عدد تحدده الشركة بنظام معين.

### حكم المسألة:

اختلف العلماء المعاصرون في حكم هذا النوع من التسويق على اتجاهين:

الاقجاء الاول: تحريم هذه المعاملة، وعن ذهب إلى ذلك اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، ولجنة الإفتاء العام الأردنية، ومجمع الفقه الإسلامي بالسودان، ومركز الفتوى بموقع إسلام ويب.

#### أهم أدلة هذا الاتجاد:

١/ أنها تضمنت الربا بنوعيه: ربا الفضل وربا النسبتة، فالمشترك يدفع مبلغًا قليلًا من المال ليحصل على مبلغ كبير منه، فهي نقود بنقود مع النفاضل والتأخير، وهذا هو الربا المحرَّم بالنص والإجماع، والمنتج الذي تبيعه الشركة للعميل ما هو إلا ستار للمبادلة، فهو غير مقصود للمشترك، فلا تأثير له في الحكم.

٢/ أنها من الغرر المحرَّم شرعًا.

٣/ ما اشتملت عليه هذه المعاملة من أكل الشركات لأموال الناس بالباطل.

# الاتجاه الثاني:

جواز التسويق الشبكي، وهو ما أفتت به دار الإفتاء المصرية وعدد من المعاصرين.

#### أهم أدلة هذا القول:

١/ الأصل في المعاملات المالية الحل ، كها هو مقرر في قواعد الشريعة ، قال تعالى: ﴿ وَأَكُمْ أَنَّهُ ٱلْمَنِحَ يَحَرَّمُ الرَّيُوا ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ، ولا يعدو التسويق الشبكي أن يكون نوعًا من البيوع الجديدة ، التي لم يأتٍ نصٌّ من كتاب ولا سنة بالمنع منها ، فتُرد إلى أصلها من الإباحة .

٢/ أنه من قبيل السمسرة المشروعة، فالشركة تعطي هذه العمولات مقابل الدلالة على منتجاتها وشرائها، شأنها شأن أصحاب العقار، الذين يخصصون جزءًا من مبلغ الأرض المبيعة للوسيط، الذي قام بدلالة المشترى عليها.

٣/ أن العمولات في التسويق الشبكي يمكن جعلها أيضًا من باب الجعالة الجائزة، والتي يستحقها المشترك عند إتيانه بعملاء جدد للشركة.

### قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

أصدر مجمع الفقه الإسلامي السوداني فتوى حول التسويق الشبكي بالسودان:

قال تعالى: ﴿ يَكَانُهُا الَّذِينَ مَامَنُوا إِنَّنَا الْفَتُرُ ۚ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَزُامُ رِجْشَ مِنْ عَمَلِ الشَّيِفَانَ ظَاجْمَيْرُوهُ لَفَلَكُمْ تُقْلِعُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠].

بعد دراسة متأنية ومقابلات قامت بها دائرة الشؤون الاقتصادية والمالية بالمجمع مع المعنيين بالتسويق الشبكي والخبراء فيه من داخل وخارج السودان، سبق أن أصدر المجمع فتوى الحكم الشرعي في الاشتراك في شركة بزناس المحدودة، وما يشابهها من شركات التسويق الشبكي بتاريخ ٢٥ ربيع الآخر ١٤٢٤ هيوافقه ٢٥ يونيو ٢٠٠٣م. وقد تأكد للمجمع حينها أن مقصود الشركة هو بناء شبكة من الأفراد (في شكل متوالية هندسية أساسها اثنان)، تتسع قاعدتها في شكل هرم، صاحب الحظ فيه هو قمة الهرم، الذي تتكون تحته ثلاث طبقات، وتدفع فيه قاعدة الهرم مجموع عمولات الذين فوقهم.

إن المنتج في شركات التسويق الشبكي ليس مقصودًا للمشتركين؛ وإنها المقصود الأول والدافع المباشر للاشتراك هو الدخل الذي يحصل عليه المشترك من خلال هذا النظام. وعليه فإن التسويق الشبكي ليس سوى تجميع اشتراكات من أفراد تديرها شركة، ويدفع فيه الأشخاص الذين في أسفل الهرم حوافر من سبقهم في أعلى الهرم بالإضافة لعمولة الشركة، وقد اتضح أن الأغلبية الساحقة من المشتركين في أسفل الهرم غاطرة أبدًا للدفع لمن فوقهم، وهم لا يدرون أتتكون فيخسرون ما دفعوه للذين فوقهم، وهذا النوع من المخاطرة قيار لا شك فيه، فأصل القيار، كما يقول ابن تيميذ (أن يؤخذ مال إنسان وهو على مخاطرة هل يحصل على عوضه أم لا) (١٠).

ومال القيار في التسويق الشبكي مضمن في السلعة ومدسوس في ثمنها . وحلبات المقامرة في التسويق الشبكي متداخلة في حلقات قيار غير منتهية ، الرابح فيها هو السابق والمخاطر هو اللاحق في الشبكة .

ولذلك أكدت فتوى المجمع على الآتي:

<sup>(</sup>١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٨٣/١٩).

١/ أن الاشتراك في شركة بزناس وما يشابهها من شركات التسويق الشبكي ،
 لا يجوز شرعًا ، الأنه قرار .

٢/ أن نظام شركة بزناس وما يشابهها من شركات التسويق الشيكي لا صلة له بعقد السمسرة، كما تزعم الشركة، وكما حاولت أن توجي بذلك لأهل العلم من خارج السودان، الذين أفتوا بالجواز على أنه سمسرة من خلال الأسئلة التي وُجّهت لهم، والتر صوَّرث لهم الأمر على غير حقيقته.

بعد اجتهاعات، وتقمي الدائرة الاقتصادية صدرت فتوى المجمع في نظام التسويق الشبكي، وأوصدت الجهات المختصة بالسودان الباب أمام شركات التسويق الشبكي، ومنها التسويق الشبكي ومقامراتها، التزمت بعض شركات التسويق الشبكي، ومنها شركة كويست نت بتعديل قوانينها بها يتهاشى والشريعة الإسلامية للعمل بالسودان، وقد استجاب المجمع لذلك؛ ودخلت شركة كويست نت عبر وكبلها بالسودان، في حوارٍ طويلٍ مع المجمع، عنلًا في دائرة الشئون الاقتصادية شركة كويست نت، الذي حمل معه ملاحظات الدائرة على خطة عمل الشركة، ومعد مكاتبات. عبر وكبلها بالسودان. أكنت من خلالها شركة كويست نت استعدادها لقبول التعديلات المطلوبة على خطة عملها، في السودان في مشروع استعدادها لقبول التعديلات المطلوبة على خطة عملها، في السودان في مشروع يعرف بخطة السودان، أصدر المجمع الفترى رقم ٦/د/٢٧/٢٤ هم بتاريخ ٢١ يعرف بخطة السودان، أصدر المجمع الفترى رقم ٦/د/٢٧/٢٤ هم بتاريخ ٢١

شعبان ١٤٢٧هـ، التي أجاز فيها لشركة كويست نت للتسويق الشبكي العمل بالسهدان، وفقًا للشروط الآتية:

١/ عدم اشتراط شراء المنتج لاعتباد مسوّقي منتجات الشركة .

٢/ لا مانع من فرض رسوم لاعتباد مسوّقي الشركة، على ألا تتعدى التكلفة الحقيقية لأجرة الموقع بالشبكة الدولية، والحدمات الأخرى التي تتكفلها الشركة.

٣/ يحقّ لأي مسوِّق الحصول على عمولة مباشرة عن كل مبيع تم بوساطته.

لا مانع من أن تدفع الشركة للمسوَّق بالإضافة للعمولات المباشرة ،
 مكافأة النظام الشبكي ، الذي يعتمد على النظام الثنائي وتحقيق التوازن في حساب
 العمولات .

أر تتعهد الشركة بعدم إجراء أي تعديل في النظام الخاص بالسودان ، خاصةً
 قيمة الحافز (العمولة) إلا بعد الرجوع لمجمع الفقه الإسلامي بالسودان .

أكدت شركة كويست نت التزامها بها ورد بالفتوى جلةً وتفصيلا، وذلك من خلال مكاتباتها للمجمع، ومن خلال إعلاناتها التي نُشِرت بالصحف بالرغم من ورود استفتاءات جديدة للمجمع، وأخبار تفيد بمخالفة شركة كويست نت لفتوى المجمع التي تحصَّلت بموجبها على جواز العمل بالسودان بعد تعديل أنظمتها وفقًا لمقتضبات الشريعة الإسلامية .

ولما وردت للمجمع مؤخرًا استفتاءات جديدة تؤكد نخالفة شركة كويست نت لشروط فتوى المجمع الصادرة بخصوصها، خاصة البندين(١٠٤) الوارد ذكرهما بشروط الفتوى رقم ٢/د/١٤٧٢ ه، وتأكد للمجمع ذلك، بعد التقصي الدقيق حول هذه الاستفتاءات، وبعد اجتباع دائرة الشئون الاقتصادية والمالية بالمجمع بوكيل الشركة بالسودان، ويكبار مسوِّقها بالسودان بتاريخ ١٠٠٨/٢/٥ م، أصدر المجمع الفتوى الآي نصها، بخصوص حرمة التعامل بنظام شركة كويست نت بالسودان، لكونه قارًا بحُرَّهه شرعنا الحنيف:

السيد/ وكيل شركة كويست نت بالسودان

حفظه الله وتولاه بإحسان،،

السلام عليكم ورحمة الله ويركاته

الموضوع: فتوى بشأن عمل شركة كويست نت بالسودان

بدءًا يطيب للمجمع أن يشكر لكم حرصكم الشخصي على تقنين عمل شركة كويست نت بالسودان، وفقًا للشريعة الإسلامية وضوابطها في المعاملات، الذي استمر لمدة طويلة بذالتم فيها جهدًا أثمر الفتوى رقم ١٤٢٧/٢/٥/٦هـ؛ التي وضع فيها المجمع شروطًا وضوابط محددة لجواز عمل الشركة بالسودان.

وإشارة إلى الموضوع أعلاه، وما ورد إلى المجمع من استفتاءات من علد من المواطنين نفيد بأن شركة كويست نت تفرق في حافزها الشبكي بين المسوَّق الذي يشتري المنتج وبين المسوَّق الذي لا يشتري المنتج. وقد سبق أن اجتمعت بكم الأمانة العامة للمجمع بذات الخصوص بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١م، حيث تمخض عن الاجتماع نشركم لإعلان بالصحف اليومية، تؤكدون فيه النزام شركتكم بشروط فتوى المجمع الخاصة بعملها بالسودان.

وبعد دراسة الدائرة الاقتصادية للاستفتاءات، واجتباعها بكم بتاريخ 1٤ عرم ١٤٢٩هـ يوافقه ٢٠٠٨/١/٢٢م واجتباعها بكم وبكبار مسوقي الشركة بتاريخ ٨٤ عرم ١٤٢٩هـ يوافقه ٥/٢٠٠٨م بعض المجمع، الذين أقرُّوا جيمًا بأن شركة كويست نت في خطنها الجديدة الخاصة بالسودان قد فرَّقت في حافزها بين المسوَّقين، كما أشير إليه أعلاه، وبذلك يكونون قد اعترفوا بها جاء في استفتاءات المواطنين المذكورة أعلاه.

وبها أن العلة الشرعية التي يُنيتُ عليها فتوى حظر شركات التسويق الشبكي الصادرة من المجمع قبل خس سنوات تتمثل في كونه قيارًا (فتوى الحكم الشرعى للاشتراك في شركة بزناس، وما يشابهها من شركات التسويق الشبكي بتاريخ ٢٥ ربيع ١٤٢٤هـ يوافقه ٢٥ يونيو ٣٠٠٣م)، كما أن جميع حوارات الدائرة الاقتصادية مع مندويي شركات التسويق الشبكي هدفت لتطهير نظام التسويق الشبكي من صفة القيار.

والتسويق الشبكي في حقيقته ، وكيا جاء في حيثيات فتوى المجمع يتكون من حلقات قيار متداخلة ، مال القيار فيه مضمن في السلعة مدسوس في ثمنها ، الرابح فيه هو السابق في الشبكة ، والمخاطر فيه دومًا قاعدة الهرم المتعلقة بالأمل في الصعود . ومن ثمَّ كان إلغاء شرط شراء المنتج للاستفادة من حوافز التسويق الشبكي أمرًا جوهريًّا وأساسيًّا ، لنفي صفة القيار عند المعاملة للرابحين ، بحيث لا تترتب أي خسارة على المسوِّقين في حال فشلهم لبلوغ القمة .

ومما يؤسف له فقد تَبَيَّنُ للدائرة الاقتصادية بالمجمع بعد أن استمعت لكم ولكبار المسوَّقين، وبعد أن اطلعت على المستندات التي قدمتموها؛ أن شركة كويست نت لم تلتزم بشرط إلغاء شرط شراء المتج لاعتباد مسوَّقي الشركة، وهو كما سبق شرط جوهري لتخليص التسويق الشبكي من صفة القهار، بل قامت الشركة بالالتفاف حوله في خطتها الجديدة؛ وذلك بتفريقها في الحافز الشبكي بين المسوَّق الذي اشترى المنتج وبين المسوَّق الذي لم يشتره، بأن جعلت حافز المسوَّق الذي يشترى خسة أضعاف حافز المسوَّق الذي لم يشتره، لذلك أصبح النزام الشركة بالشرط النزامًا صوريًا يستبقي جوهر الفهار في الخطة الجديدة لشركتكم؛ وعليه لا يجوز العمل بهذه الحظة لكونها قهارًا، يُحرِّمُهُ الشرع الحنيف.

وتجدر الإشارة إلى أن اعتباد حافز مباشر لكل من سوَّق منتجًا لا ينفي صفة القيار عن خطة الشركة؛ لأن المأخذ الأساسي على شركات التسويق الشبكي هو الحافز الشبكي المتضمن للمخاطرة المفضية للقيار، وليس الحافز المباشر.

الفتوى: بناءً على ما سبق، فإن المجمع يرى أن عمل شركة كويست نت بالسودان في خطتها القديمة والجديدة لا يجوز العمل به، لكونه قبارًا حرَّمه الشرع، ويسبب مخالفتهم الصريحة لفتوى المجمع في ذلك. والله الموفق

أ.د.أحمد خالد بابكر/ الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي.

# ثانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت اللجنة عن موضوع التسويق الشبكي (١).

فأجابت بما يلي:

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٢٩٣٥) .

إن هذا النوع من المعاملات عرَّم، وذلك أن مقصود المعاملة هو العمولات وليس المنتج، فالعمولات تصل إلى عشرات الآلاف، في حين لا يتجاوز ثمن المنتج بضع مئات، وكل عاقل إذا عرض عليه الأمران فسيختار العمولات، وفذا كان اعتباد هذه الشركات في التسويق والدعاية لمنتجاتها هو إبراز حجم العمولات الكبيرة، التي يمكن أن يحصل عليها المشترك، وإغراءه بالربح الفاحش مقابل مبلغ يسير هو ثمن المنتج، فالمنتج الذي تسوقه هذه الشركات عبر ستار، وذريعة للحصول على العمولات والأرباح، لما كانت هذه هي حرَّمة شرعًا لأمور:

أولًا: أنها تضمنت الربا بنوعيه: ربا الفضل وربا النسبتة، فالمشترك يدفع مبلغًا قليلًا من المال ليحصل على مبلغ كبير منه، فهي نقود بتقود مع التفاضل والتأخير، وهذا هو الربا المحرَّم بالنص والإجماع، والمنتج الذي تبيعه الشركة للعميل ما هو إلا ستار للمبادلة، فهو غير مقصود للمشترك، فلا تأثير له في المحكم.

ثانيًا: أنها من الغرر المحرِّم شرعًا ؛ لأن المشترك لا يدري هل ينجع في تحصيل العدد المطلوب من المشتركين أو لا ؟ والتسويق الشبكي أو الحرمي مهها استمر، فإنه لابد أن يصل إلى نهاية يتوقف عندها، ولا يدري المشترك حين انضهامه إلى الهرم، هل سيكون في الطبقات العليا منه فيكون رابحًا، أو في الطبقات الدنيا فيكون خاسرًا ؟ والواقع أن معظم أعضاء الهرم خاسرون إلا القلة القليلة في أعلاه، فالغالب إذن هو الخسارة، وهذه حقيقة الغرر، وهي التردد بين أمرين أغلبهما أخوفهما، وقد نهى النبي ﷺ عن الغرر، كما رواه مسلم في صحيحه.

ثالثًا: ما اشتملت عليه هذه المعاملة من أكل الشركات الأموال الناس بالباطل و حيث لا يستفيد من هذا العقد إلا الشركة، ومن ترغب إعطاءه من المشتركين بقصد خداع الأخرين، وهذا الذي جاء النص بتحريمه في قوله تعالى: ﴿ يَكَايُّهُا اللَّهُوكِ مَانَدُهُ لا تَأْكُمُهُ الْمَنْ لَكُمْ تَشَكُم بِالْفَطِيلِ ﴾ والنساء: ٢٩.

رابعًا: ما في هذه المعاملة من الغش والتدليس والتلبيس على الناس، من جهة إغرائهم بالعمولات الكبيرة، التي لا تتحقق غالبًا، وهذا من الغش المحرَّم شرعًا، وقد قال عليه الصلاة والسلام: (من غش فليس مني) رواه مسلم في صحيحه [صحيح مسلم (ح ٢٠٢)]. وقال أيضًا: (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبيَّنا بورك لهما في بيعها، وإن كذبا وكتها محقت بركة بيعهها) [أخرجه البخاري (ح ١٩٣٣) مسلم (ح ١٩٣٢)].

وأما القول: إن هذا التعامل من السمسرة، فهذا غير صحيح ، إذ السمسرة عقد يحصل السمسار بموجبه على أجر لقاء بيع السلعة ، أما التسويق الشبكي فإن المشترك هو الذي يدفع الأجر لتسويق المنتج ، كما أن السمسرة مقصودها السلعة حقيقة ، بخلاف التسويق الشبكي فإن المقصود الحقيقي منه هو تسويق العملات ولبس المنتج، ولهذا فإن المشترك يُسوّق لمن يُسوّق، هكذا بخلاف السمسرة التي يُسوق فيها السمسار، لمن يريد السلعة حقيقة، فالفرق بين الأمرين ظاهر

وأما القول: إن العمو لات من باب الهية فليس بصحيح، ولو سلم فليس كل هبة جائزة شرعًا، فالهبة على القرض ربا، ولذلك قال عبد الله بن سلام لأبي بردة وَيَوْلَهُمَنَّهُمَّا: (إنك في أرضي الربا فيها فاش، فإذا كان لك على رجل حق فأهدى إليك حمل تبن أو حمل شعير أو حمل قت فإنه ربا). رواه البخاري في الصحيح، والهبة تأخذ حكم السبب الذي وجدت لأجله، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: (أفلا جلست في بيت أبيك وأمك، فتنظر أبيدى إليك أم لا ؟) متفق عليه [البخاري (٦٢٦٠) ومسلم (١٩٨٢)].

وهذه العمولات إنها وجلت لأجل الاشتراك في التسويق الشبكي، فمهما أعطيت من الأسماء، سواء هدية أو هبة أو غير ذلك، فلا يغيِّر ذلك من حقيقتها وحكمها شيئًا.

ومما هو جدير بالذكر أن هناك شركات ظهرت في السوق، سلكت في تعاملها مسلك التسويق الشبكي أو الهرمي، وحكمها لا يختلف عن الشركات السابق ذكرها، وإن اختلف عن بعضها فيها تعرضه من منتجات، وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه. إبانة الإفتاء العام الأردنية (سهاحة المفتي العام السابق الدكتور نوح علي سلمان).

سئلت اللجنة عن موضوع التسويق الشبكي (١).

فأجابت بها يلي:

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله

أسلوب التسويق الشبكي وأخذ العمولات عليه ليس من باب السمسرة الشرعية، بل هو من باب الميسر والمقامرة المحرمة؛ لأن المشتركين عادة لا يشتركون إلا بغرض تحصيل المكافآت على إحضار زبائن آخرين، فإذا جلب المشترك عددًا من الزبائن، وحقق شروط الشركة: أخذ عمولته التي قد تزيد أو قد تنقص عن المبلغ الذي دفعه ابتداء، وإذا فشل خسر المبلغ كله، وهذا الاحتمال يُدخل المعاملة في أبواب الغرر والميسر.

وأما إدخال (الساعة) أو أي بضاعة أخرى، فلا يقلب المعاملة إلى الجلى؟ لأن الغرض منها هو التوصل إلى المال، وليست مقصودة لذاتها، بدليل أن ثمنها المعروض في الشركة أغلى من قيمتها الحقيقية في السوق، ويدليل أن المساهم في هذه الشركة إنها يطمع في المبالغ المتحصلة من عمولات الزبائن، التي قد تفوق قمة تلك النضاعة.

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٦٤٤) .

وحتى لو قصد أحد الأفراد تحصيل البضاعة المباعة لذاتها، فإن الوضع العام للشركة لا يقوم على أساس المتاجرة بها، بل على أساس تجميع أكبر قدر من المشتركين، وإطاع الطبقة العليا من الشبكة الهرمية بالمكافآت، على حساب الطبقة الدنيا التي هي الأكثرية من الناس، الذين لا يحصلون على شيء، وهذا يعنى وجود قلة غانمة من الناس على حساب أكثرية غارمة. وكفى بهذا فسادًا

وقد سبق لكثير من اللجان الشرعية والباحثين المتخصصين دراسة هذا النوع من المعاملات الحادثة، وبيان وجود الكثير من الأخطار والمحاذير الشرعية. والله تعالى أعلم.

# الراجع:

 التسويق التجاري وأحكامه (رسالة دكتوراه)، د. حسين بن علوي الشهراني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، الرياض.

٢/ التسويق الشبكي: تكييفه وأحكامه الفقهية (رسالة ماجستير)، بندر بن
 صقر الذيابي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء،
 الرياض.

٣/ فتوى مجمع الفقه الإسلامي ١٠/ ربيع أول ١٤٢٩هـ الموافق له ١٨/ مارس ٢٠٠٨م. 4/ لجنة الإفتاء العام الأردنية (سياحة المفتي العام السابق الدكتور نوح علي سليان) ، فتوى رقم (١٤٤).

٥/ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتوى رقم (٢٢٩٣٥)

٦/ موقع الإسلام سؤال وجواب، فتوى رقم (٤٢٥٧٩).

### م: ٦٦ المتاجرة بالألات الموسيقية

#### صورة المسألة :

البيع والشراء في المعازف وآلات اللهو .

# حكم المسألة :

ذهبت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفناء إلى أن الآلات الموسيقية ، لا يجوز بيعها؛ لأنه لا قيمة لها في الشرع ، وثمنها خبيث؛ لأنه عوض عن محرم ، والله سبحانه وتعلل يقول: ﴿ وَمَن يَتِّي ٱللّهُ يَجْمَلُ لَلّهُ مَخْرَمًا ﴿ وَمَنْ يَتِّي ٱللّهُ يَجْمَلُ لَلَهُ مَخْرَمًا ﴿ وَمَرْزُقُهُ مِنْ حَبْثُ لَا يَعْمِلُ اللّهِ الطّلاق: ٢-٣].

# الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت لجنة الفتوي عن موضوع المتاجرة بالآلات الموسيقية (١٠).

فأجابت بها يلي:...

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى (١٩٦٣٧).

يحرم بيع الآلات الموسيقية وآلات التدخين والشيشة وغيرها من وسائل المعاصي والشرك: كالأصنام، ومجسمات الحيوانات المحنطة ونحوها؛ لأن ما حرم الانتفاع به حرم بيعه، ولأن في ذلك إعانة على المنكر والفساد، وتيسرًا لارتكاب المعاصى والوقوع في البدع والشرك.

وسئلت أيضًا عن موضوع المتاجرة بالآلات الموسيقية (١).

فأجابت بيا بل:...

آلات الغناء لا يجوز بيعها؛ لأنه لا قيمة لها في الشرع، وثمنها خبيث؛ لأنه عوض عن محرم، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَمَن يَنَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَلَ لَهُۥ مُخْرَكًا ۞ وَمُرْزُقَةُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْلَيبُ ﴾ [الطلاق: ٢-٣] يسر الله أمرك.

## الراجع:

١/ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، السؤال الثالث عشر والرابع عشر من الفتوى رقم (١٩٦٣٧)، والسؤال الثالث من الفتوى رقم (١٨١٤٥).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى (١٨١٤٥).



## م: ٦٧ التأمين الإلزامي

### صورة المسألة:

أن تقوم الدولة بفرض تأمين على مواطنيها، لسياراتهم (مثلًا)، للسير في شوارع البلد، ومن لم يشترك فيه يكون عرضة للمُسألة.

#### حكم السالة:

ذهبت لجنة الإفتاء العام الأردنية، وفضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالرحن الجبرين رحمه الله إلى حرمة التأمين التجاري بجميع أنواعه، أما التأمين الإلزامي الذي لا مفرّ منه، فمعذور من أُجبِر على المشاركة فيه، وأما غير الإلزامي فلا تجوز المشاركة فيه، ما دام من نوع التأمين التجاري، وهو ميسر محرّم.

وذهب بعض الباحثين إلى أن التأمين الإجباري بأمر الدولة نوع من الضريبة ، يدفع كما تدفع الضرائب الأخرى، ولم يعده تأمينًا.

## القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية والفتاوي العامية:

فتوى لجنة الإفتاء العام الأردنية .

سئلت اللجنة عن موضوع التأمين الإلزامي (١).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٤٢).

فأجابت بها نصه:

التأمين التجاري عوم شرعًا ، لما فيه من الربا والغرر والقيار ، قال الله تعالى : ﴿ يَتَاتُهُا اللّذِينَ مَامَنُوا إِنْمَا الْقَشُرُ وَالنّبِيرُ وَالْفَسَاتُ وَالْفَرَامُ بِحَسُّ مِنْ عَلَى الشّيطَن عَاجَيْبُوهُ لَمُلّكُمُ مُنْفِحُونَ ﴾ [المائدة: 9] . أما التأمين الإلزامي فنرجوا الله ألا ينال المشتركُ فيه إثم ، لأنه مجبر عليه ، وننصح الأخ السائل إن كان مضطرًا للتأمين أن يلجأ إلى التأمين التكافلي ، الذي يقوم وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، فلا بأس به . والله تعالى أعلم .

# ثانيًا: الفتاوي العلمية:

١/ فتوى فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله.

سئل رحمه الله عن موضوع التأمين الإلزامي (١).

فأجاب رحمه الله :

اشتهر في الإعلانات الإلزام على تأمين رخصة القيادة، وذلك لأن الدولة نظرت إلى أن الدول التي حولها طبقت هذا التأمين، ولو كان غررًا، واضطر كل من دخل إلى دولة صغيرة، أو كبيرة، أن يؤمن على سيارته، أو نفسه، فرأوا

(١) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (٤٧٥٢).

\*\*\*

مسايرة هذه الدول، وإذا كان إلزاميًّا فليس للإنسان أن يمتنع، ولكن من وجد علرًا، فعليه أن يعتذر به. والله أعلم.

٢/ فتوى فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله.

سنل أيضًا رحمه الله عن موضوع التأمين الإلزامي (١).

فأجاب رحمه الله:

إن التأمين كله بدعة ، وعمل حادث لا أصل له في الشرع ، سواء التأمين على الأولاد، الأنفس عن الحوادث وللعلاج ، أو على المال أو على السيارات أو على الأولاد، وذلك أنه داخل في الغرر ، وأكل المال بالباطل ، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَلا تَتَأَكُمُوا اللّهُ بَيْكُمُ بِالنّكُم بَيْكُمُ بِالنّكِلِ وَتُدَدُّوا بِهِمَا إِلَى لَلْهُكَام لِتَأْكُوا أَوْيَقًا مِنْ أَمْوَل الله تعالى: ﴿ وَلا الله تعالى عَلَيْكُم بَيْكُمُ بِالنّكِلِ وَتُدَدُّوا بِهِمَا إِلَى لَلْهُكَام لِتَأْكُوا أَوْيَقًا مِنْ أَمْوَل النّه في المركات النّامين ، فإنها تفرض على الشخص ضريبة شهرية أو سنوية ، وتأكلها ، سواء احتاج إليها الشخص أم لا ، ولا تردها عليه ، ولو دفعها عدة سنين ولم يحتج إليها ، عا يحمل الكثير على التهور ، والوقوع في الأخطار ، لتذفع عنهم الشركة ما أخذت منهم ، وفيه الغرر على الشركة ، وعلى الأفراد ، فعلى الإنسان أن يعتمد على الله العحة ، ويجمي على الله على الصحة ، ويجمي على الله على الصحة ، ويجمي على الله على الصحة ، ويجمي

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٥٥٠٦) .

نقسه مها استطاع، ليسلم من الأمراض ومن الحوادث والأعراض، فإذا أصابه شيء بقضاء وقدر فإن عليه الرضا بالقضاء، وعليه أن يفعل الأسباب المباحة في التداوي، ويصبر على تكلفة العلاج، فهو أيسر من فعله مع أهل التأمين بدفع أموال كثيرة، وقد لا يحتاج إلى الشركة فنذهب تلك الأموال بلا فائدة.

وحيث إن هذا التأمين يكون إجباريا، حيث تأخذ الدولة أو تقطع من دخل العامل جزءًا لصالح صندوق الفيان الاجتهاعي، فإن العامل في هذه الحال يكون خاضعا لهذا التأمين، وليس له اختبار، ولا يقدر على الامتناع، فإن له أن يعالج عند تلك الشركات التي تأخذ ذلك التأمين، ولو زاد علاجه على ما أخذ من أجره، فإن الشركة قد التزمت بعلاج أولئك العهال، مقابل ما تأخذ من أجورهم، حيث إنها تأخذ أجرا كبيرا من عدد كثير من العهال، ولا يحتاج إلى العلاج عندها إلا عدد قليل، وإذا صرف العامل بعض المال في الأدوية من الصيدليات فله مطالبة الشركة، لتعوضه من هذا الصندوق، الذي يُمون من أجور العهال. والله أعلم.

#### الراجع:

١/ لجنة الإفتاء العام الأردنية ، فتوى رقم (٢٤٢).

۲/ فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله ، فتوى رقم (٤٧٥٢) ، وفتوى رقم: (٤٥٠٦).

٣/ الإلزام بالتأمين على السيارة للدكتور سعد الشثري (بحث منشور).

 التأمين الإسلامي وتطبيقه في شركات التأمين الإسلامية (رسالة ماجستبر)، محمد عبد اللطيف آل محمود، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٠م).

 مقد التأمين في الشريعة الإسلامية (رسالة ماجستير)، خولة فريز النوباني، المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٥م).

# ه: ١٨ التأمين التجاري

#### العناوين المرادفة:

التأمين ذو القسط الثابت

### صورة المنالة:

عقد يلتزم المؤمّن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمّن له (المستأمن) أو إلى المستفيد، الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغًا من المال، أو إيرادًا مرتبًا، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق خطر مبين في العقد، وذلك في مقابل قسط، أو أي دفعة أخرى، يؤديها المؤمّن له إلى المؤمّن.

### حكم السالة:

اختلف المعاصرون في حكم التأمين التجاري على اتجاهات ، أهمها:

الانتجاه الاول: تحريم التأمين التجاري مطلقًا، وبمن قال بذلك من العلماء المعاصرين: مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، و المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي، واللجنة الدائمة للإفتاء، وهيئة كبار العلماء، وصدر به قرار المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي.

الانجاه الثاني: إباحة التأمين التجاري مطلقًا ، وقال به جمعٌ من المعاصرين.

الانجاه الثالث: التفصيل، ومَن فصّل حرّم بعض صوره، وأباح منه صورًا أخرى، وممن قال بذلك مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

# أهم أدلة القائلين بمنع التأمين التجاري مطلقًا:

ا/ عقد التأمين من عقود المعاملات المالية الملزمة، على ما عرف من نظام
 التأمين، وهي مشتملة على الغرر، فكانت ممنوعة شرعا.

٢/ عقد التأمين النجاري ضرب من ضروب المقامرة، لما فيه من المخاطرة في معاوضات مالية، ومن الغزم بلا جناية أو تسبب فيها، ومن الغنم بلا مقابل أو مقابل غير مكافئ، فإن المستأمن قد يدفع قسطا من التأمين، ثم يقع الحادث فيغرم المؤمن كل مبلغ التأمين، وقد لا يقع الحطر، ومع ذلك يغنم المؤمن أقساط التأمين بلا مقابل، وإذا استحكمت فيه الجهائة كان قهارًا، ودخل في عموم النهي عن الميسر في قوله تعالى: ﴿ يَكَانِّهُ النَّيْنَ مَاشَوًا إِنَّنَا الْفَتْرُ وَالْقَيْرُ وَلَافْصَابُ
عموم النهي عن الميسر في قوله تعالى: ﴿ يَكَانِّهُ النَّيْنَ مَاشُوا إِنَّنَا الْفَتْرُ وَالْقَيْرُ وَلَافْصَابُ

٣/ عقد التأمين التجاري يشتمل على ربا الفضل والنسية، فإن الشركة إذا دفعت للمستأمن أو لورثته أو للمستفيد أكثر عما دفعه من النقود لها فهو ربا فضل، والمؤمن يدفع للمستأمن بعد مدة فيكون ربا نسيئة، وإذا دفعت الشركة للمستأمن مثل ما دفعه لها يكون ربا نسيئة فقط، وكلاهما عمرم بالنص والإجاع.

### أهم أدلة القائلين بجواز التأمين التجاري مطلقا.

أ- استدلوا بقياس عقود التأمين على عقد الموالاة، وفسروه بأن يقول شخص بجهول النسب لآخر: أنت وليي، تعقل عني إذا جنيت، وترثني إذا أنا مت، أو أن ينفق شخص من غير العرب قد أسلم مع عربي مسلم على أن يلتزم العربي بالدية إذا جنى مولاه، ويلتزم غير العربي أن يرثه مولاه العربي إذا لم يكن له وارث سواه، ووجه الشبه بينه وبين التأمين أن العربي يتحمل جناية غير العربي بعقد الموالاة مقابل إرثه، والمؤمن يتحمل جنايات المستأمن نظير ما يدفعه من أقساط التأمين، فالمؤمن نظير المسلم العربي في تحمل المستأمن نظير عالميتأمن نظير المعربي في تحمل المسؤولية، والمستأمن نظير المعرب فيا يبذل من أقساط أو إرث، وقد صحح الحنفية عقد ولاه الموالاة، وأثبتوا به الميراث، وعقود التأمين وثيقة الصلة وقوية الشبه به، فتخرّج عليه، وغيكم فا بحكمه وهو الجواز.

ب أن التأمين من ضرورات العصر الحاضر؛ لكثرة الأخطار والحوادث
 والكوارث، وقلة الموارد عند أغلب الناس، فيعجزون عن دفعها، والضرورات
 تبيح المحظورات، ومصلحة التأمين تغلب ما فيه من المفاسد.

دليل القاتلين بالتفصيل بين أنواع التأمين، فمنهم من فرق بين التأمين على الحياة وما في معناها بقية أنواع التأمين التجاري، فحرم الأول ومنع من الثاني، واستدل لما منعه بأدلة المانعين للتأمين مطلقا، ولما أجازه بأدلة المجيزين له مطلقاً.

# قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

## أولا: قرارات المجامع الفقهية: .

١/ قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبئق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة من (١٠ - ١٦ ربيع الآخر ٤٠٦هـ ١٤٠٦ (٢٢ - ٢٨ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٨٥م) في قراره رقم ٩ (٢/٩) )، قرر ما يلى:

أولًا: إن عقد التأمين التجاري ذي القسط الثابت، الذي تتعامل به شركات التأمين التجاري عقد فيه غور كبير مفسد للعقد. ولذا فهو حرام شرعًا.

٢/ مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا في المدة من ١٣ – ١٧ مايو- ٢٠٠٥م عقدت بحمد الله وتوفيقه الدورة التدريبية الثانية لأتمة المساجد والمراكز الإسلامية بالساحل الغربي للولايات المتحدة حول استثيار الأموال في الإسلام بمدينة سكرمنتو بولاية كاليفورنيا قرر ما يلي:

التأكيد على ما قررته المجامع الفقهية المعاصرة من حرمة التأمين التجاري بمختلف صوره، ومشروعية كل من التأمين التكافلي، الذي تقوم به شركات التأمين الإسلامية، والتأمين الاجتهاعي الذي تقوم به الدول والمؤسسات العامة في واقعنا المعاصر

إن المحرم من التأمين التجاري هو ما يكون مقصودا بالأصالة ، أما ما كان منها تابعا لعقود أخرى فإنه لا يدخل في نطاق التحريم. إن حرمة عقود التأمين ترجع في الأعم الأغلب إلى ما تنطوي عليه من الغرر،وأنه يباح منها ما تقتضيه الحاجة الماسة إلى أن يتوافر البديل الإسلامي المنشود، لأن حرمة الغرر دون حرمة الربا، الذي لا يترخص فيه إلا عند الضرورات.

٣/ مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي الدورة الأولى، القرار الخامس:

بعد الدراسة الوافية وتداول الرأي في ذلك قرر مجلس المجمع الفقهي بالإجماع عدا فضيلة الشيخ مصطفى الزرقا تحريم التأمين التجاري بجميع أنواعه، سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك للأدلة الآتية:

الأول: عقد التأمين التجاري من عقود المعاوضات المالية الاحتيالية، المستملة على الغرر الفاحش ، لأن المستأمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد مقدار ما يعطي أو يأخذ، فقد يدفع قسطا أو قسطين، ثم تقع الكارثة فيستحق ما النزم به المؤمن ، وقد لا تقع الكارثة أصلا فيدفع جميع الأقساط ولا يأخذ شيئًا، وكذلك المؤمن لا يستطيع أن يحدد ما يعطي ويأخذ بالنسبة لكل عقد بمفرده ، وقد ورد في الحديث الصحيح عن النبي عليه النهي عن بهم الغرر. [أخرجه مسلد(١٥١٥)].

الثاني: عقد التأمين التجاري ضرب من ضروب المقامرة، لما فيه من المخاطرة في معاوضات مالية، ومن الغرم بلا جناية أو تسبب فيها، ومن الغنم بلا جناية أو تسبب فيها، ومن الغنم بلا مقابل أو مقابل غير مكافئ، فإن المستأمن قد يدفع قسطا من التأمين، ثم يقع الحادث فيغرم المؤمن كل مبلغ التأمين، وقد لا يقع الحطر، ومع ذلك يغنم المؤمن أقساط التأمين بلا مقابل، وإذا استحكمت فيه الجهالة كان قيارًا، ودخل في عموم النهى عن الميسر في قوله تعالى: ﴿ يَكَانِنُ اللَّذِينَ مَاسَنُوا إِنْمَا لَقَدُرُ وَالْقَيْسُ وَالْقَالَمَ وَالْقَالَمَ وَالْقَالَمَ وَالْقَالَمُ وَلَلْكُمْ مُولِمُونَ ﴾ [المائدة: ١٠]. والآية بعدها.

الثالث: عقد التأمين التجاري يشتمل على ربا الفضل والنسيئة، فإن الشركة إذا دفعت للمستأمن أو لورثته أو للمستفيد أكثر عما دفعه من النقود لها فهو ربا فضل، والمؤمن يدفع للمستأمن بعد مدة فيكون ربا نسيئة، وإذا دفعت الشركة للمستأمن مثل ما دفعه لها يكون ربا نسيئة فقط، وكلاهما عرم بالنص والإجماع.

الرابع: عقد التأمين التجاري من الرهان المحرم، لأن كلا منها فيه جهالة وغرر ومقامرة، ولم يبح الشرع من الرهان إلا ما فيه نصرة للإسلام وظهوره، وقد حصر النبي ﷺ رخصة الرهان بعوض في ثلاثة بقوله: (لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل) [أبو داود (رقم ۲۷۲۷) والارمئن (رقم ۱۷۰۰) وقال: هذا حديث حسرًا، وليس التأمين من ذلك ولا شسها به فكان مجوما.

الخامس: عقد التأمين التجاري فيه أخذ مال الغير بلا مقابل ، والأخذ بلا مقابل في عقود المعاوضات التجارية محرم، لدخوله في عموم النهي في قوله تعالى: ﴿ يَكَائِهُمُ اللَّهِينَ عَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمُولَكُمْ بَيْنَكُم بِالْبَطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُنْكُمْ مَنْ وَأَنْهِى مُنْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩].

السادس: في عقد التأمين التجاري الإلزام بيا لا يلزم شرعًا، فإن المؤمن لم يحدث الخطر منه، ولم يتسبب في حدوثه، وإنها كان منه مجرد التعاقد مع المستأمن على ضهان الخطر على تقدير وقوعه، مقابل مبلغ يدفعه المستأمن له، والمؤمن لم يبذل عملا للمستأمر، فكان حواما.

### الراجع:

 1/ مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي –ع ٢، ج ٥٤٥/١ ، قرار رقم ٩ (٢/٩).

 قرارات المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي الدورة الأولى، القرار الحامس،

٣/ مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الدورة التدريبية الثانية (١٣ – ١٧ مايو – ٢٠٠٥م).

\$\ \text{ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) جزء: \$ صفحة: ٢٨٢
 - ٣٠٣).

٥/ التأمين التجاري وخلاف العلماء فيه (رسالة ماجستير)، سعد بن عبدالله بن ناصر البريك، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء -الرياض.

التأمين وأحكامه (رسالة دكتوراه)، سليهان بن إبراهيم بن ثنيان، جامعة
 الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة بالرياض.

 التأمين الصحي في الفقه الإسلامي (رسالة دكتوراه)، د. مشاعل بنت فهد الحسون، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

# م: ٦٩ التأمين التعاوني

#### صورة المسألة:

التأمين التعاوني عقد جماعي يقوم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ من المال على سبيل التبرع؛ لتعويض الأضرار التي قد تصيب أيًّا منهم عند تحقق الخطر المؤمَّن عليه.

#### حكم السالة:

ذهب مجمع الفقه الإسلامي، والمجمع الفقهي الإسلامي، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء إلى جواز التأمين التعاوني.

# أهم أدلة الجواز:

١/ أن قصد المشترك ثواب الله سبحانه وتعالى، بمساعدة المحتاج، ولم يقصد عائدًا دنيويًّا، وذلك داخل في قوله تعالى: ﴿ وَتَعَارُونًا كُلَ ٱلْهِرِ وَاللَّمَوْنَ وَلَا لَمَاوُونًا كُلَ ٱلْإِنْمِ وَٱلْمَدُونِ ﴾ [المائدة: ٢]، وفي قول النبي ﷺ: (والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) [الحرجه مسلم (٢٦٩٩)]، وهذا واضح لا إشكال فيه. ٢/ خلو التأمين التعاوني من المحاذير الموجودة في التأمين التجاري، وذلك لأنه تبرع وليس معاوضة، وإنها يُقصد منه التعاون على دفع الأضرار المحتملة.

# قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوى العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

١/ قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبئق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة من (١٠-١٦ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ /٢٢-٢٨ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٨٥) في قراره رقم ٩ (٢/٩) ، قرر ما يل:...

ثانيًا: أن العقد البديل الذي يحترم أصول التعامل الإسلامي هو عقد التأمين التعاوني، القائم على أساس التبرع والتعاون، وكذلك الحال بالنسبة لإعادة التأمين القائم على أساس التأمين التعاوني.

 جلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الأولى، القرار الحامس:

قرر مجلس المجمع بالإجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية من جواز التأمين التعاوني، بدلا عن التأمين النجاري المحرم، والمنوه عنه آنفًا، للأدلة الآتية الأول: أن التأمين التعاون من عقود التبرع، التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية، تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجاءة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحا من أموال غيرهم، وإنها يقصدون توزيع الأخطار، يبنهم والتعاون على تحمل الفهر ر.

الثاني: خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه: ربا الفضل وربا النسيئة، فليست عقود المساهمين ربوية، ولا يستغلون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية.

الثالث: أنه لا يضر جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من النفع، لأتهم متبرعون، فلا مخاطرة، ولا غرر، ولا مقامرة، بخلاف التأمين التجارى، فإنه عقد معاوضة مالية تجارية.

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط ، لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشئ هذا التعاون ، سواء أكان القيام بذلك تبرعا أم مقابل أجر معين .

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة، للأمور الآتية: أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادي الإسلامي، الذي يترك للأفراد مسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية، ولا يأتي دور الدولة إلا كعنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به، وكدور موجه ورقيب، لمضيان نجاح هذه المشروعات وسلامة عملياتها.

ثانيا: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني، الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشغيله، ومن حيث الجهاز التنفيذي ومسئولية إدارة المشروع.

ثالثا: تدريب الأهالي على مباشرة التأمين التعاون، وإيجاد المبادرات الفردية، والاستفادة من البواعث الشخصية، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الإدارة تجعلهم أكثر حرصا ويقظة على تجنب وقوع الأخطار، التي يرفعون مجتمعين تكلفة تعويضها، مما يحقق ومن ثم مصلحة لهم في إنجاح التأمين التعاوني، إذ إن تجنب الأخطار يعود عليهم بأقساط أقل في المستقبل ، كها أن وقوعها قد يجملهم أقساطا أكبر في المستقبل.

رابعا: إن صورة الشركة المختلطة لا بجعل التأمين كيا لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه بل بمشاركة منها معهم فقط، لحيايتهم ومساندتهم بوصفهم هم أصحاب المصلحة الفعلية، وهذا موقف أكثر إيجابية، ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة، ولا يعفيهم في نفس الوقت من المسئولية. ويرى المجلس أن يراعى في وضع المواد التفصيلية للعمل مالتأمن التعاوني على الأسس الآتية:

الأول: أن يكون لمنظمة التأمين التعاوني مركز له فروع في كافة المدن، وأن يكون بالمنظمة أقسام تتوزع بحسب الأخطار المراد تغطيتها، ويحسب مختلف فئات ومهن المتعاونين، كأن يكون هناك قسم للتأمين الصحي، وثان للتأمين ضد العجز والشيخوخة .. إلخر.

أو يكون هناك قسم لتأمين الباعة المتجولين، وآخر للتجار، وثالث للطلبة، ورابع لأصحاب المهن الحرة: كالمهندسين والأطباء والمحامين... إلخ

الثاني: أن تكون منظمة التأمين التعاوي على درجة كبيرة من المرونة والبعد عن الأساليب المعقدة .

الثالث: أن يكون للمنظمة مجلس أعلى، يقرر خطط العمل، ويقترح ما يلزمها من لوائح وقرارات تكون نافذة إذا اتفقت مع قواعد الشريعة.

الرابع: يمثل الحكومة في هذا المجلس من تختاره من الأعضاء، ويمثل المساهمين من يختارونه، ليكونوا أعضاء في المجلس، ليساعد ذلك على إشراف الحكومة عليها، واطمئنانها على سلامة سيرها، وحفظها من التلاعب والفشل.

الخامس: إذا تجاوزت الأخطار موارد الصندوق بها قد يستلزم زيادة الأقساط، فتقوم الدولة والمشتركون بتحمل هذه الزيادة. ويؤيد مجلس المجمع الفقهي ما اقترحه مجلس هيئة كبار العلماء في قراره المذكور بأن يتولى وضع المواد التفصيلية لهذه الشركة التعاونية جماعة من الخبراء المختصين في هذا الشأن .

# ثانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت اللجنة عن موضوع التأمين التعاوني (١).

فأجابت بها نصه:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه.. أما بعد:

صدر من هيئة كبار العلماء قوار بتحريم التأمين التجاري بجميع أنواعه؛ لما فيه من الضرر والأخطار العظيمة، وأكل أموال الناس بالباطل، وهمي أمور يحرمها الشرع المطهر، وينهى عنها أشد النهي، كما صدر قوار من هيئة كبار العلماء بجواز التأمين التعاوني، وهو الذي يتكون من تبرعات من المحسنين، ويقصد به مساعدة المحتاج والمنكوب، ولا يعود منه شيء للمشتركين، لا رؤوس أموال، ولا أرباح، ولا أي عائد استثباري.

<sup>(</sup>١) ينظر: نص السؤال في الفتوى رقم (١٩٤٠٦).

أغره وعمة الميدرة في فعقه المضايا المعاصرة

### الراجع:

جلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي -ع ٢، ج ٥٤٥/١ ، قرار رقم ٩
 (٢/٩).

٢/ المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي الدورة الأولى القرار الخامس.

٣/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، الفتوى رقم: (١٩٤٠٦) ١٥ / ٢٦٧ – ٢٦٧ .

٤/ عقد إعادة التأمين التعاوني، دراسة مقارنة (رسالة ماجستير) عبد العزيز بن عبدالمحسن العبيكان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء -الوياض.

 أر التأمين التعاوني: تحليل مللي مقارن لشركة التأمين الإسلامية الأردنية (بحث محكم)، عبد الله عمر خلف مسالمة، المملكة الأردنية الهاشمية، مجلات جامعة الرموك، (٢٠٠٣م).

### م: ٧٠ التأمين الصحي

#### صورة المنالة :

اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو مؤسسة تتعهد برعايته بدفع مبلغ محدد أو مقسط لجهة معينة ، على أن تلتزم تلك الجهة بتغطية العلاج أو تغطية تكاليفه خلال مدة معينة .

#### حكم السالة:

للمعاصرين في مسألة التأمين الصحي اتجاهان:

الانتجاء الاول: منع التأمين الصحي التجاري وإياحة التأمين الصحي التعاوني، وهو ما ذهب إليه مجمع الفقه الإنعاد، وهو ما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي الدَّولي، وأضافوا كون التأمين الصحي مباشرًا مع المؤسسة العلاجية بالضوابط، التي تُجعل الغرر يسيرًا مغتفرًا مع توافر الحاجة التي تُنزل منزلة الضرورة، لتعلق ذلك بحفظ النفس والعقل والنسل، وهي من الضروريات الشريعة بصيانتها.

الاقباد الشافي: منع التأمين الصحي التجاري إلا في حالات الضرورة، وهو ما ذهب إليه مجمع فقها، الشريعة بأمريكا والمجمع الفقهي الإسلامي بالهند. اختلف المعاصرون في حكم التأمين الصحي إلى رأيين: رأي بالجواز ، ورأي بالحرمة .

### قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

## أولًا: قرارات المجامع الفقهية:.

١/ قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبئق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته السادسة عشرة بدبي(دولة الإمارات العربية المتحدة) ٥٠ صفر -٥٠ ربيع الأول ١٤٠٦ه، الموافق ٩ - ١٤ نيسان (إبريل) ٢٠٠٥م. بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع التأمين الصحي، وبعد استهاعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلى .....

# حكم التأمين الصحي:

أ- إذا كان التأمين الصحي مباشرًا مع المؤسسة العلاجية فإنه جائز شرعًا بالضوابط التي تجعل الغرر يسيرًا مغتفرًا مع توافر الحاجة التي تُنزل منزلة الضرورة، لتعلق ذلك بحفظ النفس والعقل والنسل، وهي من الضروريات التي جاءت الشريعة بصيانتها.

# ومن الضوابط المشار إليها:

١/ وضع مواصفات دقيقة تحدد التزامات كل من الطرفين.

٢/دراسة الحالة الصحية للمستأمن، والاحتيالات التي يمكن التعرض لها.

ب- إذا كان التأمين الصحي عن طريق شركة تأمين إسلامي (تعاوني أو
 تكافلي) تزاول نشاطها وفق الضوابط الشرعية، التي أقرها المجمع في قراره رقم
 (٢/٩)٩) بشأن التأمين وإعادة التأمين، فهو جائز.

ج- إذا كان التأمين الصحي عن طريق شركة تأمين تجاري فهو غير جائز ، كها نص على ذلك قرار المجمع المشار إليه أعلاه .

٤ - الإشراف والرقابة:

على الجهات المختصة القيام بالإشراف والرقابة على عمليات التأمين الصحي بها يحقق العدالة ، ويرفع الغبن والاستغلال وحماية المستأمنين .

التوصيات:

يوصي مجلس المجمع بها يلي:

دعوة الحكومات الإسلامية والجمعيات الخيرية ومؤسسات الأوقاف إلى
 توفير التأمين الصحي مجاناً أو بمقابل مناسب، لغير القادرين على الحصول على
 التأمين من القطاع الخاص.

٢ - عدم استخدام البطاقات الصحية إلا من أصحابها، لما في ذلك من مخالفة
 لمقتضيات العقود، وما تتضمنه من غش وتدليس.

٣- التحذير من إساءة استخدام التأمين الصحي: كادعاء المرض أو كتهانه ،
 أو تقديم بيانات مخالفة للواقع .

 إدراج موضوع التأمين التعاوني (الإسلامي أو التكافلي) في دورات المجمع القادمة في ضوء ما توصلت إليه المؤتمرات والندوات الأخيرة والتطبيقات المتنوعة، التي ظهرت بعد إصدار المجمع قراره السابق.

٢/ صدرت فتوى عن حكم التأمين الصحي من مجمع الفقه الإسلامي بالهند
 بشأن التأمين الصحى:

إن الشرع لا يقر القبار في أي صورة، والتأمين الصحي الرائج اليوم يدخل في القبار باعتبار مآله، وهو الذي حول العلاج فيه من خدمة إلى تجارة رابحة، وانطلاقًا من هذه الحقيقة قرر المجمع ما يل:

ان التأمين الصحي هو كأنواع التأمين الأخرى، مجتوي على
 المحرمات الشرعية، فلا يجوز في الظروف العادية، ولا فرق في
 الحكم بدن مؤسسات التأمين الحكومية وغير الحكومية.

- في حالات الإجبار القانوني يجوز التأمين الصحي ، ولكنه يجب على
   المستطيع إذا استفاد في علاجه بأكثر من مبلغه أن يتصدق بقدره دون
   نـة الثهاب .
- ٣- يمكن توفير البديل الإسلامي للتأمين الصحي، فينبغي للمسلمين
   إنشاء مؤسسة كهذه، تهدف إلى علاج المحتاجين وإعانتهم.

# ٣/ مجمع فقهاء الشريعة أمريكا:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى الله وصحبه ومن والاه، أما بعد: فإن الأصل في عقود التأمين التجاري سواء أكان تأمينا صحيا أو غيره أنها من العقود الفاسدة، نظرًا لما يكتنفها من الغرر الفاحش، فإن كل طرف لا يعرف سلفا ما الذي سيبذله وما الذي سيأخذه، ولا يباح من ذلك إلا ما تلزم به القوانين، نظرًا لجانب الإكراه، أو ما يكون من ذلك من العقود النابعة، لأنه يغتفر تبعًا ما لا يغتفر ابتداة واستقلالا، أو ما تمس الحاجة إليه عند انعدام البدائل، ولما كان التأمين الصحي من الحاجات العامة الماسة، وقد يرتقي في بعض الحالات إلى مستوى الضرورات، فإنه يترخص فيه إلى أن تتوافر البدائل المشروعة، وعلى هذا فأرجو ألا حرج في الاستفادة من هذا التأمين، لا سيها مع الظروف الصحية التي طرأت في حياة الزوج، نسأل الله جل وعلم أعلى وأعلم.

# ثانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

مئلت اللجنة عن موضوع التأمين الصحي (١).

فأجابت بها نصه:

بالنظر في العقد المذكور، تبين أنه مشتمل على غرر ومقامرة، وأنه من أنواع التأمين الصحى التجاري، وعليه فيكون محرمًا، فلا يجوز التعامل به.

## الراجع:

 ا/مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي،قوار رقم ١٤/٧)١٤ .

٢/فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتوى رقم:
٣١٠- ٣١٧ / ٢٠٥٨.

٣/مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٤م دكتور:صلاح الصاوى.

 التأمين الصحي في الفقه الإسلامي (رسالة دكتوراه)، د. مشاعل بنت فهد الحسون، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة –

# الرياض.

(۱) ينطر : فتوى رقم (۲۰۵۸۷) .

٥/ التأمين الصحي التعاوني في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية (رسالة ماجستير)، عائدة بنت عبد القادر فلمبان، جامعة الملك سعود، كلية التربية – قسم الثقافة الإسلامية.

التأمين الصحي واستخدام البطاقات الصحية، د. محمد جبر الألفي،
 بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي.

### م: ٧١ التأمين على السيارات

### صورة السالة :

أن يقوم صاحب السيارة، بدفع مبلغ من المال، لشركة التأمين، مقابل تأمين السيارة إما ضد الغير أو تأمينًا شاملا، ويكون ذلك إلزاميا في بعض الدول أو أغلبها.

#### حكم السالة:

اختلف العلماء المعاصرون في حكم هذه المسألة على اتجاهين:

الانتهاه الاول: التحريم، وإليه ذهب سهاحة الشيخ ابن باز و فضيلة الشيخ ابن جبرين رحمها الله تعالى، لما في التأمين التجاري من محاذير، أولها الغرر.

الاقتِها الشَّافي: الجواز للضرورة، وإليه ذهبت الهيئة الشرعية ببيت التمويل، و فضيلة الشبخ ابن عثيمين رحمه الله، لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَا اَضْطُرِزَتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٩].

# القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية الفتاوي العلمية:

١/ فتوى الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

عرض على الهيئة سؤال عن موضوع التأمين على السيارات (١).

فأجابت بها نصه:

إن القول بمنع التأمين مطلقا أو إياحته مطلقا بعيد عن الحقى، والذي يطمئن إليه قلبي أن عقد التأمين إذا كان في حدود الضرر الفعلي الواقع على المؤمن، له من غير أن يكون هناك غرر أو تدليس، فإنه يكون جائزا. أما التأمين الذي لا يراعي في تقدير التعويض الضرر الفعلي أو أن يكون هناك غرر فاحش، كالتأمين على الحياة وما في معناه فإنه يكون ممنوعا ، لأن مثل هذا التأمين لا يراعي فيه إلا مقدار القسط الذي يدفعه المؤمن، وأيضا فإن الضرر الواقع على المؤمن له أو على ورثته غير منضبط فيكون فيه غرر فاحش بخلاف التأمين الشامل على السيارات فإن تقدير التعويض - كما أعلم - يراعى فيه مقدار الضرر، فالمؤمن له لا يستحق لذى شركة التأمين إلا أقل من قيمة الضرر، أو الحد الأعلى المنصوص عليه في عقد التأمين، وعليه فلا غرر، والله صبحانه وتعالى أعلم.

٢/ قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، .

عرض على اللجنة أيضًا سؤال عن موضوع التأمين على العيال ضد الحوادث والأخطار (٣).

ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (٢٥٦).

<sup>(</sup>٢) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٠٦٦) .

يجوز التأمين على السيارات ضد الغير تأمينًا شاملًا، إذا كان التعويض في

حدود الضرر الفعلي لا أكثر، وإذا جرى التأمين على السيارات أو غيرها في الممتلكات أو الأموال بالصورة المشروعة، فإن الأرباح تكون حلالًا، ما لم يداخلها شرط آخر غير مشروع. والله أعلم.

# ثَانيًا: الفتاوي العلمية:

فأجابت بما يلي:

١/ فتاوي متنوعة لسهاحة الشيخ ابن باز.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع التأمين على السيارات (١).

فأجاب رحمه الله:

التأمين محرم، هذا هو الأصل، لأنه ربا وغرر، فالمؤمن يعطي مالاً قليلا وياخذ مالاً كثيرا، وقد لا يأخذ شيئًا، وقد تخسر الشركة أموالا عظيمة؛ لكن لا تقل: آخذ من ذا، ومن ذا، ومن ذا، فيحصل الربح من جهة لكن من جهة أخرى قد يعطي شركة التأمين عشرة آلاف، وتخسر عليه عشرات الألاف. ومن هنا يأتي الغرر.

٢/ فتوى فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله.

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١٨٥).

401

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع التأمين على السيارات (١).

فأجاب رحمه الله:

هذا لا بجوز؛ حيث من أتن على سيارته يدفع للشركة مالا شهريًا، وقد لا يحتاجهم مدة طويلة، فيذهب عليه ماله الذي دفعه، وأحيانًا تتعطل سيارته كثيرًا أو تدفع له الشركة أضعاف ما أتخذت منه، وهو لا يحل له؛ لأنه في غير مقابل، ثم إن كثيرًا من المؤمّنين يتهورون، ويركبون الأخطار، ويسببون كثرة الحوادث معتمدين على الشركة، وفيه ضرر على الناس، فتركه أسلم.

٣/ فتوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع التأمين على السيارات.

فأجاب رحمه الله:

لا نقيسه على هذا، فإن شركات التأمين هذه لا شك أنها محرمة، وأنها من الميسر، الذي قرنه الله تعالى بالخدر وعبادة الأصنام والاستقسام بالأزلام، كما قال الله عز وجل: ﴿ كَائِتُ الَّذِينَ ، اَسْتُوا إِنَّنَا النَّقِيرُ وَالْآسِيرُ وَالْآسَالُ وَالْوَلَمُ يِجْسُ يَنَ قَال الله عز وجل: ﴿ كَائِتُ اللَّهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ هذا العقد ضرر دائر بين الغنم والغرم، وكل عقد هذه حاله فإنه من لليسر، إذ إن الإنسان يكون فيه حاله دائرة بين أن يكون غانمًا أو غارمًا، وأضرب لك مثلًا بأنه إذا كان عندي سيارة، وأعطيت شركات التأمين مبلغًا من المال كل شهر مثلا، لنفرض أنه مائة

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٧٠٠٦) .

ر مال، فمعنى ذلك أنها ستطلب في السنة ألفا ومائتي ريال، قد يحدث حادث على سبارتي يستهلك خمسة آلاف ريال لإصلاحها، وحبنئذ تكون الشركة غارمةً، لأنه أخذ منها أكثر مما بذل لها، وقد يكون الأمر بالعكس، قد تمضى السنة والسنتان والثلاث، ولم يحصل على سيارتي حادث، وحين إذن أكون أنا غارمًا، لأنه أخذ مني مبلغًا من المال بغير حق، وهذا بعينه هو الميسم ، لأنه يشبه الرهان الذي قد يكون الإنسان فيه غانيا وقد يكون فيه غارمًا، ولأنه نفس ما قاله الرسول عليه الصلاة والسلام، حيث نهي عن بيع الغرر، فإن هذا يشبهه، إن لم يكن هو إياه، ثم إن في هذه التأمينات في الحقيقة إضرارًا بالمجتمع وإخلالا بالأمن، لأن هذا الذي قد أمن على حادث سيارته قد يؤديه هذا التأمين إلى التهور وعدم المبالاة بالصدم والحادث، لأنه يرى أنه مؤمن له، ولهذا ينبغي حفظًا لأمن المجتمع أن تمنع هذه التأمينات أو هذه الشركات، فالذي أرى فيه هذا أنه يجب على كل مؤمن أن يجعل اعتماده على ربه سبحانه وتعالى، وأن يبتعد عن المعاملات المحرمة، لأن هذا المال الذي بأيدينا هو عارية، إما أن يؤخذ منا ويتلف في حياتنا، وإما أن نؤخذ منه ونتلف ويبقى لغيرنا، فالواجب على المؤمن ألا يجعل المال غاية بل يجعله وسيلة ، وليتذكر دائيًا قول الله عز وجل: ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

الْخَيْرُونَ ﴾ [المنافقون: ٩]، ليتذكر دائيًا قول الله عز وجل: ﴿ حَقَّىٰ إِنَّا حَمَّةُ أَحَدَّهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِمُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩] أي من جملة ما يدخل في هذه الآية: لعلي أنفق مالي الذي تركته فيها يقربني إلى الله من الأعمال الصالحة، فقال

لَا نُلْهِكُمْ أَمْوَلُكُمْ وَلَا أَوْلَندُكُمْ عَن ذِكْرِ أَللَّهِ وَمَن يَفْعَلُ ذَلِكَ فَأُولَتِكَ هُمُ

404

الله عز وجل: ﴿ كُلَّا ﴾ بمعنى حقًا ﴿ إِنَّهَا كُلِمَةٌ ۚ هُوَ فَٱلْهِهَا ۚ وَمِن وَرَآيِهِم بَرْزَتُمْ إِلَىٰ يُومِ يُبِعَثُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] فنصيحتى للمسلم ألا يتشبه بالكفار، الذين يجعلون المال غاية لا وسلة، ويجعلون الدنيا مقرًا، لأن مقر المؤمن هي دار الآخرة، التي هي خير وأفضل وأعظم من هذه الدنيا بكثير، كم قال الله تعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْشٌ مَّا أُخْفِي لَهُم مِن قُرَّةٍ أَعْنُن جَزَّاءٌ بِمَا كَانُوا المَعْلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧]، وليعلم أنه إذا اتقى الله عز وجل في عباداته ومعاملاته وأخلاقه وولايته، التي ولي عليها من أهله من زوجات وغيرهم، ليعلم أنه يتق الله عز وجل في ذلك، فإن الله تعالى قد ضمن له وهو لا نخلف الميعاد أن يرزقه من حيث لا يحتسب ﴿ وَمَن يَتَق اللَّهُ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَا اللَّ وَتَرَدُقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥۚ إِنَّ اللَّهَ بَلِلْغُ أَشْرِهِۥ قَدْجَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّي شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، ﴿ وَمَن بَدَّقَ اللَّهَ يَجْعَل لَهُ مِنْ أَشْرِهِ. يُشْرًا ﴾ [الطلاق: ٤]؛ فأنت يا أخى المؤمن اصبر والرزق سيأتيك إذا سعيت له بالأسباب المشر وعة غير المحظورة، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: (إنه ألقي في روعي: إنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب)، ونسأل الله تعالى أن يحمى المسلمين من الربا والميسر ، وأن يسهل لهم معاملاتهم الطيبة التي يأكلونها رغدًا هنيئًا ، لا تبعة عليهم في الدنيا ولا في الآخرة ، لكن قد يقول قائل : إذا ابتليت بهذا الأمر فقدمت إلى بلد أو كنت في بلد يرغموني على هذا التأمين، فهاذا أصنع هل أعطل سيارتي واستأجر أم ماذا أصنع ؟ أقول في هذا: إنه إذا أرغمت على هذا التأمين فلا حرج عليك أن تدفع ما أرغمت عليه، ولكن إذا حصل عليك

حادث، فلا تأخذ منهم إلا مقدار ما دفعت، لا تأخذ منهم ما يكون مهذا الحادث إذا كان أكثر مما أعطيتهم، ومهذا تكون خرجت من التبعة، لأنك ظلمت في هذا العقد المحرم، الذي أجبرت عليه، وبدفع هذه الفلوس التي أجبرت على دفعها، فإذا ظلمت فإنك تأخذ قدر مظلمتك باختيارهم هم، لأنهم هم الذين سيدفعون إليك هذا بمقتضى العقد الذي أجبروك عليه ، فلا أرى بأسًا أن تأخذ منهم مقدار ما دفعت فقط على هذا الحادث الذي حصل لك، وإذا كان الحادث أقل مما دفعت فهم لم يعطوك إلا بقدر الحادث، وهذا لا شك أنك ستأخذه.

### الراجع:

١/ الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي، فتوى رقم (٢٥٦).

٢/ مجموع فتاوي ومقالات متنوعة لسياحة الشيخ ابن باز، كتاب البيوع -باب الضان - حكم التأمين على السيارات ( ١٩ / ٣١٥).

٣/ فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله، فتوى رقم (V++7)

٤/ فتاوى نور على الدرب، البيوع، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله.

### م: ٧٢ التّأمين على العمال ضد الحوادث والأخطار

### صورة المسألة:

أن تقوم شركة فيها عمال بالتأمين عليهم تأمينًا ضد الحوادث والأخطار التي تعرض لهم في عملهم كالحفر والبناء ونحو ذلك، أو تأمينًا من العجز.

#### حكم السالة:

تفريمًا على ما سبق من إباحة التأمين التعاوني ومنع التأمين التجاري فهذا بشمل التأمين المذكور، وقد أفنى قطاع الإفتاء بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالكويت بجواز التأمين على العمال ضد حوادث العمل التي تؤدي إلى الإصابات، أو الوفاة، بمبالغ غير مرتجعة لا يستحق عليها فوائد، إذا كان التعويض في حدود الضرر الفعل لا أكثر.

# القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية .

عرض على اللجنة سؤال عن موضوع التأمين على العمال ضد الحوادث والأخطار(١٠).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٠٦٥).

يبوز التأمين على العيال ضد حوادث العمل التي تؤدي إلى الإصابات، أو الوفاة، بمبالغ غير مرتجعة لا يستحق عليها فوائد، ويكون مبلغ التعويض لا يتجاوز الضرر الفعلي، واللجنة تستأنس للحد الأعلى في تقدير الضرر هنا بالدية الشرعية للنفس أو ما دونها، وهي بالنسبة للنفس مقدرة بالذهب بألف مثقال أي ما يعادل (٢٥٠٠) أربعة كيلو غرامات وربع الكيلو من الذهب الخالص، أو ما يعادل هذا القدر من النقود الورقية، أما دية ما دون النفس في الأعضاء وذهاب القوى، فهي نسب عددة شرعًا من الدية الكاملة، وقد صدر في الكويت مرسوم بجدول نسب الديات الشرعية، لذا ينبغي التقيد في مبالغ التأمين المستحقة ببلقادير الشرعية، لتكون في حدود الضرر الفعلي، وعدم الزيادة عنه إلى أن يصدر الرأي الشرعية اليات في موضوع التأمين على الحياة، الذي هو موضوع بصحث في المجامع الفقهية.

وعليه بجوز للسائل الاشتراك في هذا التأمين الجاعي، وإذا حصل على تعويض زائد عن مقادير الدية الشرعية للنفس (الوفاة) أو فيها دون النفس (العجز الكلي أو الجزئي وفقدان الأطراف والحواس)، فإنه لا يتملكه بل يصرفه في وجوه الحنير. والله أعلم. ٣٥٧ الفضايا الففهية المعاصرة في المعاملات المالية

### الراجع:

 ١/ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، فتوى رقم (٢٠٦٥)، وفتوى رقم (٢٠٦٦).

# م: ٧٣ الدفع للتأمينات لإنمام مدة استحقاق الراتب التقاعدي

### صورة المائة:

أن يقوم شخص بدفع مبلغ من المال للشركة ، قيمة أقساط التأمينات المتبقية عليه ، لاستكيال المدة المتبقية في استحقاق الواتب التقاعدي.

#### حكم السألة :

ذهب الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين إلى جواز هذه المعاملة ، استدل لذلك بأن الاشتراك في التأمينات الاجتهاعية نوع من التأمين التعاوني.

# الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية والفتاوي العلمية:

١/ فتوى فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين –رحمه الله .

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن الدفع للتأمينات لإتمام مدة استحقاق الراتب التقاعدي<sup>(۱)</sup>.

فأجاب رحمه الله بها يلي:

يجوز لك أن تدفع لهم ما طلبوه، وتستلم نصف الراتب الذي ذكروا، ويكون هذا مشابها للتقاعد الحكومي الذي تدفعه الدولة لمن خدم فيها، وإن رأيت أن

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى (٤٨٥٣) .

\_

تقتصر على تأمين المدة التي عملتها بالشركة، فهو خير لك، ومن يستعفف يعفه الله.

٢/ فتوى الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن العجلان، المدرس في الحرم المكى(١٠):

الذي يظهر من سؤال السائل أنه يسأل عن التأمينات الاجتماعية الشبيهة بالتقاعد، والتي صورتها أن يدفع العامل لهذه المؤسسة نسبة من راتبه الشهري، ويدفع رب العمل مثل هذه النسبة ، ولنفرض أن النسبة ٩٪ فيتحصل من ذلك ٨٪، ٩٪ من العامل و٩٪ من رب العمل، ويدفع ذلك لمؤسسة التأمينات الاجتماعية بصفة شهرية ولسنوات معلومة في نظام هذه المؤسسة، وبعد مضي العامل في عمله عدة سنوات قد تتجاوز العشرين عاماً يجرى له راتب سنوي حسب ما ينص عليه نظام الدخول في هذا التنظيم، ولعل السائل يسأل عن حكم حلك .

والذي يظهر لي جواز هذا النوع وهو ما يسمى بالتأمينات الاجتهاعية ، وحكمه حكم التقاعد الذي تقوم الدولة بإجرائه مع موظفيها، والواقع أن هذا النوع مع النوع الآخر وهو التقاعد كلا هذين النظامين قد ينطبق عليهها المبدأ

 (١) ينظر نص السؤال في فتاوى واستشارات موقع الإسلام اليوم: المعاملات/التأمين بتاريخ ٧/١٤٢٧. العام للتأمين ورأيي أن التأمين لم يبحث من ذوي اختصاص وأهلية للبحث النبحث الذي يستحقه، وإنها بحث بحثاً فيه شيء من القصور وعدم التصور لواقعه، لواقعه حبث إن أول الجهات التي بحثته بحثاً ينتقر إلى تصور واقعه، والتحقيق العلمي فيها قبل عنه من أنه يشتمل على الضرر والغبن والجهالة والربا والقرار وغير ذلك من الصفات التي ألصقت بهذا النوع إلصاقاً يفتقر إلى التحري والتحقيق، وما جاء بعد ذلك من تأييد لأول قوار صدر في التأمين جاء على سبيل التقليد، ولهذا أتجه لي القول: أن الموضوع في حاجة ملحة إلى بحثه من ذوي الاغتصاص في النظر والفقه والإقتصاد والجانب التطبيقي حتى يتضح أمره،

# المراجع:

 ١/ فتوى فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين حرحمه الله - فتوى رقم (٤٨٥٣).

٢/ فتاوي واستشارات موقع الإسلام اليوم.



# م: ٧٤ التبرع بأرباح المساهمين وعائد المشتريات

### صورة المسألة:

أن تقوم البنوك بإضافة فوائد الأسهم وعائدات المعاملات، التي مضى على اعتيادها من الجمعية العمومية للجمعية التعاونية خمس سنوات، ولم يطالب بها أصحابها، إلى الاحتياطي الإجباري لجمعية من جمعيات النفع العام.

### حكم المسألة:

يجوز شرعًا أن تضاف إلى الاحتياطي الإجباري للجمعية أو نحوها، مستحقات أصحاب الأسهم من أرباحها أو عائد المعاملات، إذا مضت المدة المحددة لاستلامها، ولم يستلمها مستحقوها. هذا ما ذهب إليه قطاع الإفتاء بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالكويت.

# القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية:

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية .

سئلت لجنة الاستفتاء عن موضوع التبرع بأرباح المساهمين وعائد المشتريات<sup>(۱)</sup>.

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السوال في فتوى رقم (٢١١٦).

فأجابت بما يلي:

يجوز شرعًا أن تضاف إلى الاحتياطي الإجباري للجمعية أو نحوها، مستحقات أصحاب الأسهم، من أصحاب الأسهم من أرباحها أو عائد المعاملات إذا مضت المدة المحددة لاستلامها ولم يستلمها مستحقوها، على أن يكون ذلك الإعلان في النظام الأساسي أو ما يعادله بما يفترض علم المساهم به، ويعد هذا ترعًا معلقًا على شرط.

ملاحظة: كلمة (فوائد الأسهم) في السؤال وفي النظام الأساسي (المادة ٥٢ فقرة ٣) سبق للجنة أن نبهت على ضرورة تغيير لفظ (فوائد) إلى لفظ (أرباح)، لأن واقع الأمر أنها أرباح، بالرغم من تحديد النسبة فيها لرأس المال لشمولها لجميع المساهمين، فتكون ربحًا فعليًا، وأحيانًا تخفيضًا لرأس المال إن لم يوجد أرباح، والله أعلم.

### الراجع:

 وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، فتوى رقم (٢١١٦).

# م: ٧٥ التبرع لمدرسة تضاهى المدارس الأجنبية

### صورة المسألة:

أن يقوم شخص بالتمويل، أو التبرع لمدرسة وطنية تقوم على نمط المدارس الأجنمة.

#### حكم السألة:

لا يجوز التمويل لبناه مدرسة تستخدم على نمط المدارس الأجنبية ، إذ الثابت والمعروف والواقع أن هذه المدارس أسهمت وتسهم في تضليل أبناه المسلمين. هذا ما ذهبت إليه الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

# القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة عن موضوع التبرع لمدرسة أجنبية (١٠).

فأجابت بها يلي:

لا يجوز التمويل لبناه مدرسة تستخدم على نمط المدارس الأجنبية ، إذ الثابت والمعروف والواقع أن هذه المدارس أسهمت وتسهم في تضليل أبناء المسلمين،

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٥٢١) .

الموسوعة المدرة في فقه الفضايا المعاصرة

بصورة لا تجدي معها رقابة الجهات الرسمية، خصوصا مع ضعف رقابة أولياء الأمور .

### الراجع:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي ، فتوى رقم (٥٢١).

# م: ٧٦ جوائز للمتبرعين لجهة خيرية

### صورة المائة:

أن تقوم جمعية خيرية بتوزيع كوبونات (بطاقات تبرع)، وتحمل هذه البطاقات أرفاتا خاصة لكل من متبرع ثم يجري سحب على هذه الأرقام وصاحب الرقم الفائز سوف تمنحه اللجنة جائزة قيمة ، أو تكون الجائزة لصاحب أكبر تبرع.

### حكم السالة :

في هذه المسألة اتجاهان:

الانتجاه الاول: المنع ؛ لأن هذا الأسلوب فيه شبهة القيار، لأن الفائز بجائزة لا يأخذها إلا إذا تبرع بمبلغ من المال، وهو ما ذهب إليه قطاع الإفتاء بوزارة الأوقاف والشفون الإسلامية بالكويت.

 عَنكُم مِّن سَيِّنَاتِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وهو ما أفتى به فضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجرين رحمه الله.

# الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية :

# أولا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية .

سئلت الهيئة عن موضوع جوائز للمتبرعين لجهة خيرية (١).

فأجابت بها يلي:

هذا الأسلوب فيه شبهة القيار، لأن الفائز بجائزة لا يأخذها إلا إذا تبرع بمبلغ من المال، وتحث اللجنة الجهة السائلة على اقتراح أساليب أخرى لجمع التبرعات بعيدة عن الشبهات. والله أعلم.

# ثَانيًا: الفتاوي العلمية:

فتوى فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع جوائز للمتبرعين لجهة خيرية (٢).

لا بأس بهذا العمل، إذا جرب ووجد أكثر فاعلية من الخطابات الموجهة إلى الأفراد أو المؤسسات، ويجوز الجمع بين عمل هذه الحصالات والكتابة إلى

(١) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (٢٠٨٨).

(٢) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (٥٥٣٤).

المؤسسات، ولا بأس بجعل شهادات النقدير والجوائز إذا كان ذلك حافزًا للأسر ودافعًا لهم إلى كثرة النبرع، مع أن النفقة سرًا أكثر أجرًا، لأنها أدل على الإخلاص، وأبعد عن الرياء، الذي ذمه الله تعالى بقوله: ﴿ وَالَّذِينَ بُهُنِفُونَ الْمُوَلِّكُمُ مُ بِنَاةَ النَّالِينَ ﴾، وقد قال الله تعالى: ﴿ إِن شُرِدُوا أَلْشَكَفُتِ فَيْمِيمًا فِي وَلِن تُخْمُوعًا وَتُؤْتُوكًا اللَّهُ عَلَيْ فَهُو نَغِيرٌ لَحَكُمٌ وَيُكْكِرُ عَنصُم مِن سَيَعًائِكُمُ مُ الله على الله في ظله: (ورجل سَيَعًائِكُمُ مُ إِن قال النبي عَلَيْهِ في السبعة الذين يظلهم الله في ظله: (ورجل تصدق بصدقة فأخفاها)، ومع ذلك إذا كان إظهار الصدقة فيه سبب للمنافسة والمكاثرة فإنه جائز، والله أعلى.

#### الراجع:

 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، فنوى رقم (۲۰۸۸).

٢/ فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله، فنوى رقم
 ٥٣٤).

٣/ أحكام الجوائز الفقهية وصورها المعاصرة (رسالة ماجستير)، لباسم أحمد عامر، الجامعة الأردنية.

# م: ٧٧ الحوافر المرغبة في الشراء

# صورة المائة :

أن تقوم بعض مراكز التسوق بعرض بعض السيارات كدعاية لها، من خلال إجراء سحب على هذه السيارات، يدخل هذه السحوبات من يحصل على كربونات، يتم الحصول على هذه الكوبونات بشرط الشراء بقيمة معينة من أحد علات هذا المركز.

### حكم السالة:

هذه المسألة مما اختلف فيها العلماء المعاصرون على اتجاهين:

الاقتِعاه الأولى: تحريمها، وهو ما ذهب إليه سهاحة الشبخ عبدالعزيز بن باز – رحمه الله-، وذلك لما فيه من الغرر وهو قهار، وهو الميسر الذي حرمه الله، والمذكور في قوله تعالى: ﴿ يَالَيُهَا اللَّهِمَ اللَّهُ الْمَنْدَرُهُ وَالْمَيْسِرُ وَالْمُصَابُ وَالْأَثْمَامُ وَالْمُثَامُ وَالْمُثَامِ وَمِثْنُ اللَّهَ عَلَيْ اللَّهِ مَا اللَّهُ اللَّهُ وَمِثْنَ اللَّهُ اللَّهُ وَمِثْنَ اللَّهُ وَمِثْنَا اللَّهُ اللَّهُ وَمِثْنَا اللَّهُ وَمِثْنَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّاللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَا اللَّالَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ

الانجاه الثاني: إباحة هذه المعاملة بقيدين، وهما: أولهما: ألا يزاد على سعر السلعة في السوق. والثاني: أن تشتري السلعة للحاجة إليها، لا من أجل الجائزة؟ وممن قال بهذا القول الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات ، وفضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

### الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية والفتاوي العلمية:

# أولًا: الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/ الهبئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (الإمارات).

سئلت هيئة الفتوي عن موضوع السحب على سيارة (١).

فأجابت بها يلي:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد . .

وفقك الله للأعمال الصالحات، ورزقك من الطبيات، واعلم أن جواب ما سألت عنه ، هو ماطر:

من اشترى كوبونا لمجرد الحصول على سيارة عرضها أهلها بشرط الشراء
 من محلهم بسعر محدد، على أن تتم القرعة بعد ذلك بين أصحاب
 الكوبونات، ومن وقعت القرعة عليه أعطي السيارة، فهذه الصيغة لا تجوز، لما
 تحتوي من الغرر، لأن صاحب الكوبون قد لا تخدمه القرعة، ويصبح وقد دفع

\_

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١٣٧٦١) .

أمّا من حصل على الكوبون بهبة كأن اشترى من المحل الذي عنده عرض معين ولم يكن يقصد العرض، وإنها اشترى لحاجة غير السحب، وكافأه أصحاب المحل بالكوبون، فيجوز له أن يدخل به ذلك السحب، والله أعلم.

# ثَانيًا: الفتاوي العلمية:

١/ فتوى سهاحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع السحب على سيارة .

فأجاب رحمه الله بما يلي:

(۱) التمهيد (۱۳/۱۳).

هذه المعاملة تعد من القهار؛ وهو الميسر الذي حرمه الله، والمذكور في قوله تعالى: ﴿ يَكُنُّهُ اللَّهُ مَنْ مَنْ اللَّهُ مَنْ الشَّيْطُنِ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ مَنْ مَنْ الشَّيْطُنِ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ مَنْ مَنْ الشَّيْطُنُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللّهُ ال

فالواجب على ولاة الأمر وأهل العلم في مدينتكم وغيرها إنكار هذه المعاملة، والتحذير منها؛ لما في ذلك من خالفة كتاب الله العزيز، وأكل أموال الناس بالباطل.

رزق الله الجميع الهداية والاستقامة على الحق.

٢/ فتوى فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع السحب على سيارة (١).

فأجاب رحمه الله بها يلي:

هذا نوع من البيوع نخاطب به البائع والمشتري، نقول للبائع: هل أنت ترفع سعر السلعة من أجل هذه الجائزة أو لا ؟ إن كنت ترفع السعر فإنه لا يجوز، لأنه إذا رفع السعر، واشترى الناس منه، صاروا إما غارمين وإما غانمين، يعني إما رايحين، وإما خاسرين.

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في "لقاءات الباب المفتوح " (٧٢/٣) .

فإذا كانت هذه السلعة في السوق مثلاً تساوي عشرة فجعلها باثني عشر من أجل الجائزة، فهذا لا يجوز، لأن المشتري باثني عشر: إما أن يخسر الزائد على العشرة، وإما أن يربح أضعاقًا مضاعفة بالجائزة، فيكون هذا من باب الميسر والقار المحرم، هذه واحدة.

فإذا قال البائع: أنا أبيع بسعر الناس، لا أزيد ولا أنقص، فله أن يضع تلك الجوافز تشجيعًا للناس على الشراء منه.

ثم نتجه إلى المشتري فنقول له: هل اشتريت هذه السلعة لحاجتك إليها، وأنك كنت ستشتريها سواء كان هناك جائزة أم لا ؟ أم أنك اشتريتها من أجل الجائزة فقط ؟

فإن قال الأول، قلنا: لا بأس أن تشتري من هذا أو من هذا، لأن السعر ما دام كسعر السوق، وأنت ستشتري هذه السلعة لحاجتك، فحينتذ تكون إما غانيًا وإما سالمًا، ففي هذه الحال لا بأس أن تشتري من صاحب الجوائز.

وأما إذا قال: أنا أشتري ولا أريد السلعة، وإنها أشتري لأجل أن أحصل على الجائزة، قلنا: هذا من إضاعة المال، لأنك لا تدري أتصيب الجائزة أو لا تصيبها.

وقد بلغني أن بعض الناس يشتري علب اللبن وهو لا يريدها، يشتريها ويريقها، لعله يحصل على الجائزة، فهذا يكون من إضاعة المال، وقد ثبت أن النبي على بنى عن إضاعة المال [البخاري (٦٠٨) ومسلم (٥٩٣)] بقي شيء ثالث: إذا قال قائل: هذه المعاملة تضر بالبائعين الآخرين، لأن هذا البائع إذا جعل جوائز للمشترين، وكان سعره كسعر السوق، اتجه جميع الناس إليه، وكسدت السلع عند التجار الآخرين، فيكون هذا ضررًا على الآخرين، فنقول هذا يرجع إلى الدولة، فيجب على الدولة أن تتدخل إذا رأت أن هذا الأمر يوجب اضطراب السوق، فإنها تمنعه إذا رأت المصلحة في منعه، أو إذا رأت أنه من التلاعب في الأسواق - والتلاعب في الأسواق بحب على ولي الأمر أن بمنعه.

### الراجع:

 الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (الإمارات)، فنوى رقم (١٣٧٦١).

٢/ فتاوى سهاحة الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله مجموع فتاوى ومقالات متنوعة الجزء التاسع عشر ، نشر في كتاب (فتاوى إسلامية)، من جمع الشيخ / محمد المسند، ج٢، ص: ٣٦٧.

٣/ فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله. "لقاءات الباب المفتوح "(٣/٧٧(.

الحوافز المرغبة في الشراء في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير) ، د . خالد
 بن عبدالله المصلح ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية الشريعة .



# م: ٧٨ تمويل شراء بضائع لشركة تتعامل بالقروض الربوية

### صورة المسألة :

أن يقوم البنك بتمويل شركة تتعامل بالقروض الربوية مع عملائها.

### حكم المسألة:

لا حرج في التعامل مع شركة تتعامل بالقروض الربوية، في تمويلها بالأسلوب الشرعي، هذا ما ذهبت إليه الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي، حيث رأت أنه إذا لم يكن هناك مشاركة أو شبهة ربوية في العقود، فلا حرج في ذلك.

# الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

مشك الهيئة أيضًا عن موضوع تمويل شراء بضائع لشركة تتعامل بالقروض الربوية (١).

فأجابت بها نصه:

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٧٩٣).

رأت الهيئة أنه إذا لم يكن هناك مشاركة أو شبهة ربوية في العقود، فلا حرج على بيت التمويل الكويتي أن يتعامل مع هذه الشركة في تمويل بضائع بالأسلوب الشرعي، بشرط أن تعرض العقود التي بين بيت التمويل وشركة التسهيلات البحرينية، والعقود التي بين شركة التسهيلات وعملائها الذين ستبيعهم الشركة هذه البضائع على هيئة الفتوى للاطلاع عليها، والتأكد من أنه لا مؤاخذة شرعية عليها.

### الراجع:

الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي ، فتوى رقم (٧٩٣).

# ه: ٧٩ تمويل شراء قمر صناعي

#### صورة المسألة :

أن يقوم البنك ، أو أي جهة أخرى بتمويل شراء قمر صناعي .

# حكم المسالة :

ذهبت الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي، أن الأصل في استخدام المخترعات الجديدة، هو الإياحة لما فيها من منافع للمسلمين، وتحقق لديها أن غالب ما ترسله هذه الأجهزة مما يتنافى مع مبادئ الإسلام؛ لذا فلا يجوز تمويل شرائها.

### الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/ الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة عن موضوع تمويل شراء قمر صناعي (١).

فأجابت بها نصه:

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٧٨٦) .

رأت الهيئة أن الأصل في استخدام المخترعات الجديدة هو الإباحة لما فيها من منافع للمسلمين. أما هذا النوع من المخترعات فقد تحقق لدينا أن غالب ما ترسله هذه الأجهزة بما يتنافى مع مبادئ الإسلام لذا فلا يجوز تمويل شرائها.

# الراجع:

١/ الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي، فتوى رقم (٧٨٦).



### م: ١٠ توظيف غير المسلم

### صورة المسألة :

أن تتعاقد شركة مالكها مسلم مع غير المسلمين.

### حكم المسألة:

الأصل جواز التعامل مع غير المسلمين بالبيع والشراء، وغير ذلك من أوجه المعاملات، بشرط ألا يعود به ضرر واضح على الإسلام والمسلمين .

ويدل لهذا معاملة النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته مع غير المسلمين فقد توفي النبي ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاحًا من شعير كيا في صحيح البخاري، وقد أجر النبي ﷺ عبد الله بن أريقط دليلًا في سفره مهاجرًا، وعبد الله مشرك إذ ذاك، والحديث في صحيح البخاري، وعمن قال بذلك الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي، وقطاع الإفتاء في وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية بالكويت، والهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات.

### الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/ الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة عن موضوع توظيف غير المسلم (١).

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٤٤٢) .

فأجابت بها نصه:

-عند الضرورة بجوز توظيف غير المسلم في هذه الشركة، شريطة أن يكون موثوقا وأمينا على عمله، ومعروفا بهذا عن تجربة وتمحيص....

٢/ فتاوى لجنة الإفتاء في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (الكويت):

سئلت الهيئة أيضًا عن موضوع توظيف غير المسلم.

فأجابت بها نصه:

الأصل أن توظيف أو استخدام غير المسلمين جاتز مادام العمل الذي يقومون به مشروعًا، ولكن الأولى الاستعانة بالمسلمين لفتح أبواب الكسب الحلال أمامهم، وتحسين أوضاعهم المعيشية، وللأمن من استخدام غير المسلم للوظيفة أو أجرها فيا يضر المسلمين في الداخل أو الخارج، ولأن المسلم في الغالب يراعي الأحكام الشرعية في مزاولة مهنته، بخلاف غير المسلم، فإنه لا يقيم للاحكام الشرعية أي صفة، ولأجل تفادي الأضرار الدينية والاجتماعية، التي تحصل من تواجد غير المسلمين في البلاد الإسلامية.

٣/ الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (الإمارات).

سنلت الهيئة عن موضوع توظيف غير المسلم (١).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٤٩١٨).

TAV

فأجابت بها نصه:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد . .

فاعلم يا أخي السائل الكريم بارك الله فيك وجزاك الله خيرًا ، وجعلك من عباده الصالحين:

أن الأصل جواز التعامل مع غير المسلمين بالبيع والشراء، وغير ذلك من أوجه المعاملات، بشرط ألا يعود به ضرر واضح على الإسلام والمسلمين.

ويدل فذا معاملة النبي على وصحابته مع غير المسلمين، فقد توفي النبي وقد وحدعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعًا من شعير، كما في البخاري، وقد استعار من صفوان بن أمية أدرعًا وهو لا يزال مشركًا، وقد أجر كعب بن عجرة نفسه ليهودي على تمر، فأتى به النبي في فأطعمه، قال ابن دقيق العيد في عمدة الأحكام: والحديث دليل على جواز معاملة الكفار، وعدم اعتبار الفساد في معاملاتهم.

وينبغي على من خالطهم أن يسعى في هدايتهم ويدعوهم إلى الإسلام عن طريق الصدق في المعاملة ، واجتناب الكذب والغش ، وقد كان التجار المسلمون الأوائل سببًا لإسلام الكثيرين من البشر بسبب صدقهم في التجارة وإظهارهم لمحاسن الأخلاق التي دعا إليها الإسلام . ولا مانع من توظيف غير المسلم، ما لم يترتب على توظيفه محذور، أو يترتب عليه ضرر بالمسلمين، وقد أجر النبي على عليه عبد الله بن أريقط دليلاً في سفره مهاجرًا، وعبد الله مشرك إذ ذاك، والحديث في صحيح البخاري.

# الرجع:

١/ الهيئة الشرعية ببيت التمويل الكويتي ، فتوى رقم (٤٤٢).

٢/ فتاوى لجنة الإفتاء في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (الكويت).

٣/ الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (الإمارات)، فتوى رقم (٤٩١٨).

أحكام التعامل مع غير المسلمين للدكتور عبدالله الطريقي، منشور دار
 الفضيلة، تاريخ النشر: ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م، الرياض.

٥/ الوظيفة العامة في الفقه الإسلامي، دراسة مقارئة، (رسالة دكتوراه)،
 د. مختار عيسى سليان مصطفى، المملكة الأردنية الهاشمية، (١٩٩٨م).

# م: ١٨١ الجمع بين وظيفتين

#### صورة المسألة :

أن يقوم شخص بعملين لا يتعارضان، ويتقاضى راتيين من وظيفتين.

### حكم السالة:

ذهبت الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات، وفضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين رحمه الله إلى أنه لا مانع شرعًا من الجمع بين عملين لا يتعارضان، ما لم تمنم الدولة من ذلك.

# القرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية الفتاوى العلمية:

أولًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات.

سئلت الهيئة عن موضوع الجمع بين وظيفتين (١).

فأجابت بها نصه:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد . .

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٥٠٢٠).

قاعلم يا أخي السائل الكريم بارك الله فيك وجزاك الله خيرًا ، وجعلك من عباده الصالحين ، أنه لا مانع شرعًا من الجمع بين عملين لا يتعارضان ، ولا يخل عمل النهار بعمل الليل ، ما لم تمنع الدولة من ذلك .

وأما عن بدل السكن، فإلم تشترط جهة العمل لصرفه عدم توافر سكن آخر، بأن كانت تعطيه البدل كأنه جزء من الأجرة، بغض النظر عن توافر سكن لديه أم لا، حاذ له أخذه.

وإن شرطت جهة العمل عدم توافر أي مسكن لدى الموظف -لإعطائه بدل السكن- فلا يجوز له أخذ البدل دون إعلام أو استئذان جهة العمل بذلك، لأن المسلمين عند شروطهم، فها تم اشتراطه عند التعاقد لزم الوفاء به، والله أعلم.

# ثانيًا: الفتاوي العلمية:

فتوى فضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالرحن الجبرين رحمه الله.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع الجمع بين وظيفتين (١٠).

فأجابت بها نصه:

لا يجوز أن يتعين المسلم في عمل حكومي ونحوه إلا إذا وثق من نفسه بأداء هذا العمل، كاملا على الوجه المطلوب، فمن ذلك الإمامة والأذان، فالإمام

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٣٩٩٧) .

عليه أن يقوم بالصلاة في ذلك المسجد في الأوقات كلها، فإن عرض له عارض ضروري فعليه أن يُوكُّل إنسانًا موثوقًا ترضاه الجهاعة يقدر على القيام بالإمامة كها ينبغي، ويدفع له ما يكفيه، أو ما يُقابل عمله، حسبها يتراضيان عليه، وهكذا يُقال في المؤذن إذا ترسَّم في مثننة لزمه أداء هذا العمل، فإن عرض له عُمُلرً ضروري وكُّل من يقوم بعمله، وأعطاه قسطًا من المكافأة، حسبها يتراضيان عليه، وإذا لم يفعل فإنه آنم ويُشكُّ في حِل ما يُصرف له من الراتب لإخلاله بالعمل. والله أعلم.

# المراجع:

 الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (بالإمارات) ، فتوى رقم (٥٠٢٠).

٢/ فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله فتوى رقم
 (٣٩٩٧).

٣/ الوظيفة العامة في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، (رسالة دكتوراه)، د. مختار عيسى سليان مصطفى، المملكة الأردنية افاشمية، (٩٩٨٨).



### م: ٨٢ بيع الدين

### صورة المسألة:

أن يبيع من عليه دين دينه، إما أن يكون لمن في ذمته الدين، أو لغير من له الدين، وفي كل من الحالتين: إما أن يباع الدين نقدًا في الحال، أو نسبئة مؤجلًا.

# حكم المسالة :

# بيع اللين له صورتان:

المسورة الأولى: أن يكون على شخص دين قدره ألف دينار مثلا، فيتفق مع الدائن على أن يأخذ بدله سيارة مثلا حاضرًا بلا تأجيل، فهذا جائز لا إشكال فيه.

أفتى بذلك شبخ الإسلام ابن تيمية، واستدل بحديث أتيت النبي ﷺ فقلت: إني أبيع الإبل بالبقيع، فأبيع بالدنانير، وآخذ مكانها الدراهم، وأبيع بالدراهم وآخذ مكانها الدنانير، فقال عليه السلام: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكها شيء. [أخرجه النساني في الكبرى (رقم ١٦٨٠) وأبو داود (رقم (٢٥٥٤) واليهقي في الكبرى (١٤٥٥ وقد (١٤٤٧) وأحد (١٣٩/٢)]. الصورة الثنائية: أن يكون على شخص دين قدره ألف دينار مثلا، فيتفق على أن يأخذ بدله ألفي صاع من البر بعد سنة .

فقال الجمهور: لا يجوز (۱۰) لحديث (نهى عن بيع الكالم بالكالم). [رواه الدارقطني (ح٢٠٦٠) من حديث ابن عمر رَجَوَلَتُهُمَّنَهُمَّا)، وقالوا: أجمع العلماء على تحريم بيم الدين بالدين .

وذهب ابن تبمية وابن القيم إلى الجواز، وقال ابن القيم رحمه الله: ليس في تحريم بيع الدين بالدين نص ولا إجماع، وأما ما ورد من النهي عن بيع الكالئ بالكالئ فمعناه بيع المؤخر بالمؤخر، كما لو أسلم شيئا في الذمة، وكلاهما مؤجل(٬٬).

# قرارات الجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية.

# أولًا: قرارات المجامع الفقهية:..

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في مملكة البحرين، من ٢٥-٣٠ رجب

<sup>(</sup>١) ينظر : بدانع الصنائع للكاساني (٧/ ٣٣٣٠) وتبيين الحقائق (١٤٠/٤) والكاني لابن عبد البر (٧٣٨/٢) ، والفواكه الدواني للنفراوي (١١٠/٢) ، والأم للشافعي (٣٣/٣) ، والمغنى لابن قدامة (١٠٦/٢) ، والإنصاف للمو داوي (٤٤/٤) .

 <sup>(</sup>٢) ينظر: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٩ ٤٧٢/٢٩)، وإعلام الموقعين لابن القيم
 (٩/٢).

113هـ، الموافق 11- 19 تشرين الأول (نوفمبر) 199۸م، وبعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع "بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية في مجال القطاع العام والخاص"، وفي ضوء المناقشات التي وجهت الأنظار إلى أن هذا الموضوع من المواضيع المهمة المطروحة في ساحة المعاملات المالية المعاصرة. قروما يلى:

أولا: أنه لا يجوز بيع الدين المؤجل من غير المدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه، الإفضائه إلى الرباء كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو غير جنسه، لأنه من بيع الكالئ بالكالئ، المنهي عنه شرعًا، ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئًا عن قرض أو بيم آجل.

ثانيا: التأكيد على قرار المجمع رقم ١٥( ١/١) بشأن السندات في دورة مؤتمره السادس بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٧ – ٢٣ شعبان ١٤ هـ المادة ١٤ - ٢٠ أذار (مارس) ١٩٩٠م. وعلى الفقرة (ثالثا) من قرار المجمع رقم ٢٣/٢/٧ بشأن حسم (خصم) الأوراق التجارية، في دورة مؤتمره السابع بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٧-١٢ ذي القعدة ١٤١٢هـ الموافق ٩ الحام، ١٤١٧م.

ثالثا: استعرض المجمع صورًا أخرى لبيع الدين، ورأى تأجيل البت فيها لمزيد من البحث، والطلب من الأمانة العامة تشكيل لجنة لدراسة هذه الصور، واقتراح البدائل المشروعة لبيع الدين، ليعرض الموضوع ثانية على المجمع في دورة لاحقة.

وفي قرار رقم: ۱۰۱(۱۱/٤)، قرر ما يلي:

أولًا: يعدّ من فسخ الدين بالدين الممنوع شرعًا كل ما يُفضي إلى زيادة الدين على المدين ، مقابل الزيادة في الأجل أو يكون ذريعة إليه ، ومن ذلك فسخ الدين بالدين عن طريق معاملة بين الدائن والمدين تنشأ بموجبها مديونية جديدة على المدين من أجل سداد المديونية الأولى كلها أو بعضها ، سواء أكان المدين موسرًا أم معسرًا ، وذلك كثراء المدين سلعة من الدائن بثمن مؤجل ثم يبعها بثمن حال من أجل سداد الدين الأول كله أو بعضه .

ثانيًا: من صور بيع الدين الجائزة:

(١) بيع الدائن دينه لغير المدين في إحدى الصور الآتية:

( أ) بيع الدين الذي في الذمة بعملة أخرى حالة ، تختلف عن عملة الدين ، بسعر يومها .

( ب) بيع الدين بسلعة معينة.

( ج) بيع الدين بمنفعة عين معينة.

(٢) بيع الدين ضمن خلطة أغلبها أعيان ومنافع هي المقصودة من البيع .

كها يوصي بإعداد دراسات معمقة لاستكيال بقية المسائل المتعلقة بهذا الموضوع وتطبيقاته المعاصرة.

# ثَانيًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ فتاوى الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي.

سئلت الهيئة عن موضوع بيع الدين (١).

فأجابت بها يلي:

في حالات التشمين بمبالغ مؤجلة الدفع يجوز تعجيل المبالغ للمشمن لهم، والحلول محلهم بنفس مبلغ الدين . . أما شراء دين العميل المؤجل لدى الحكومة بشمن معجل أقل واستيفاء المبلغ الأصلي أو بدله (عقارا) فيها بعد، فهذا لا يجوز لأنه بيم دين آجل بشمن عاجل أقل، وهو ريا .

٣/ أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية (٢):

إن بيع الدين لغيره، كمن له على رجل مانة فاشترى من آخر عبدا بتلك المانة، ففي صحته قولان مشهوران : أصحهها: لا يصح، لعدم القدرة على التسليم، والثاني: يصح بشرط أن يقبض مشتري الدين الدين ممن هو عليه، وأن يقبض بائع الدين العوض في المجلس، فإن تقرقا قبل قبض أحدهما يطل العقد.

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١٣٥) .

<sup>(</sup>٢) ينظر: أبحاث هيئة كبار العلياء (٤١٩ - ٤١٩).

ولو كان له دين على إنسان ولآخر مثله على ذلك الإنسان، فباع أحدهما ما له عليه بها لصاحبه له لم يصح، سواء اتفق الجنس، لنهيه ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ. هذا آخر كلام الرافعي

قلت(١٠): قد صحح المصنف هنا، وفي التنبيه جواز بيع الدين لغير من هو عليه، وصحح الرافعي في الشرح والمحرر: أنه لا يجوز (٣).

## الراجع :

بهلة المجمع (العدد الحادي عشر ج١، ص ٥٣ )، قرار رقم:
 ١١٠(١١/٤)، وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي قرار رقم ١٥٨
 ١٥٧/٧).

٢/ الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية (ج ١-٣) بيت التمويل الكويتي، فتوى رقم (١٣٥).

٣/ أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية (جزء: ٤ صفحة: ٩٠٤-١٤).

٤/ موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامة ٨٥٥٨.

(١) القائل هو الإمام النووي رحمه الله في المجموع شرح المهذب.

<sup>(</sup>٢) ينظر : المجموع (٢٦٢/٩) وينظر : روضة الطالبين (٣/١٤٥) .

ملح أل صور بيع الدين ابتداء دراسة فقهية تطبيقية (بحث محكم)، د. خالد بن
 مفلح آل حامد، مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦/التصرف في الدين (رسالة ماجستير)، د. صالح بن عثمان الهليل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، الرياض.

٧/ حسمُ الدَّين في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة (رسالة ماجستير)، حسام محمد وهيب أبو رمح، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٦).

### م: ٨٣ نقل الدين من عميل لأخر

### العناوين المرادفة:

حوالة الدين

## صورة المنالة :

أن يشتري العميل من الشركة أو المصرف أو غيرهما سلعة ، على أن يتم دفع ثمنها في وقت آجل، ثم يقوم بإحالة الدين على عميل آخر ، بعد موافقة المصدر الذي استدان منه (۱).

#### حكم السالة:

ذهبت الهيئة الشرعية الشركة الراجحي المصرفية للاستثهار، والهيئة الشرعية لشركة دار الاستثهار الكويتية إلى أن نقل الدين من عميل لآخر، لا مانع من ذلك شرعًا<٢٠.

<sup>(</sup>١) ينظر : الكافي في فقه ابن حنبل (٢٢٣/٢).

<sup>(</sup>٢) ينظر : بدائع الصنائع للكاساني (٤٦/٦)، والمهذب (٢٤٥١)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٢٧/٣)، وأسنى المطالب (٢٣٣/٢)، والمغني لابن قدامة (٣٣٨/٤)، والمحرر في الفقد (٣٣٨/١).

ومستند ذلك قول النبي ﷺ: (مطلُ الغنيَّ ظُلم، وإذا أُتبع أحدُكم على مار، فَلْنَتُه) [الخارى (٢١٦٦)].

#### الفتاوي الصادرة عن الفيئات الشرعية :

١/ الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثبار.

سئلت الهيئة عن موضوع نقل الدين من عميل لآخر (١).

فأجابت بها يلي:...

لا مانع من أن يجيل عميل شركة الراجعي (أ) دينه المستحق لشركة الراجعي على آخر بشرط أن يكون المحال عليه (ب) مديناً للعميل (أ) بنفس المبلغ، وأن يكون الدينان من جنس واحد، وفي هذه الحالة يجوز أن تشطب شركة الراجعي من سجلاتها الدين من ذمة العميل (أ) وتسجله على المحال عليه (ب).

هذا ما توصلت إليه الهيئة لإحاطتكم والعمل بموجبه وتزويدنا بصورة مما يصدر منكم بشأنه، ،جعلنا الله وإياكم من المتعاونين على البر والتقوى.

٢/ الهيئة الشرعية لشركة دار الاستثهار الكويتية.

سئلت الهيئة عن موضوع نقل الدين من عميل لآخر (٢).

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في قرار رقم (١٨٦) .

<sup>(</sup>٢) ينظر: نص السؤال في قرار رقم (٩٩/٨/٣).

فأجابت بها يلي:...

إن العميل المدين للشركة إذا دفع الدين كاملًا غير منقوص لشخص آخر، وأحال الشركة على هذا الشخص، فقبلت الشركة والشخص الحوالة، فلا مانع من ذلك شرعًا، وتكيف المعاملة على أنها حوالة بالدين، والحوالة هي نقل الدين من ذمة إلى ذمة، وهي ثابتة بالإجماع<sup>(١)</sup>، ومستندها قول النبي ﷺ: (مطلُ الغنيَّ ظُلُم، وإذا أُتبع أحدُكم على ملى و فليَّتَهيُ رواه البخاري ومسلم.

أما إذا أقبض العميل الشخص أنقص من مبلغ الدين الذي عليه للشركة، وأحال الشركة على هذا الشخص، فلا يجوز، لأن عملية الإقباض هذه تعد بيمًا للدين من غير من عليه الدين بدين أقل منه، وهو حرام شرعًا للربا.

فإذا علمت الشركة بذلك في هذه الحالة وجب عليها عدم إتمام المعاملة أو عدم الاستمرار فيها إن أمكن؛ لئلا تكون مساعدًا في عملية محرمة.

### الراجع:

١/ الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثبار، قرار رقم (١٨٦).

٢/ الهيئة الشرعية لشركة دار الاستشهار الكويتية سؤال رقم (٥٨)، قرار رقم (٩٩/٨/٣).

<sup>(</sup>١) ينظر : المغني (٣٣٧/٤) وكشاف القناع (٣٨٤/٣٨-٣٨٩) وإعانة الطالبين ((٣/٥٠-٨٠) و الأم (١١٨/٧) .

٣/التصرف في الدين (رسالة ماجستير)، د. صالح بن صالح الهليل، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، كلية الشريعة بالرياض.

 أ/ حوالة الدّين في القانون المدني الأردني والفقه الإسلامي، دراسة مقارنة (رسالة ماجستير)، إبراهيم عودة حسن الزعبي، المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩١م).

## م: ٨٤ وفاء القرض مع اختلاف القيمة

#### صورة المسألة :

أن يقترض شخص مبلغًا من المال من شخص آخر، على أن يرد له ما يساوي قيمة المبلغ بالعملة الحرة؛ أي بعملة غير العملة التي اقترضها منه .

#### حكم السالة:

ذهبت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء والشيخ ابن باز رحمه الله إلى حرمة ذلك؛ لأنه في الحقيقة بيع لعملة حاضرة بعملة أخرى نسيئة، وهذه معاملة من ربا النسيئة؛ ولأنه لا يجوز بيع لعملة حاضرة بعملة أخرى إلا بسعر يومها يدًا بيد.

### الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية، والفتاوي العلمية:

## أولًا: قرارات وفتاوي الهيئات الشرعية:

فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت لجنة الفتوى عن موضوع وفاء القرض مع اختلاف القيمة (١١).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٧٣٤٤).

£ . V

فأجابت بما يلي:

إذا اقترض شخص عملة، دون أن يشرط عليه فائدة، أو رد عملة أخرى بقيمتها وقت السداد، دون أن يشرط عليه ما فيه جر نفع للمقرض، جاز ذلك؛ لما فيه من التعاون بين المسلمين وقضاء حوائجهم. أما إن اشترط عليه فائدة لهذا القرض، أو رد بديله بعملة ما، أو تقديم أي نفع للمقرض، حرم ذلك؛ لكونه من الربا المحرم بالكتاب والسنة وإجاء أهل العلم.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

## ثانيًا: الفتاوي العلمية:

مجموع فتاوى ابن باز رحمه الله.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع وفاء القرض مع اختلاف القيمة(١).

فأجاب رحمه الله بها يلي:

هذا القرض غير صحيح؛ لأنه في الحقيقة بيع لعملة حاضرة بعملة أخرى نسيئة، وهذه معاملة ربوية؛ لأنه لا يجوز بيع العملة حاضرة بعملة أخرى، إلا بسعر يومها يدًا بيد.

(١) ينظر : نص السؤال في (فتاوى إسلامية)، من جمع الشيخ/ محمد المسند، (٢/
 ٤١٦).

وعليك أن ترد إليه ما اقترضته منه فقط، مع التوبة النصوح مما جرى من المعاملة الربوية.

## المراجع:

١/فتاوى اللجة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، السؤال الثاني من الفتوى رقم (٧٣٤٤).

۲/ مجموع فتاوى ابن باز رحمه الله (فتاوى إسلامية)، من جمع الشيخ / محمد المسند، (ج۲، ص: ٤١٦).



## م: ٨٥ إبدال الذهب الرديء بالجيد مع إعطاء الفرق

#### صورة المسألة:

أن يقوم شخص بإبدال مصوغات ذهبية قديمة ، بمصوغات جديدة من محلات بيع الذهب، ويدفع فرق السعر بين القديم والجديد.

### حكم السالة:

اختلفت الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية في حكم هذه المعاملة على قولن:

القول الأول: التحريم، وهو فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله-والشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-.

### أهم أدلة هذا القول:

 وله ﷺ: (الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بييد) [رواه مسلم (ح٥٥)].

٢/ وقوله ﷺ (من زاد أو استزاد فقد أربي) [أخرجه مسلم (ح ١٥٨٤)].

٣/ وثبت عنه ﷺ (أنه أي بتمر جيد فسأل عنه، فقالوا: كنا نأخذ الصاع بصاعين، والصاعين بثلاثة، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برد البيع، وقال: هذا عين الربا) ثم أرشدهم أن يبيعوا التمر الرديء، ثم يشتروا بالدراهم تمرا جيدًا [رواه البخاري (ح ١٩٦٨) ومسلم (ح ١٩٩٣)].

3/ ما يدل على أن الجودة والحداثة لا أثر لها في الربويات، وكذلك الصياغة ما رواه مالك عن مجاهد قال: كنت مع عبد الله بن عمر، فجاءه صائغ، فقال له: يا أبا عبد الرحمن، إني أصوغ الذهب ثم أبيع الشيء من ذلك بأكثر من وزنه، فأستفضل من ذلك قدر عمل يدي. فنهاه عبد الله عن ذلك، فجعل الصائغ يردد عليه المسألة وعبد الله ينهاه حتى انتهى في بالب المسجد أو إلى دابة يريد أن يركبها ثم قال عبد الله بن عمر: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينها، هذا عهد نبينا إلينا، وعهدنا إليكم. رواه مالك (ح٢٣٣٤)، وكلام ابن عمر صريح الدلالة على الحكم، مع صحة السند والتصريح بالرفع إلى النبي على الحكم، مع صحة السند والتصريح بالرفع إلى النبي كليلي.

٥/ أن الحلاف في ذلك مسبوق بإجماع، فقد قال ابن جزي: (تحرم النسية إجماعا في بيع الذهب بالفضة، وهو الصرف، وفي بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة، سواء كان ذلك مبادلة في المسكوك أو مراطلة في المسكوك أو المصوغ أو النقار، فلا يجوز التأخير في شيء من ذلك كله بل يجب أن يكون يدا بيد) (١٠)، وقال أبو عبد الله الدهشقي: (وأجم المسلمون على أنه لا يجوز بيع الذهب

<sup>(</sup>١) القوانين الفقهية (ص: ١٦٥).

بالذهب منفردا، والورق منفردا، تبرها ومضروبها وحليها، إلا مثلا بمثل وزنا بوزن يدا بيد، وأنه لا يباع شيء منها غائب بناجز (١٠٠)، وما نسبه بعض المتأخرين لابن تبمية وغيره من إياحة بيع الذهب المصوغ بالمصوغ متفاضلا غير صحيح، بل الخلاف في بيع المصوغ بجنسه غير المصوغ ،كالحلي من الذهب بذهب دنانير، وجهور العلياء من الأئمة الأربعة على اشتراط التياثل في هذا أيضا وأنه لا أثر للصياغة، ونقل ابن رشد إجاع الجمهور عليه.

القول الثاني: جواز هذه المعاملة، وهو فتوى مجلس الإفتاء العام الأردني وفترى دار الإفتاء المصرية، وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي عدم جواز مبادلة الذهب المصوغ بذهب مصوغ، أكثر مقدارًا منه، لأنه لا عبرة في مبادلة الذهب بالجودة، أو الصياغة، وجواز المبادلة بين مقدار من الذهب ومقدار آخر أقل منه، مضموم إليه جنس آخر، وذلك على وصف أن الزيادة في أحد الموضين مقابلة بالجنس الآخر في العوض الثاني.

# أهم أدلة هنا القول:

١/ أن الحلية من الذهب صارت بالصنعة المباحة من جنس الثياب والسلع لا من جنس الأثبان، فلا يجري فيها الربا، لأنها خرجت عن مقصود الأثبان، وأعدت للتجارة، فلا محذور في بيعها بجنسها بالتفاضل.

(١) تكملة المجموع (١٠/ ٦٤).

٢/ الذهب المصوغ يفضل الذهب غير المصوغ بالصنعة، لهذا جاز بيعه متفاضلًا ، وبجعل الزائد في مقامل الصنعة .

## قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية والفتاوي العلمية :

## أولًا: قرارات المجامع الفقهية: .

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره التاسعة ب(أبوظبي) بدولة الإمارات العربية المتحدة من ١ – ٦ ذي القعدة ١٤١٥هـ، الموافق ١ – ٦ نيسان (إبريل) ١٩٩٥م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع: "تجارة الذهب، الحلول الشرعية لاجتماع الصرف والحوالة"، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

أولًا: بشأن تجارة الذهب:

أ/ يجوز شراء الذهب والفضة بالشيكات المصدقة، على أن يتم التقابض
 بالمجلس.

ب/أكد ما ذهب إليه عامة الفقهاء ، من عدم جواز مبادلة الذهب المصوغ بذهب مصوغ ، أكثر مقدارًا منه ، لأنه لا عبرة في مبادلة الذهب بالذهب بالجودة ، أو الصياغة ، لذا يرى المجمع عدم الحاجة للنظر في هذه المسألة ، مراعاة لكون هذه المسألة لم يبق له بحال في التطبيق العملي ، لعدم التعامل بالعملات الذهبية ، بعد حلول العملات الورقية علها ، وهي إذا قوبلت بالذهب تعد جنسًا آخر . ج/ تجوز المبادلة بين مقدار من الذهب ومقدار آخر أقل منه، مضموم إليه جنس آخر، وذلك على وصف أن الزيادة في أحد العوضين مقابلة بالجنس الآخر في العوض, الثاني...

## ثانيًا: قرارات وفتاوي الهيئات الشرعية:

١/ قرار مجلس الإفتاء العام الأردني (١).

ورد إلى مجلس الإفتاء العام الأردني، سؤال يتعلق بموضوع إبدال الذهب الردىء بالجيد مع إعطاء الفرق ·

فأجاب بيا نصه:

رأى المجلس جواز بيع المصوغ من الذهب بجنسه متفاضلًا ، ويجعل الزائد في مقابل الصنعة ، سواء كان البيع حالًا أو مؤجلًا ما لم يقصد به الأثبان ، وإلى هذا ذهب الإمامان ابن تيمية وابن القيم ، وبه قال الحسن وإبراهيم والشعبي ومعاوية بن أبي سفيان .

ومن الأدلة على ذلك:

١/ أن الحلية المباحة من الذهب صارت بالصنعة المباحة من جنس الثياب والسلع، لا من جنس الأثيان، فلا يجري فيها الربا، لأنها خرجت عن مقصود الأثيان، وأعدت للتجارة، فلا محذور في بيعها بجنسها بالتفاضل.

(١) ينظر نص السؤال في قرار رقم: (٧٨).

٢/ الذهب المصوغ يفضل الذهب غير المصوغ بالصنعة، لهذا جاز بيعه متفاضلًا ، ويجعا, الزائد في مقابل الصنعة.

٣/ القول بمنع هذا النوع من البيع فيه تعطيل لمصالح العباد، لأن هذا يعني أن يتوقف الذين يصوغون الذهب عن عملهم، لكونهم لا يستفيدون شيئًا مقابل جهدهم في الصنعة إذا كانوا سبيبعون الذهب بمثله دون أي تفاضل.

\$ / تحمل أحاديث النهي عن بيع الذهب ببعضه متفاضلاً في حالة ما إذا قصد به الأثبان ، لحديث أبي هريرة رَجَالِشَهَنَهُ قال: قال رسول الله عَلَيْلَةِ: (الذهب بالذهب وزنا لا بوزن مثلاً بمثل ، فمن زاد أو استزاد فهو ربا) ؛ وذلك لأن علة تحريم الربا في الذهب والفضة الثمنية ، فإذا خرجا عن كونها أثباناً جاز بيع بعض متفاضلين .

كما تحمل أحاديث النهي أيضا على ما حرم استعماله من الذهب والفضة، كالآنية، وليس الذهب للرجال، لنهي النبي ﷺ عن الأكل في آنية الذهب والفضة [آخرجه البخاري (رقم ٢٠٦٦) ومسلم (رقم ٢٠٦٨) ]ونهيه عن ليس الذهب للرجال [أخرجه النسائي في الكبرى (٤٣٦/٥) رقم ٤٤٦٦) وأبو داود (رقم ٤٠٥٧) والترمذي (رقم ٢٧٠٠)].

وتحمل أحاديث النهي أيضًا على ما لم تدخل فيه صنعة الإنسان، كالنمر، فإن رديء التمر وجيده من صنع الله عز وجل، ولا أثر لصنعة الإنسان فيه، لذا حرم بيم بعضه ببعض متفاضلًا. ويدل على هذا حديث أبي سعيد الخندري وأبي هريرة وَتَوَلَيْقَتَهُمُّ (أن رسول الله ﷺ الله على خيبر، فجاء بتمر جنيب. أي طيب. فقال رسول الله ﷺ: أكل تمر خيب هكذا ؟ فقال: لا والله يا رسول الله، إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال النبي ﷺ: (لا تفعل، بع الجمع، أي التمر الرديء، بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيبًا) [آخرجه البخاري (۲۰۸۹) ومسلم (۱۹۹۳)].

ومع قولنا بالجواز في هذا الموضوع إلا أنه ينبغي الأخذ بالأحوط، وذلك بعدم التعامل في هذا النوع من المعاملة إلا عند الضرورة، ويقدر ما تدعو إليه الحاحة.

والله تعالى أعلم .

٢/فتاوي دار الافتاء المصرية.

وقد ورد سؤال إلى دار الإفتاء المصرية، عن موضوع إبدال الذهب الردي. بالجيد مع إعطاء الفرق (١٠).

فأجابت بها نصه :.

الجواب: ( فضيلة الأستاذ الدكتور علي جمعة محمد):

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٣٦٥٧) .

ورد النهي النبوي عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة نسيئة، أو متفاضلاً، في عدة أحاديث، منها حديث أبي سعيد الحدري وَهَالَلَيْقَنَهُ وغيره أَن رسول الله عَلَيْقِ قال: (لا تَبِيمُوا اللَّمَبَ بِاللَّمَبِ بِاللَّمَبِ إِلاَ مِثْلاً بِمِثْلٍ، وَلا الْفِضَّة بِالْفِصَّةِ إِلا مِثْلاً بِمِثْلٍ، وَلا تُفَصَّلُوا بَمُضَهَا عَلَى بَمْضِ، وَلا تَبِيمُوا مِنْهَا غَلِيّنا بِنَافِيهُ وَمِنْها عَلَيْنا عَلَيْنا عَلَيْنا عَلَيْنا فَعَلَمْ اللهِ مِثْلُوا مِنْها عَلَيْنا عَلَيْنا لِعَدْل بِعَلْم مِثْل مِثْل المَنادل.

أما الذهب والفضة المصوغان، فإنها خرجا بذلك عن كونها أثماثا -وسيطاً للتبادل - وانتفت عنها علة النقدية، التي توجب فيها شرط النهائل، وشرط الخلول والتقابض، ويترتب عليها تحريم النفاضل، وتحريم البيع الآجل، فصارا كأي سلعة من السلع التي يجري فيها اعتبار قيمة الصنعة، وهي هنا "الصياغة"؛ إذ من المعلوم أن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا، وهذا مذهب الحافظ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما، وهو منقول عن معاوية حرضي الله عنه وأقل الشام، وتُقِلَ أيضًا عن الإمام مالك، وذكره ابن قدامة عن الحنابلة، حيث جَوَّرُوا إعطاء الأجرعل الصياغة، وعمل الناس عليه، كما في "الإنصاف" للمرداوي، وهذا كله بشرط ألا تكون الصياغة عرمة كالمشغولات الذهبية، التي من شأنها ألا يلبسها إلا الذكور، من غير أن تكون غم رخصة فيها.

قال ابن القيم في "إعلام الموقعين": "الحلية المباحة صارت بالصنعة المباحة من جنس الثياب والسلع، لا من جنس الأثيان، ولهذا لم تجب فيها الزكاة، فلا يجري الربا بينها وبين الأثمان، كما لا يجري بين الأثمان، وبين سائر السلع، وإن كانت من غير جنسها، فإن هذه بالصناعة قد خرجت عن مقصود الأثمان، وأعدت للتجارة، فلا محذور في بيعها بجنسها (۱۰).

ويناءً على ما سبق: فإنه لا مانع شرعًا من مبادلة الذهب القديم، أو الكسر بالذهب الجديد، أو المصوغ، مع الاقتصار على دفع الفرق بينها، دون اشتراط أخذ ثمن القديم أولاً، ثم دفع ثمن الجديد بعد ذلك؛ حيث ارتفعت عنه علة النقدية وتحقق فيه معنى الصنعة والصياغة، التي تجعله كأي سلعة من السلم، التقدية وتحقق فيه معنى الصنعة والصياغة، التي تجعله كأي سلعة من السلم، التى لا يجرع فيها التفاضل ولا البيع الآجل.

والله سبحانه وتعالى أعلم .

## ثَالثًا: الفتاوي العلمية:

١/ فتوى الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله.

مثل الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله عن موضوع إيدال الذهب الرديء بالجيد مع إعطاء الفرق<sup>(٣)</sup>.

فأجاب رحمه الله:.

. (١) ينظر : إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ١٨٠).

<sup>(</sup>٢) ينظر نص السؤال في العدد: (٥٢٩) جريدة (المسلمون).

لا يجوز بيع الذهب بالذهب إلا مثلًا بمثل، سواءً بسواء، وزنًا بوزن، يدًا 
بيد، بنص النبي ﷺ، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة، ولو اختلف نوع 
الذهب بالجدة والقدم، أو غير ذلك من أنواع الاختلاف، وهكذا الفضة 
الفضة.

والطريقة الجائزة: أن يبيع الراغب في شراء ذهب بذهب ما لديه من الذهب بفضة، أو غيرها من العمل الورقية، ويقبض الثمن، ثم يشتري حاجته من الذهب بسعره من الفضة أو العملة الورقية يدًا بيد؛ لأن العملة الورقية مُنزلة مُنزلة الذهب والفضة في جريان الربا في بيع بعضها ببعض، وفي بيع الذهب والفضة بها.

٧/فتوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله.

مثل الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، عن موضوع إبدال الذهب الردىء بالجيد مع إعطاء الفرق.

فأحاب، حمه الله:

يسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على

نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: (الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والم بالم، والشعم بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد) رواه مسلم. وثبت عنه أنه قال: (من زاد أو استزاد فقد أربي) رواه مسلم، وثبت عنه ( أنه أتى بتمر جيد فسأل عنه ، فقالوا : كنا نأخذ الصاع بصاعين ، والصاعين بثلاثة، فأمر النبي عَلَيْكُ برد البيع، وقال: (هذا عين الربا) ثم أرشدهم أن يبيعوا التمر الردىء، ثم يشتروا بالدراهم تمرا جيدا. متفق عليه.

وم: هذه الأحاديث نأخذ أن ما ذكره السائل من تبديل ذهب بذهب مع إضافة أجرة التصنيع إلى أحدهما أنه أمر محرم لا يجوز، وهو داخل في الربا الذي نهي النبي عَلَيْكُ عنه، والطريق السليم في هذا أن يباع الذهب الكسر بثمن من غير مواطأة ولا اتفاق، وبعد أن يقبض صاحبه الثمن فإنه يشتري الشيء الجديد، والأفضل أن يبحث عن الشيء الجديد في مكان آخر، فإذا لم يجده رجع إلى من باعه عليه واشترى بالدراهم، وإذا زادها فلا حرج، المهم ألا تقع المبادلة بين ذهب وذهب مع دفع الفرق، ولو كان ذلك من أجل الصناعة. هذا إذا كان التاجر تاجر بيع، أما إذا كان التاجر صائعًا فله أن يقول خذ هذا الذهب اصنعه ليّ على ما يريد من الصنعة أعطك أجرته إذا انتهت الصناعة ، فلا بأس.

السؤال الثاني: ما رأي فضيلتكم أن بعض أصحاب محلات الذهب يقومون باستبدال الذهب الجديد لديم مقابل ذهب مستعمل من الراغب في الشراء منهم، ويأخذون عليه أجرة تصنيع ؟

الجواب: لا يظهر لي فرق بين هذا السؤال والذي قبله والحكم فيهما واحد.

### الراجع:

١/مجلة المجمع (العدد التاسع ج٦٥) قرار رقم: ٨٤ (٩/١).

٢/فتوى الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله وردت في كتاب (فتاوى إسلامية) ، جمع وترتيب الشيخ / محمد المسند، ج٢، ص: ٣٥٢، وفي جريدة (المسلمون)، العدد: ٩٢٩، في ٣٢٠/١٥/١هـ.

٣/فتوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله) موقع إسلام ويب إلكترونيًا.

بتاريخ: ۲۷/٤/۵۷، الأردني، قرار رقم: (۷۸) بتاريخ: ۲۷/٤/۵۲، ۱٤٣٥، الموافق: ۲۰۰٤/٦/۱۲.

٥/فتاوي دار الإفتاء المصرية فتوى رقم(٣٦٥٧) بتاريخ: ٢٠١١/١٧م.

 أحكام اتخاذ الذهب والفضة والاتجار بهما (رسالة ماجستير)، فهد بن خلف المطيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة. ٧/ بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير)، صدام عبد القادر عبد الله حسين، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٣م).

## م: ٨١ اشتراط الخيار في بيع الذهب

### صورة المسألة:

أن يتفق المشترى مع بائع الذهب، على أخذ الذهب إلى بيته، لمشاورة أهله مثلًا ، على أن له الخيار في إمضاء البيع، أو فسخه.

#### حكم السألة:

اختلف الفقهاء في حكم اشتراط الخيار في بيع الذهب؛ فمنهم من منعه؛ وقد استدل للمنع بأن هذا الشرط يجل حرامًا، وهو التفرق قبل تمام العقد على وجه لازم.

أما من أجازه فقد استدل بحديث: (المسلمون على شروطهم) [أخرجه أبوداود (٢٥٩١) والبيهقي في الكبرى (١٢٦١) والترمذي (٢٣٥١) وقال: هذا حديث حسن صحيح. وكذا قال الألباني في صحيح سنن أبي داود وصححه في الإرواء (٢٤٥٠)](١).

### القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية والفتاوي العلمية:

### الفتاوي العلمية :

(١) سيأتي رقم (١٧٩) .

فتوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع اشتراط الخيار في بيع الذهب(١٠). فأحاب رحمه الله:

الأفضل في مثل هذا والأحسن، أن يأخذ السلعة الذهبية قبل أن يتم العقد، ويذهب بها إلى أهله، فإن صلحت رجع إلى صاحب الدكان، وباع معه واشترى من جديد، هذا هو الأفضل. أما إذا اشتراها منه وعقد العقد، ثم اشترط الحيار له إن صلحت لأهله وإلا ردها، فهذه على خلاف بين أهل العلم، فمنهم من أجاز ذلك، وقال: إن المسلمين على شروطهم، ومنهم من منع ذلك، وقال: إن هذا الشرط يحل حرامًا، وهو التفرق قبل تمام العقد على وجه لازم. والأول ظاهر اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، والثاني هو المشهور من المذهب، وأن كل عقد يشترط فيه التقابض، فإنه لا يصح فيه شرط الخيار. وعلى هذا فإذا أراد الإنسان أن تبرأ ذمته، ويسلم فليسلك الطريقة الأولى، أن يأخذها ويشاور عليها قبل أن يتم العقد.

#### الراجع:

 افتوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، السؤال السادس (مجموعة أسئلة في بيع وشراء الذهب).

(١) ينظر : نص السؤال في السؤال السادس (مجموعة أسئلة في بيع وشراء الذهب) .

٢/أحكام اتخاذ الذهب والفضة والاتجار بهما (رسالة ماجستير)، فهد بن خلف المطيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة.

٣/ بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير)، صدام عبد القادر عبد الله حسين، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٣م).

## م: ٨٧ اقتراض الذهب

#### صورة المسألة :

أن يقدم البنك، أو التاجر إلى عميله قرضًا بالذهب محسوبًا بالوزن، فيفترض مثلًا مئة كيلو غرام من الذهب أو أكثر أو أقل قرضًا محدد الأجل ودون فائدة ربوية، وعندما يحل الأجل فيا على هذا العميل إلا أن يرد للبنك،أو التاجر مثل ذلك الذهب لاعينه، أو قيمته.

#### حكم المسألة:

ذهبت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ودار الإفتاء المصرية، إلى جواز إقراض الذهب، لما فيه من التعاون بين المسلمين، وقد حث الله على ذلك، وليس للدائن إلا الذهب الذي أقرضه فقط، سواء ارتفع سعره أو اتخفض.

## القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

ورد للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء سؤال عن موضوع اقتراض الذهب(۱).

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٢٧٣٠).

فأجابت بيا نصه:

يجوز لكم أن تقرضوا الذهب بالكيلو أو بالنقد، ويعيده لكم الجنيهات عدًا، و وغيرها من القطع الذهبية وزنًا، على ما استلمه منكم عليه، ولا شي، في ذلك إن شاء الله، فالتعاون مطلوب بين المسلمين، وليس لكم إلا الذهب الذي أقرضتم فقط، سواء ارتضر سعره أو انخفض.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

٢/ فتاوى دار الإفتاء المصرية (أمانة الفتوى).

ورد للدار سؤال عن موضوع اقتراض الذهب (١).

فأجابت بها نصه:

الأصل أن يكون سدادُ الذهبِ المفترّض ذهبًا بنفس وزنه ، فإذا قَبِل المقرِض أداء القرض بالقيمة ، فيكون بقيمته وقت الأداء لا وقت الاقتراض؛ لأن الأصل هو أداؤه ذهبًا .

والله سبحانه وتعالى أعلم.

## الراجع:

١/ دار الإفتاء المصرية (أمانة الفتوى) فتوى رقم (٢٥٧٤).

(١) ينظر: نص السؤال في فتوى رقم (٢٥٧٤).

٢/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، السؤال السادس من الفتوى رقم (٧٣٣٠).

٣/ بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير)، صدام عبد القادر عبد الله حسين، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٣م).

### ه: ٨٨ بيع الخواتم الذهبية للرجال

### صورة المسألة:

أن تقوم محلات الذهب ببيع الذهب المخصص بلبس الرجال، إذا تيقن التاجر أن المشترى سيلبسها، أو غلب على ظنه ذلك.

### حكم المسألة:

ذهبت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ولجنة الإفتاء في وزارة الأوقاف الكويتية، وفضيلة الشيخ محمد بن عشيمين رحمه الله للى منع بيع خواتيم الذهب للرجال؛ لأن نحاتم الذهب عمرم على الرجال؛ وللنهي عن التعاون على الإثم والعدوان ، قال تعالى: ﴿ وَتَمَاوَقُوا عَلَى اللَّهِ وَالنَّقَوَىٰ ۖ وَلَا نَمَاوَقُوا عَلَى اللَّهِ لَمُ وَالْمَدُونِ ﴾ [المائدة: ٢].

## القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية والفتاوي العلمية:

# أُولًا: قرارات الفيفات الشرعية:

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت اللجنة عن موضوع بيع الخواتيم الذهبية للرجال (١).

فأجابت بها نصه: لا يجوز بيع خواتم الذهب المخصصة للرجال إذا كانوا يلبسونها، وقول أصحاب المحلات: إنهم لا يبعونها على المسلمين. لا يبرر عملهم، فهم في ديار الإسلام، وعلى من كان فيها ألا يتعامل إلا بها تجيزه شريعتها المطهرة، وهذه الحجة نظير حجة من يبيع الخمرة، ويقول: لا أبيعها إلا على الكفار؛ لأن خاتم الذهب عوم على الرجال. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

٢/ فتاوى لجنة الإفتاء في وزارة الأوقاف الكويتية.

سئلت اللجنة عن موضوع بيع الخواتيم الذهبية للرجال (٢) .

فأجابت بها نصه:

إنه يجوز لبس الساعة المطلية بالذهب، إذا كان يسيرًا، بحيث لا يمكن استخلاصه منها، أما إذا كانت في الساعة أجزاء من الذهب الخالص، فإنه لا يجوز للرجال لبسها مطلقاً، ويجوز لبسها للنساء دون الرجال، وينطبق على البيع ما ينطبق على اللبس من أحكام.

ينظر نص السؤال في فتوى رقم (٩ ١٧٦٥).

(٢) ينظر: نص السؤال في رقم العدد (٥٣٢).

### ثانيًا: الفتاوي العلمية:

١/ فتوى فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله موضوع بيع الخواتيم الذهبية للرجال (١١).

فأجاب رحمه الله بقوله: الحمد لله:

بيع الخواتم من الذهب للرجال إذا علم البائع أن المشتري سوف يلبسها، أو غلب على ظنه أنه يلبسها ، فإن بيعها عليه حرام ، لأن الذهب حرام على ذكور هذه الأمة ، فإذا باعه على من يعلم أو يغلب على ظنه أنه يلبسه، فقد أعان على الإثم ، وقد نهى الله عز وجل عن التعاون على الإثم والعدوان ، قال تعالى: ﴿ وَتَمَارَثُوا عَلَ ٱلْإِرِّ وَالْتَقَوَّى وَكَ نَمَاوَثُوا عَلَى ٱلإِثْمِ وَالْمَدُونَ ﴾ [المائدة: ٢]. ولا يمل للصائع أن يصنع الحواتم الذهب ليلبسها الرجال.

## المراجع :

١/ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتوى رقم (١٧٦٥٩).

٢/ فتاوى لجنة الإفتاء في وزارة الأوقاف الكويتية رقم العدد (٥٣٢).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٣٦٩٠٦) (موقع الإسلام سؤال وجواب) .

٣/ فتوى فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين (موقع الإسلام سؤال وجواب) ، فتوى رقم (٣٦٩٠٦).

٤/ بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير)، صدام عبد القادر عبد الله حسين، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٣م).

### م: ٨٩ بيع الذهب بالتقسيط

### صورة المنالة:

أن يباع الذهب المصوغ بعملة أخرى بأقساط شهرية أو سنوية على حسب الاتفاق.

#### حكم السألة:

اختلف العلياء رحمهم الله في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: الجواز، وقال به شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم؛ لأن الذهب المصوغ، خرج من الثمنية إلى كونه سلعة، فلا تجري الربا بينه وبين الأثمان، وهو الذي أفنت به دار الإفتاء المصرية: إن الذهب المصوغ يجوز بيعه بالأقساط، لأنها بالصناعة قد خرجت عن مقصود الأثمان، وأعدت للتجارة، فلا محذور في بيعها .

أدلة هذا القول:

الدنيل الأول: حاجة الناس إلى يبع الذهب والفضة بعد الصياغة ، ولا وسيلة إلى ذلك إلا بالزيادة في مقابل الصنعة . الدائيل الثنائي: القياس على العرايا، وهي بيع الرطب بالتمر في حدود خمسة الأوسق؛ للتفكه بالرطب، والحاجة في المصوغ أكدر.

القول الثنافي: التحريم، وهو مذهب الفقهاء في المذاهب الأربعة، وحكمي الإجماع عليه، وهو الذي ذهب إليه سياحة الشيخ ابن باز رحمه الله.

أدلة هذا القول:

الدنيل الأول: عن عبادة بن الصامت وَكَانَيَّةُهُ أَن رسول الله على قال: والنهب بالذهب بالذهب تبرها وعينها، والفضة بالفضة تبرها وعينها، والبر بالبر مدي بمدي، والشمعر بالشعير مدي بمدي، والمنح باللح مدي بمدي، فمن زاد أو ازداد فقد أربى، ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة أكثرهما يدا بيد، وأما نسيئة فلا، ولا بأس ببيع البر بالشعير، والشعير أكثرهما يدا بيد، وأما نسيئة فلا. [رواه أبو داود (ح ٢٣٤٣)] دل الحديث على تحريم ربا النسية في بيع الربوي بجنسه ولو كان مضروبا أو مصوغا، ومن تبويبات البيهقي: (باب: لا يباع المصوغ من الذهب والفضة بجنسه بأكثر من وزنه استدلالا بها مفى من الأحاديث الثابتة في الربا) السن الكبرى للبيهتي (٥/ ٤٧٧).

الدائيل الثباني: عن فضالة بن عبيد رَهَيَّكَيَّنَة قال: اشتريت يوم خبير قلادة باثني عشر دينارا، فيها ذهب وخرز، ففصلتها، فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: ﴿ لا تباع حتى تفصل ا [رواه مسلم (-١٥٩)].

الدايل الوابع: عن مجاهد، أن صائعا سأل ابن عمر فقال: يا أبا عبد الرحن، أو أصوغ، ثم أبيع الشيء بأكثر من وزنه، وأستفضل من ذلك قدر عملي، أو قال عمالتي، فنجعل الصائغ يرد عليه المسألة، ويأبى ابن عمر حتى انتهى إلى بابه، أو قال: باب المسجد، فقال ابن عمر: "الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم، لا فضل بينها، هذا عهد نبينا على الينا وعهدنا إليكم، [رواه مالك كياسيق وهذا لفظ عبد الرزاق (ح ٤٧٤٤)].

### القرارات والفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية والفتاوي العلمية:

أولًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

١/ فتوى دار الإفتاء المصرية (فضيلة الأستاذ الدكتور على جمعة محمد).

سئلت اللجنة عن موضوع بيع الذهب بالتقسيط (١).

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (٣٦٧٢).

## فأجابت بها نصه:

ورد النهي النبوي عن بيم الذهب بالذهب والفضة بالفضة نسيتة في حديث أبي سعيد الخدري رَحَيَّلَقِيَّمَنَةُ [آخرجه مسلم (رقم ١٥٨٤)]، وفي حديث غيره أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تَبِيعُوا اللَّهَبَ بِاللَّهَبِ إِلا مِثْلاً بِمِثْلٍ، وَلا تَفَضَّلُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضِ، وَلا تَبْعُوا مِنْهَا غَلِيبًا بِنَاجِهِ البخاري (رقم ٢٠٦٨) ومسلم (رقم ١٥٨٤)]، وأفقى العلماء على أن المبيعن الربوين إذا اختلف جنسها ، ولكن جمعتها علة واحدة: كالنقدية في الذهب والفضة، فإنه يشترط كذلك فيهما الحلول والتقابض، فيحرم النسيئة -البيع الأجل -نصًا في العقد، أو فعلا في الواقع.

أما الذهب والفضة المصوغان فإنها خرجا بذلك عن كونها أثباثا -وسيطًا للتبادل- وانتفت عنها علة النقدية، التي توجب لها كونها ربويين، ويترتب علها تحريم بيع الجنس منها بعثله أو بالآخر آجلا، فصارا كأي سلعة من السلع التي تباع وتشترى بالحال والآجل؛ إذ من المعلوم أن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدما، وهذا ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما، بشرط ألا تكون صياغته عرمة: كالأشياء الذهبية، التي من شأنها ألا يلبسها إلا الذكور، من غير أن يُرَخَّص لهم فيها، يقول الإمام ابن القيم -رحمه الله- في كتابه إعلام الموقعين: "الحلية المباحة صارت بالصنعة المباحة من جنس الثياب والسلع، لا من جنس الأثبان، ولهذا لم تجب فيها الزكاة، فلا يجري الربا بينها والسلع، لا من جنس الأثبان، ولهذا لم تجب فيها الزكاة، فلا يجري الربا بينها

وبين الأنهان، كما لا يجري بين الأنهان وبين سائر السلع وإن كانت من غير جنسها، فإن هذه بالصناعة قد خرجت عن مقصود الأثهان وأعدت للتجارة، فلا محذور في بيعها بجنسها".

وبناءً على ما سبق وفي واقعة السؤال: لا مانع شرعًا من بيع الذهب المصوغ بالتقسيط، ولا يجب دفع القيمة نقدًا عند البيع. والله سبحانه وتعالى أعلم.

# ثَانيًا: الفتاوي العلمية:

١/ فتوى الشيخ عبدالله المطلق حفظه الله

سئل فضيلة الشيخ حفظه الله عن موضوع بيع الذهب بالتقسيط.

فأجاب حفظه الله بقوله:

بيح الذهب بالتقسيط والعربون: أولاً الذهب إن كان غير حُلي فلا يجوز بإجماع العلماء أن يُباع مُقسطا ولا بالعربون، لكن إن كان الذهب حُليًا بعض العلماء يرى أنه خرج من الذهب إلى صنعة، أصبح مصنوعًا، فيجوز حينتذ أن يُباع بالتقسيط وأن يُباع مؤجلًا، والصواب إن شاء الله أن ذلك لا يجوز وأنه ينقى ذهنًا مسواء كان حُليًا أو كان سبائك ذهبية.

### الراجع:

١/ دار الإفتاء المصرية ، فتوى رقم (٣٦٧٢):

 ٢/ فتوى سهاحة الشيخ عبد العزيز ابن باز (موقع طريق الإسلام إلكترونيًا-تسجيل صوتي).

٣/ بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير)، صدام عبد القادر عبد الله حسين، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٣م).

### م: ٩٠ حجز الذهب بدفع بعض قيمته

#### صورة المسألة :

أن يقوم العميل بحجز الذهب، وذلك بدفع بعض قيمته، وتأمينه عند التاجر، حتى تسدد القيمة كاملة، أو دون دفع القيمة.

### حكم المسألة :

ذهبت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وفضيلة الشيخ محمد الصالح العثيمين -رحمه الله - إلى عدم جواز مثل هذه المعاملة؛ لأن الحجز لا يتم به صرف ولا بيم، وإنها هو وعد فقط.

## الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية والفتاوي العلمية :

# أولًا: قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية:

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

سئلت اللجنة عن موضوع حجز الذهب بدفع بعض قيمته (١٠).

فأجابت بها يلي:

<sup>(</sup>١) ينظر : نص السؤال في فتاوي اللجنة الدائمة جزء(١٣ صفحة : ٤٨٠).

لا يتم البيع إلا بتسليم العوض وحصول التقابض في المجلس، أما الحجز فلا يعوَّل عليه، ولا يعد بيمًا، ولا يدخل الذهب في ملك الحاجز، وليس له التصرف فيه، ولا المطالبة به؛ لأن الحجز لا يتم به صرف ولا بيع، وإنها هو وعد فقط.

# ثانيًا: الفتاوي العلمية:

فتوى فضيلة الشيخ محمد الصالح العثيمين -رحمه الله.

سئل فضيلة الشيخ رحمه الله عن موضوع حجز الذهب بدفع بعض قيمته .

فأجاب رحمه الله:

ذلك لا يجوز؛ لأنه إذا باعها فإن مقتضى البيع أن ينتقل ملكها من البائع إلى المشتري دون قبض الثمن، وهذا حرام لا يجوز، بل لا بد من أن يقبض الثمن كاملا، ثم إن شاء المشتري أبقاها عنده، وإن شاء أخذها.

نعم لو سامه منه ولم يبع عليه، ثم ذهب وجاه بباقي الثمن، ثم تم العقد والقبض بعدذلك، فهذا جائز، لأن العقد لم يكن إلا بعد إحضار الثمن.

#### الراجع:

١/فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (جزء ١٣ صفحة: ٤٨٠). ٢/موقع فضيلة الشيخ محمد الصالح العثيمين، مجموعة أسئلة في بيع وشراء الذهب، السؤال السابع عشر.

٣/ بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير)، صدام عبد القادر عبد الله حسين، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٣م).

## م: ٩١ شراء الذهب عن طريق الإنترنت

### صورة المسألة :

أن يقوم شخص بشراء الذهب أو الفضة من أحد مواقع الإنترنت.

# حكم المسالة :

هذه المسألة مبنية على شرط التقابض في بيع وشراء الذهب، فعتى ما تحقق واحد من أشكال التقابض الحقيقي أو الحكمي: (كأن يخصم من حسابك البنكي بشكل مباشر)، صح البيع، شرط أن يوكل طرفا أو شخصا بالقبض عنه في مكان وجود السلعة، فإن لم يحصل النقابض فلا يجوز. هذا ما ذهبت إليه الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بالإمارات.

### الفتاوي الصادرة عن الهيئات الشرعية:

الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (الإمارات).

سئلت لجنة الإفتاء عن موضوع شراء الذهب عن طريق الإنترنت (١١).

فأجابت بها يلي:

(١) ينظر : نص السؤال في فتوى رقم (١٤٩٦).

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الموسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحمه أجمعن، أما معد. .

ففي بيع وشراء الذهب سواء عبر الإنترنت أو من الأفواد أو من المحلات لا بد من مراعاة الأمور الآتية:

١/ أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب، ولا بيع الذهب بالنقود إلى أجل (أي تأجيل الدفع إلى مدة)، لأنه من ربا النسيئة، وهو مما أجمعت الأمة على حرمته. قال الإمام الكاساني في بدائع الصنائع: "وأما الشرائط فمنها: قبض البدلين قبل الافتراق، لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث المشهور: (والذهبُ بالذهب مثلًا بمثل ، بدأ بيد...)، وروي عن سيدنا عبد الله بن عمر عن أبيه وَهَا الله قَلَمَة مثلًا بمثل ، يدا بيد...)، وروي عن سيدنا بمثل ، ولا تبيعوا الذهب بالذهب، إلا مثلا بمثل ، ولا تبيعوا الذهب بالذهب بالورق، إلا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا الذهب بالورق، أي أحاف أحدهما غائبٌ والآخرُ ناجِزٌ ، وإن استنظرك حتى يلج بيته فلا تنظره ، إني أخاف عليكم الرماء) ، أي: الربا، فدلت هذه النصوص على اشتراط قبض البدلين قبل الافتراق، و تفسير الافتراق هو أن يفترق العاقدان بأبدانها عن مجلسها(١٠٠٠).

لا إنه لا بد من قبض كامل الثمن عند قبض الذهب (سواء من المحلات أو
 عبر الإنترنت)، فإن طلب من البائع إمهاله أيامًا لإحضار الباقي، فهذا العمل لا

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع (٥/٥)، والأثر رواه مالك في الموطأ عن عمر (ح٢٣٣٧).

يجوز، بل لا يصح ترك الذهب عند البائع حتى يكمل له الثمن، لأن البيع يقتضي أن يكون الذهب ملكًا للمشترى، فيجب أن ينقل إليه.

" تكلم الفقهاء المعاصرون على قبض ينوب عن القبض الحقيقي يسمى
 القبض الحكمي، كما يلي:

"أولاً: قبض الأموال كما يكون حسبًا في حالة الأخذ باليد، أو الكيل أو الورن في الطعام، أو النقل، والتحويل إلى حوزة القابض، يتحقق اعتبارًا وحكمًا بالتخلية، مع التمكين من التصرف، ولو لم يوجد القبض حسًّا. وتختلف كيفية قبض الإشماء محسب حالها، واختلاف الأعراف فيا بكن قبضًا لها.

ثانيًا: إن من صور القبض الحكمي المعتبرة شرعًا وعرفًا:

١/ القيد المصرفي لمبلغ من المال في حساب العميل في الحالات الآتية:

( أ) إذا أودع في حساب العميل مبلغًا من المال مباشرة أو بحوالة مصرفية .

(ب) إذا عقد العميل عقد صرف ناجز بينه ويين المصرف في حالة شراء
 عملة بعملة أخرى لحساب العميل.

(ج) إذا اقتطع المصرف - بأمر العميل - مبلغًا من حساب له إلى حساب آخر بعملة أخرى، في المصرف نفسه أو غيره، لصالح العميل أو لمستفيد آخر، وعلى المصارف مراعاة قواعد عقد الصرف في الشريعة الإسلامية. ويغتفر تأخر القد المهم في في الصورة التي يتمكن المستفد بها من التسلم الفعل، للمُدد المتعارف عليها في أسواق التعامل، على أنه لا يجوز للمستفيد أن يتصرف في العملة خلال المدة المغتفرة، إلاَّ بعد أن يحصل أثر القيد المصرفي بإمكان التسلم الفعلى.

٢/ تسلم الشبك إذا كان له رصد قابل للسحب بالعملة المكتوب مها عند استىفائه وحجزه المصرف.

وعليه فالتقابض شرط في بيع وشراء الذهب ولو كان عن طريق النت، فإن تحقق واحد من أشكال التقابض الحقيقي أو الحكمي المذكورة: كأن يخصم من حسابك البنكي بشكل مباشر، صح البيع، بشرط أن توكل طرفا أو شخصا بالقبض عنك في مكان وجود السلعة، فإن لم يحصل التقابض فلا يجوز. والله أعلم.

# الراجع:

# ١/ الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف (الإمارات)، فتوى رقم

(1897).

٢/ بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستر)، صدام عبد القادر عبد الله حسين، المملكة الأردنية الهاشمية (۲۰۰۳).



## فهرس الموضوعات

ص	العقوان	۴
٥	المفحمة	
۱۳	بلجالإجلوه	
10	الإجارة المنتهية بالتمليك	١
4 8	الأجر على استخراج ترخيص	۲
41	أخذ أجرة على فحص السيارة	٣
4.4	أخذ الأجرة دون عمل	٤
٣٠	أخذ الأجرة مقابل تصفح الإعلانات في الإنترنت	٥
٣٤	الاستلاف من أموال المشاريع الخبرية	٦
۳۷	استنجار عين من شخص ، ثم إعادة تأجيرها على نفس الشخص مع رهن العين	٧
٤٠	اشتراط المؤجر على للستأجر الزيادة إذا تأخر في سداد الأجرة	٨
٤٤	بدل الخلو	٩
٥٤	بيع الاستجرار	1.

	7,1,1,1,1,1,1,1,1,1,	
ص	العثوان	ř
٥٨	بيع وشراء المشاع	"
٦٠	بيع عقار مؤجر مع اشتراط أن تكون الأجرة للبائع	17
٦٥	تأجير السجل التجاري	۱۳
٦٧	تأجير العقار على المصارف الربوية	١٤
٧١	تأجير صالات الأفراح	١٥
٧٤	التايم شير	۱٦
٧٨	تقاضي رسوم من المستأجر عند تحويل عقد الإيجار	17
۸۰	دفع المال لسكان العمارة مقابل إخلائها	1.4
۸۲	صكوك الإجارة	۱۹
۸۸	القرض التكميلي	۲.
91	بلبالأهمه	
۹۳	الأسهم الإذنية	*1
90	الأسهم المختلطة الأسهم المختلطة	**
1.7	إصدار أسهم التمتع	۲۳

ص	العنوان	۴
1.0	إصدار الأسهم الاسمية	4 £
1.4	إصدار الأسهم العادية	۲٥
۱۱۲	إصدار الأسهم الممتازة	*1
117	إصدار الأسهم لحاملها	۲۷
17.	بيع الأسهم قبل البدء في التداول	۲۸
177	تداول الأسهم	44
177.	السلم في الأسهم	۳۰
177	شراء الأسهم بالتقسيط	۳۱
181	من تملك أسها ثم علم بحرمتها	٣٢
120	بلدالأوداع	
1 2 V	الإيداع في البنوك الربوية في بلاد الكفر	٣٣
101	الإيداع لدى المصارف الربوية	٣٤
100	بلد بطالحًا كالكنامان	
100	أخذ الرسوم على إصدار البطاقة الانتيانية	۳٥

ص	العثوان	ř
170	أخذ الرسوم على السحب النقدي ببطاقة الاثتهان	٣٦
۱۷۳	بطاقة الائتيان	۳۷
۱۸۳	العمولة المأخوذة من التاجر القابل لبطاقة الاثتيان	۳۸
19.	مطالبة عميل بطاقة الائتمان بمبالغ لقاء تأخره في السداد	٣٩
197	بلد البنوك والمصارف	
199	أخذ زيادة على الدين مقابل محاطلة المدين في السداد	٤٠
4.4	استعمال طريفة النمو	٤١
7+0	اشتراط حلول كامل الدين إذا تأخر تسديد احد الإقساط	٤٢
717	الاقتراض بفائدة ربوية لضرورة ماسة	٤٣
317	بطاقة التخفيض	٤٤
77.	الرسوم المصرفية على الحسابات الجارية	٤٥
377	الرسوم لفتح الاعتباد أو خطاب الضيان	٤٦
779	وضع رسوم على الحسابات المغلقة	٤٧
771	بلباليم بلباليم	

ص	العثوان	۴
777	الاتجار بأموال جمعيات الموظفين	٤٨
777	أخذ الرسوم على نقل الكمبيالات	٤٩
777	البرامج المنسوخة	٥٠
757	يع التأشيرات	٥١
727	بيع الحقوق المعنوية	٥٣
400	يبع الدم	٥٣
709	بيع السلع المكتوب عليها لفظ الجلالة	٥٤
777	بيع الشخص الميزات التي له الحق في الحصول عليها	٥٥
777	يع المحار	٥٦
474	بيع المحفظة العفارية	٥٧
**	يع المزاد	٥٨
777	يع الوفاء	٥٩
779	البيع بالتقسيط	٦.
***	البيع بشرط ألا يبيع المشتري إلى الآخرين بالجملة	٦١

من	المثوان	۴
44.	البيع على المكشوف	7.7
790	بيع كروت التهنئة لأعياد الكفار	٦٣
Y 9 Y	التجارة بلعب الأطفال	٦٤
۲۰۱	التسويق الشبكي	٦٥
۳۱۷	المتاجرة بالآلات الموسيقية	٦٦
۳۱۹	بلدالنَّامين	
۲۲۱	التأمين الإلزامي	٦٧
۲۲٦	التأمين التجاري	٦٨
***	التأمين التعاوني	٦٩
137	التأمين الصحي	٧٠
<b>7</b> £ A	التأمين على السيارات	٧١
400	التأمين على العيال ضد الحوادث والأخطار	٧٢
۸۵۳	الدفع للتأمينات لإتمام مدة استحقاق الراتب التقاعدي	٧٣
177	بلد الثورع	

ص	العثوان	۴
۳٦٣	التبرع بأرباح المساهمين وعائد المشتريات	٧٤
410	التبرع لمدرسة أجنبية	٧٥
٧٢٣	جوائز للمتبرعين لجهة خيرية	٧٦
٣٧٠	الحوافز المرغبة في الشراء	YY
۳۷۷	بلد الشمويل	
۳۷۹	تمويل شراء بضائع لشركة تتعامل بالقروض الربوية	٧٨
۲۸۱	تمويل شراء قمر صناعي	٧٩
۳۸۳	ولم الشوظيف	
ዮለ٥	توظيف غير المسلم	٨٠
۴۸۹	الجمع بين وظيفتين	۸١
۳۹۳	بلب الدير	
490	يع الدين	۸Y
۲٠3	نقل الدين من عميل لآخر	۸۳
٤٠٦	وفاء القرض مع اختلاف القيمة	٨٤
٤٠٩	بلدائف	

عن	العنوان	è
٤١١	إبدال الذهب الرديء بالجيد مع إعطاء الفرق	٨٥
173	اشتراط الخيار في بيع الذهب	٨٦
٤٣٧	اقتراض الذهب	AY
٤٣٠	بيع الخواتيم الذهبية للرجال	۸۸
\$4.5	بيع الذهب بالتقسيط	٨٩
::	حجز الذهب بدفع بعض قيمته	٩.
٤ ٤٣	شراء الذهب عن طريق الإنترنت	91
٤٤٧	فهرم الموضوعاك	